دور المؤسسة العسكريّة في السياسة الخارجيّة التركيّة

إعداد

لؤي أحمد العوجى

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠٠١/١/١٦

المشرف

د. عبد الله النقرش

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠٠١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: الاثنين ، ١٥/١/٢٠٠١م

لجنة المناقشة:

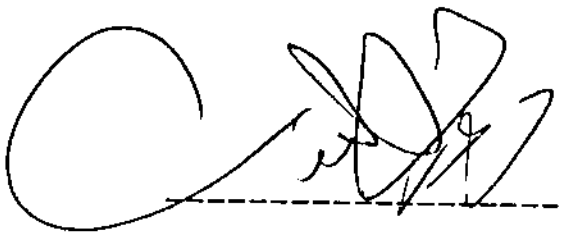

١. الدكتور عبدالله النقرش (رئيسا)

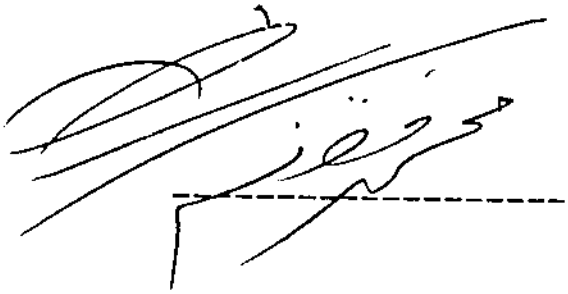

٢. الدكتور محمد فضة (عضوا)

٣. الدكتور عبدالفتاح الرشدان (عضوا)

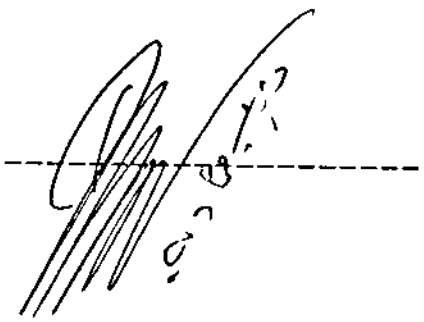

٤. الدكتور دياب مخادمة (عضوا)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــــــــــــــــداء

وفاءاً وإخلاصاً لمن أعطى بسخاء ونكران ذات

إلى من علمني الصبر والإخلاص

إلى من أعتبره المثل الأعلى والصديق المخلص الوفي

وهل هما إلا والدي وزوجتي

إليهما معا

أهدي هذا العمل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى من أتشرف بأن يكون مشرفا على هذه الدراسة، الذي لم يدخر جهدا، أو نصيحة إلا وأسداها لي.

ورغم ما لقيته من صعوبات أثناء عملية البحث عن المراجع، والكتابة، فقد كان لجهد وتوجيهات أستاذي الدكتور عبدالله النقرش، الفضل الكبير فيما هو بين أيدينا الآن.

كما وأتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تقديم العون والمساعدة في إنجاز هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
محتويات الدراسة	هـ
فهرس الجداول	ح
ملخص الدراسة	ط
الإطار العام للدراسة	١
أولاً – أهمية الدراسة	١
ثانياً – مشكلة الدراسة والتساؤلات	٢
ثالثاً – افتراضات الدراسة	٣
رابعاً – الدراسات السابقة	٤
خامساً – منهجية الدراسة	٥
الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية:	٧
- مقدمة	٨
- المبحث الأول : العوامل الداخلية المحددة للسياسة الخارجية التركية.	٩
أ- الموقع الجيوستراتيجي	١٠
ب- المحددات الاقتصادية	١٣
ج- المحددات الاجتماعية	٢٥
د- المحددات الأيديولوجية والثقافية	٣٥
– المبحث الثاني: العوامل الخارجية المحددة للسياسة الخارجية التركية.	٤٦
– مقدمة	٤٦
أ- أثر البيئة الدولية والإقليمية	٤٦
ب- التحالفات الدولية	٥٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني: أجهزة صنع السياسة الخارجية التركية: ٥٩
- مقدمة ٦٠
- المبحث الأول: الأجهزة الحكومية الرسمية. ٦١
مقدمة ٦١
أ- السلطة التنفيذية. ٦٢
١- رئيس الجمهورية ٦٣
٢- مجلس الوزراء ٦٣
٣- وزارة الخارجية ٦٤
٤- المؤسسة العسكرية ٦٤

ب- السلطة التشريعية. ٦٨

- المبحث الثاني: الأجهزة غير الحكومية: ٧٠
أ- الأحزاب السياسية. ٧٠
ب- الإعلام والصحافة ٧٤
ج- جماعات الضغط (المصالح) ٧٧
- خاتمة ٨٤

الفصل الثالث: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي. ٨٥
- مقدمة ٨٦
- المبحث الأول ٨٦
أ- تاريخ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (الميراث التاريخي) ٨٦
ب- دور المؤسسة العسكرية من خلال الدساتير والتشريعات والقوانين التركية. ٩٠
ج- النخبة المدنية والنخبة العسكرية في تركيا. ٩٥
د- بعض حالات تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي. ١٠٠

١-انقلاب ١٩٦٠. ..... ١٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-انقلاب ١٩٧١. ..... ١٠٥
٣-انقلاب ١٩٨٠. ..... ١١١
٤-أزمة ١٩٩٧. ..... ١١٦

الفصل الرابع: دور الجيش في وضع السياسة الخارجية التركيّة: ١٣٣
مقدمة. ١٣٤
المبحث الأول. ١٣٥
أ- نظرية الأمن القومي ١٣٥
ب- وضع الأهداف ورسم السياسات الخارجية. ١٤٠
ج- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية ١٤٥
د- دراسة حالات تطبيقية للسياسة الخارجية التركية على المستوى
الإقليمي والدولي..... ١٤٨
ه- دراسة خاصة عن دور المؤسسة العسكرية في صنع قرار
السياسة الخارجية..... ١٧٩
١-التحالف التركي - الإسرائيلي. ١٧٩
- خاتمة ١٨٨
الفصل الخامس: مستقبل دور الجيش المركزي في السياسة الخارجية التركية ١٨٩

الملاحق ١٩٣

المراجع ٢١٣

ملخص باللغة الإنجليزية. ٢٢١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الجداول

الرقم	رقم الجدول	الصفحة
١-	ملحق رقم (١)	١٠
٢-	ملحق رقم (٢)	١٠
٣-	ملحق رقم (٣)	١١ - ١٢
٤-	ملحق رقم (٤)	١١
٥-	ملحق رقم (٥)	١٣٨
٦-	ملحق رقم (٦)	١٨٣
٧-	ملحق رقم (٧)	٣٠

٥٣٥١٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية التركية

إعداد: لؤي العوجى

بإشراف: د. عبدالله النقرش

تتناول هذه الدراسة دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية التركية منذ عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٩٨ بهدف توضيح دور هذه المؤسسة إلى جانب النخبة المدنية العلمانية ومؤخراً النخبة الإسلامية في السياسة الخارجية التركية.

ولتحقيق هذا الغرض، تناولت الدراسة محددات السياسة الخارجية التركية من محددات داخلية وخارجية، تبين من خلالها أن الأيديولوجية الكمالية حاولت فرض العلمنة والغربنة كبديل عن الدين الإسلامي كأساس للنظام الاجتماعي، في مجتمع تشرب بالإيديولوجية الإسلامية، على مدار سبعة قرون، وفي مجتمع يضم في جنباته تنويعاً قومياً وعرقياً ومذهبياً، وكذلك اختارت تركيا أن تكون جزءاً من أوروبا وعضواً في الاستراتيجية الأمريكية بفعل دوافع أمنية واقتصادية وإيديولوجية.

ثم تناولت الدراسة في الفصل الثاني أجهزة صنع السياسة الخارجية في تركيا من أجهزة حكومية وغير حكومية، ووجد أن المؤسسة العسكرية من خلال مجلس الأمن القومي، استطاعت أن تلعب دوراً هاماً مركزياً، أمام ضعف تأثير العوامل الأخرى.

وفي الفصل الثالث، تناولت الدراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي فتبين أن هذه المؤسسة قد استفادت من ميراث تاريخي، ومن دساتير وقوانين وضعية، وقد استطاعت أن تتدخل عبر تاريخ تركيا أربع مرات لضبط حركة العملية السياسية وفق إيقاعها (١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي الفصل الرابع، قدمت الدراسة دور المؤسسة العسكرية في وضع السياسة الخارجية، من خلال صوغ الأهداف الاستراتيجية العليا (نظرية الأمن القومي)، وأهداف السياسة الخارجية، وقدمت الدراسة حالات تطبيقية لذلك عبر ذكر سياسة تركيا الخارجية الإقليمية والدولية.

وكان أكثر ما برز دور العسكر العلني فيه، وهو التحالف التركي – الإسرائيلي كنموذج لدور العسكر في صنع قرار السياسة الخارجية.

وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة مستقبل دور العسكر في الحياة السياسية التركية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص، ووجد أن دور المؤسسة العسكرية المستقبلي مرتبط بتوقع وجود أزمات داخلية وخارجية تمس تركيا.

وقد وجد أيضاً أنه وبدءاً من عام ١٩٤٥ بدأ نشاط الجيش يبرز بشكل جلي وواضح على اعتبار أن هذه المؤسسة قد اعتبرت نفسها حامية تراث كمال اتاتورك، واعتبرته وصية مقدسة، واختارت تركيا أن تكون حليفاً للغرب ومؤخرا حليفاً لإسرائيل على حساب علاقاتها مع العرب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإطار العام للدراسة

أولا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة دور الجيش كمؤسسة في السياسة الخارجية التركية من الاعتبارات التالية:

١- أن العديد من الأقلام قد تناولت موضوعات تخص تركيا المعاصرة و الصراع السياسي في تركيا و بعض أوجه السياسة الخارجية التركية، و لكنها لم تتطرق إلى موضوع عملية صنع السياسة الخارجية التركية كما أنها تناولت الموضوع بشكل تاريخي أو شبه تاريخي، و خلت من التطبيق التحليلي العملي.

٢- تلعب المؤسسة العسكرية التركية دوراً هاما سواء في صياغة أو تنفيذ السياسة الخارجية التركية، إذ أنها ذات وزن رئيسي في صنع السياسة و رسم الإستراتيجيات التركية، خاصة إذا علمنا أن الجيش التركي هو ثاني أكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة، و أن الدستور و القوانين التركية أيضا قد أعطت دوراً كبيراً للمؤسسة العسكرية التركية من خلال ما يسمى (بمجلس الأمن القومي) (طبقا لدستور ١٩٦١ – ١٩٧١ – ١٩٨٢).

٣- استطاعت هذه المؤسسة أن تقوم بأربعة انقلابات عسكرية (١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨٠-١٩٩٧).

٤- اعتبرت هذه المؤسسة في نظر الكثيرين، المؤسسة التي حافظت على تراث أتاتورك كوصية مقدسة و مارست ضغوطا حقيقية على السياسيين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- ولم يحدث أن استطاعت سلطة مدنية تركية على امتداد هذا القرن أن تحكم من غير تأييد المؤسسة العسكرية، وهذا بديهي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الثقافة الاستراتيجية للشعب، كتعبير محدد عن ذاكرته العسكرية في حدود الواقع والتي تنسجم مع رغبة جمعية معه، وكانت المحصلة فرض مثل هذا الخيار، و إن دور هذه المؤسسة أيضاً بالغ الأهمية في الحياة التركية المعاصرة سواء كان هذا الدور مباشراً أم غير مباشر مستندة في ذلك إلى تراث عريق تضرب جذوره بعيداً في تاريخ تركيا. و يشكل مصدر اعتزاز للأجيال التركية المتعاقبة، مما جعل له امتداد و حضوراً قوياً في التكوين النفسي و المجتمعي التركي.

ثانيا: مشكلة الدراسة و تساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف باختصار على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية بشكل عام من حيث دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في هذه السياسة من (الأيديولوجيا و الثقافة، المحددات الاجتماعية، المحددات الاقتصادية، المحددات الجيوستراتيجية) و على دور المؤسسة العسكرية التركية في صنع السياسة الخارجية التركية بشكل خاص على اعتبار أن السياسة الخارجية التركية تعتمد على أسس ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات التركية، فالواقعية العلمية تفرض علينا الحديث عن أولئك الذين يصنعون السياسة الخارجية بشكل فعلي و عملي، و هم أيضا الذين يرسمون الخطوط الحمراء و التي لا يمكن لأي قائد سياسي أو حكومة أن تتجاوزها و نعني هنا (سلك ضباط الجيش) أو المؤسسة العسكرية (حامية الكمالية العلمانية).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ثم تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:-

١- لا يوجد انفصال بين "مدرسة أتاتورك السياسية" و الجماعة العسكرية فكلتا الجماعتين منتظمتان في أكثر من إطار مدني و عسكري داخل الجهاز الحاكم، فهل القاعدة الرئيسية أن للجيش الدور الرئيسي في حراسة النظام أو ما يسمى العلمانية ضد المخاطر؟

٢- هل يشكل المدنيون في تركيا واجهة النظام و العسكريون قاعدته الرئيسية ؟ و ماذا عن تركيبة الجيش التركي؟ و هل هو مؤهل للقيام بدور حامي العلمانية في تركيا ؟

٣- ما هو الدور المنوط بالجيش وفقاً للدساتير و القوانين، والذي تكرس بأحكام قانونية و دستورية ؟

٤- متى يخرج العسكريون الأتراك للإطاحة بالحكم المدني، سيما و أنه تكرر أربع مرات كما ذكرنا في المقدمة، و لماذا تدخل العسكر في الانقلابات الأربعة في تاريخ تركيا؟

٥- ما علاقة الجيش بالإسلاميين؟ و هل سيبقى الوصي على التقاليد الكمالية (العلمانية)؟

٦- ما هي أفاق مستقبل العلاقة داخل الائتلاف المدني العسكري العلماني ؟

٧- ما هو مستقبل العلاقة بين الجيش و السياسة في تركيا؟

ثالثا: افتراضات الدراسة:

استندت الدراسة إلى الفرضيات التالية : -

١. أن الحياة السياسية التركية ينظمها كما في الدول الديمقراطية مبدأ الانتخاب والتداول الدوري للسلطة، لكن هذه السلطة المنظورة تقف ورائها وتعلو عليها سلطة غير منظورة هي سلطة المؤسسة العسكرية التركية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢.تلعب المؤسسة العسكرية دورا بارزا في صنع السياسة الخارجية التركيـــة منـذ عـام ١٩٢٣، حيث ارتفعت وتيرة النشاط السياسي للجيش على التوازي مع ترسـيخ النظـام التعددي في تركيا، و أصبحت الشراكة مع الجيش في المجال السياسي أمرا لا مفر منه.

٣. و بقي الجيش دائم الترصد لتطور الأحداث في البلاد، ويراقب نشـاطات الشـخصيات السياسية المدنية، وترجم هذه المراقبة من خلال عمل دستوري خاص هو مجلس الأمـن القومي.

٤.و كانت السياسة دائمة القلق لما تخضع له من رقابة و تدخل عسكريين، و هذا ما بـرر تدخله لانتزاع السلطة أربع مرات في تاريخ تركيا (من ١٩٢٣- ١٩٩٨).

٥. مثلت النخبة العسكرية دور الوصي و حامي الكمالية و العقيدة العلمانية للدولة.

وقد ورد في هذه الدراسة مصطلحات عديدة قصدنا بها نفس المعنى والغرض ، كالسياسـة الكمالية أو الأتاتوركية أو رجال أتاتورك أو خلفاء أتاتورك أو العلمانيون، وفيها نشير إلـى أتباع أتاتورك الذين اختاروا أفكاره ومشوا عليها حتى الآن، وورد أيضا مصطلح المؤسسـة العسكرية والجيش والعسكر، وكلها تنصب على أولئك العسكر المحـترفين الذيـن امتـهنوا الخدمة العسكرية، ومثلوا كما قلنا، حماة الأتاتوركية والعلمانية.

رابعا: الدراسات السابقة:

من مراجعة دليل الرسائل الجامعية في مركز إيداع الرسائل الجامعية في مكتبـة الجامعـة الأردنية، تبين أنه لا يوجد رسالة جامعية تبحث في نفس الموضوع، و لكن هناك مؤلفـات وكتب تبحث في أوجه مختلفة في السياسة الخارجية التركية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما عن محددات السياسة الخارجية التركية و العوامل المؤثرة فيها فلم يكن هنـــاك كتـــب أو مؤلفات تحت هذه العناوين، وهناك من كتب عن النخبة السياسية بشكل عام في عدة دول مثل دراسة:

POLITICAL – ELITES IN THE MIDDLE EAST

حررها GEORGE LENCZOWSKI حيث عالجت هذه الدراسة النخبة السياسية بشكل عام فـي عدة دول هي (تركيا، إيران، سوريا، العراق، لبنان، مصر، إسرائيل)، من حيـــث تطورهـــا وتأثيرها ومؤسساتها وطبيعتها[1]، ودراسة FERY عن النخبة السياسية التركية. حيث تنـــاولت كيفية تشكل هذه النخبة وأنواعها وتأثيرها في الحياة السياسية التركية[2]. دون التطـــرق إلـــى المؤسسة العسكرية بشكل مستقل.

وهناك كتاب عالج السياسة الخارجية التركية دون أن يدخل في تفاصيل العوامل المؤثرة فيها لنبيل حيدري تحت عنوان السياسة الخارجية التركية[3].

خامسا: منهجية الدراسة:

بما أن الدراسة تدرس المؤسسة العسكرية، كأحد العوامل الداخلية المؤثرة في صنع السياســـة الخارجية التركية، فإن الدراسة ستعتمد على المناهج التالية: (١/ المنهج التاريخي، ٢/ المنهج التحليلي، ٣/ منهج صنع القرار، ٤/ المنهج القانوني).

١. **المنهج التاريخي:** و الذي يدرس دور المؤسسة العسكرية التركية في صناعة السياســـة الخارجية التركية خلال مرحلة تاريخية من تاريخ تركيا، تمتد من ١٩٢٣ ولغاية ١٩٩٨، والمشكلة التي يثيرها هذا المنهج، هو أن تفسير الظاهرة السياسية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق المتابعة الزمنية.

٢. **المنهج التحليلي:** ومن خلاله نقف على دور المؤسسة العسكرية فـــي صنـــع السياســـة الخارجية عن طريق تحليل هذا الدور بشكل علمي عملي.

---

(١) Lenczowski, Goerge (ed.), (Political – Elites in the middle east)

(٢) Frey, Fredrick W. *The Turkish Political Elite*. Massachusetts Institute of Technology, Canbridge Massachusetts, 1965.

(٣) نبيل حيدري، تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥، ط١، صبرا للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. **منهج صنع القرار:** الذي يقوم على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية، فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين، فإذا ما أدركوا تلك العوامل، فإنها تؤثر في هذه الحالة فقط في السياسة الخارجية، وكما حدد ريتشارد سنايدر[١] ودافيد بروك[٢] وجوزيف فرانكل[٣] فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية، هي دوافع صانعي القرار، ومدى توافر المعلومات لديهم، و تأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم.

٤. **المنهج القانوني:** حيث يدرس هذا المنهج الجوانب المؤسسية في النظام السياسي، بما توفره من أسس للعمل والتحرك، ومبررات مشروعة في هذا المجال.

---

(١) Richard Snyder and others, foreign policy, Decision making, The Free press of Glanoe, 1962

(٢) David B. Brook, & Charies Lind blom, Types of Decision – Making, Ibid, Oxford Univercity press, 1972

(٣) Joseph Frankel , Contemorary International Theory and the behavior of states, London, Oxford Univercity press, 1973

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول
محددات السياسة الخارجية التركية

مقدمة

المبحث الأول : العوامل الداخلية المحددة للسياسة الخارجية التركية.

أ- الموقع الجيوستراتيجي.

ب- المحددات الاقتصادية.

ج- المحددات الاجتماعية.

د- المحددات الإيديولوجية والثقافية.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية المحددة للسياسة الخارجية التركية

أ- أثر البيئة الدولية والإقليمية.

ب- التحالفات الدولية.

خاتمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة الفصل:

نظريا، يصعب الحديث عن السياسة الخارجية لأية دولة في هذا العالم من دون العودة إلى الدراسة التفصيلية للعوامل المؤثرة في هذه السياسة، ووفق المنحى التقليدي لمثل هذه الدراسات، فإننا سنحاول إلقاء الضوء على دور البيئتين الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية التركية، وسندرس في البيئة الداخلية أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية ، مركزين على دور العامل الجغرافي انطلاقا من الموقع الجيوستراتيجي لتركيا ومساهمته في صوغ سياسات خارجية متنوعة عبر تاريخ تركيا، وكذلك العامل الاجتماعي الذي انعكس على شكل أزمات داخلية، كأزمة الهوية والأزمات العرقية ، والطائفية ، والمذهبية ، والقومية، بفعل التنوع المؤلف والمؤثر بهذه الأزمات، ولا يقل العامل الأيديولوجي والثقافي تأثيرا عن العوامل الأخرى، على اعتبار أنه عنصر متكون جديد دخل المجتمع التركي بتأثير مؤسس تركيا مصطفى كمال أتاتورك، ونلقي الضوء أيضا على دور العامل الاقتصادي، كعنصر ساهم في ارتباط تركيا بالمساعدات الغربية، بعد أن نحدد الإمكانات الاقتصادية المتوفرة في تركيا.

أما في البيئة الخارجية، فسندرس تأثير هذه البيئة على السياسة الخارجية لجهة ارتباطات تركيا في نهجها الغربي، معتمدة نهج الغربنة، ولجهة ارتباطاتها بمنظومة من التحالفات الأمنية والاقتصادية، والتي جعلت السياسة الخارجية التركية امتدادا لسياسة الغرب تجاه مختلف دول العالم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول : العوامل الداخلية المحددة للسياسة الخارجية التركية :

مقدمة المبحث:

تتأثر السياسة الخارجية التركية بجملة من العوامل الداخلية لكونها تنبع من إمكانات الدولة وقدراتها الذاتية، وما يستتبع ذلك من عوامل اجتماعية وأيديولوجية وثقافية، وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم العوامل المؤثرة في تلك السياسة، متجاوزين بعض العوامل لضعف تأثيرها، وبناءا على ما تقدم، سنتناول من عوامل البيئة الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية العوامل الأربعة التالية:

أ- الموقع الجيوستراتيجي.

ب- المحددات الاقتصادية.

جـ- المحددات الاجتماعية.

د- المحددات الأيديولوجية والثقافية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- الموقع الجيوستراتيجي

سنتناول في دراستنا لهذا العامل المعطيات التالية:

١. الموقع
٢. المساحة
٣. الحدود
٤. السكان

١- الموقع

لموقع تركيا الجغرافي والذي يعد واحدا من العوامل التي تتحدد بـــها شـــخصيتها السياسية ونشاطاتها الاقتصادية أهمية كبيرة .[١]

وتقع تركيا بين درجتي عرض (٣٦ ، ٤٢) ، ودرجتي طول (٢٦-٤٥) شـمالا وتمتد الأراضي التركية بين قارتي آسيا وأوربا، ويسمى الجزء الآسيوي منها بالأنـــاضول ، والقسم الأوربي بتراقيا، ويقع ٩٧% من أراضيها في قارة آسيا و(٣%) في أوربا، فهي بـهذا الموقع الاستراتيجي الهام، تشكل حلقة الاتصال بين الغرب والشرق.

ولعب هذا الموقع دورا كبيرا بلفت أنظار القوى العظمى على اختلاف مسمياتها نحو تركيا، الأمر الذي جعلها بشكل دائم وكأنها على سرج حصان.

٢- المساحة:

تبلغ مساحة تركيا (٧٧٩,٤٥٢) كيلو متر مربع، وطول سواحلها الاستراتيجية التـي لا تزال تعد من المناطق الساخنة في العالم حوالي ٨٢٣٣ كيلو متر . [٢]

---

(١) باسم عبد العزيز الساعاتي، (محرر)، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٧

(٢) يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتقسم تركيا إلى سبعة أقاليم طبيعية[١] غنية بمواردها المائية، وتحيط بـــها سلاســل جبلية ذات ارتفاع عال، مما جعل من تركيا خزان مياه، ففيها اكثر من اثنتي عشـــر نـــهرا، واثنتي عشر بحيرة والقسم الأوربي من تركيا سهلي التكوين، أما الأسيوي فيتألف من ســهول ساحلية ضيقة وهضاب مرتفعة في الداخل، وترتفع فيها جبال شاهقة على الأطراف الشــمالية والجنوبية الشرقية، يبلغ أعلاها (٥١٦٥) متر .[٢]

٣- الحدود :

يحد تركيا من الشمال جورجيا والبحر الأسود، ومن الغرب بحر إيجـــة ومضيــق البوسفور والدردنيل، ومن الجنوب سوريا والبحر المتوسط والعراق ، ومن الشرق أرمينيـــا وإيران.

٤- السكان:

تشير الإحصاءات الرسمية التركية أن عدد سكان تركيا لعام ١٩٢٧ كـــان حوالـــي (١٣,٦٤٨) مليون نسمة، وفي عام ١٩٨٥ حوالي (٥٠,٦٦٤) مليون نسمة، وفـــي عـــام ١٩٩٧ حوالي (٦٣,٥٣٥) مليون نسمة، أي بزيادة سنوية قدرها (٣,٧%) سنويا.

وتتباين الكثافة السكانية في تركيا، ففي حين يستقر نصف سكان تركيا في المنـــاطق الساحلية، يتوزع النصف الآخر إلى باقي المناطق، وتبلغ نسبة الكثافـــة الســكانية حوالـــي (٨٠,٢) نسمة/كم مربع. أما بالنسبة للتوزيع الحضري، فإن معظم سكان إقليم البحر الأســود من الريفيين، بينما إقليمي بحر إيجة ومرمرة ففيهما سكان المدن أكثر من سكان الريف، وفي المناطق الداخلية تزداد نسبة سكان الريف على الحضر.[٣]

---

[١] يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (٢)

[٢] يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (٣)

[٣] يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥-ومما يزيد من أهمية موقعها كونها تقع على مفترق طرق البر والبحر والجو بين أوربا وآسيا.

٦- مثلت الإمكانات المائية التركية مصدر قوة اقتصادية لها، خاصة إذا تمكنت من تسويق مياهها في الشرق الأوسط، وبنفس الوقت ورقة سياسية استخدمتها ويمكن أن تستخدمها في المستقبل، بالنسبة للدول التي يمر فيها نهر الفرات ودجلة ونعني هنا (العراق وسوريا).

ولعل فيما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون دلالة أكيدة على صحة ما نقول:

" أن تركيا الجسر الجغرافي والثقافي الذي يربط العالم الإسلامي بالعالم الغربي، تتمتع تركيا بحكم ديمقراطي...، وتقدم إلى الناتو من الجنود أكثر مما يقدمه أي عضو آخر في الحلف، علينا أن نحث حلفائنا الأوربيون على ضم تركيا إلى المجموعة الأوربية، وإلى الاتحاد الأوربي، وفي الوقت نفسه علينا تشجيع تركيا على الاستفادة من علاقاتها التاريخية والثقافية، بحيث تصبح معنية اقتصاديا وسياسيا في الشرق الأوسط، إذا تقدمت عملية السلام العربية-الإسرائيلية إلى الأمام، فسوف تحتل قضية تأمين المياه إقليميا الأولوية على جدول الأعمال، وتستطيع تركيا الغنية بالمياه بالتعاون مع الولايات المتحدة أن تخفف من مشاكل إسرائيل وسوريا وغيرها من الدول المفتقرة إلى المياه في المنطقة، وذلك من خلال ترتيبات جديدة.[1]

ب- المحددات الاقتصادية.

" تعد تركيا واحدة من خمسة وثلاثين دولة في العالم ذات دخل متوسط، مع سوق حرة تسيطر عليها القطاع الخاص، وبالرغم من أن تركيا تقع ضمن مجموعة الدول

---

(1) Nixon, Richard. *Seize the Moment*, New York: Simon & Schuster, 1992 p.206

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعية كونها عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) التي تضم ٢٤ بلدا صناعيا رأسماليا متقدما، إلا أنها صنفت طبقا لمعايير الأمم المتحدة ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط التي يزيد فيها دخل الفرد على ٥٠٠ دولار أمريكي، وتتصف تركيا باقتصاد زراعي وصناعي على قدر نسبي من التطور".[١]

وانطلاقا من ذلك فإن تركيا تنتمي إلى العالم الثالث وتعاني ما يعانيه هذا العالم من مشاكل مختلفة، على رأسها عدم الاستقرار السياسي الداخلي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وكذلك السياسية.

وعلى صعيد الموارد الطبيعية تعتبر تركيا من الدول الفقيرة نسبيا في الإنتاج المعدني وفي المكامن المعدنية، وتعد من الدول المستوردة لقسم كبير من احتياجاتها النفطية.[٢] وعلى صعيد الموارد البشرية، نجد أن قوة العمل في تركيا تقدر وفقا لإحصاءات ١٩٨٥ بما نسبته (٥٧%) من مجموع السكان، وقدرت نسبة صغار السن والذين تتراوح أعمارهم من سنة الى (١٤) سنة بـ (٣٨%) من المجموع السكاني، وقد توزع استخدام قوة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وفقا للآتي.

القطاع	الإجمالي %
الزراعة	٦٠,١٣
الصناعة	١٢,١٢
الخدمات	٢٧,١٥
الإجمالي	%١٠٠

---

[١] عبد الكريم كامل، (محرر)، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ص ١١٥.

[٢] يقدر إنتاجها من الليغنيت بنحو (٤٥,٥) مليون طن ومن الفحم (٢,٨) مليون طن ومن البوكسيت (٥٢٦) الف طن ، وكمية من البترول لا تكفي احتياجاتها ، وانعكس هذا النقص في المواد الأساسية على الصناعة . المصدر: الكتاب الإستراتيجي السنوي، مركز المعلومات القومي، إدارة الدراسات الاستراتيجية ، دمشق، ١٩٩٩ ، ص ٥٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهنا يتضح لنا تركز النسبة الأكبر من قوة العمل في القطاع الزراعي وفي الخدمات وتشكل النساء من قوة العمل نسبة ٣٨% [١].

وسنحاول باختصار دراسة القطاعات الاقتصادية في تركيا:

الصناعة :

يعتبر الاقتصاد التركي اقتصادا مختلطا، لذا فإننا نجد توزعا في المساهمة بين القطاعين العام والخاص. حيث يسيطر القطاع العام على أغلب الصناعات فيما يسيطر القطاع الخاص على ثلث الإنتاج الصناعي بوجه عام.

ويتكون هذا القطاع من أشكال الصناعات التالية:

- **الصناعة الاستراتيجية والتعدين:** وتعتمد هذه الصناعة على استخراج وتعدين المعادن الأولية
- **الصناعة الثقيلة:** وفي معظمها صناعات تجميعية، وتحتل صناعة تجميع السيارات بأنواعها مركز الصدارة في هذه الصناعات.
- **صناعة الغزل والنسيج:** وهي أقدم أنواع الصناعات في تركيا، ويتوفر لهذه الصناعة المواد الأولية اللازمة لها.
- **الصناعات الغذائية :** وتنتشر بشكل واسع في تركيا، وتحتل من حيث كبر حجمها، وسعة انتشارها أفقيا في تركيا مكان الصدارة، وتتركز معظم هذه الصناعات في صناعات تعليب المنتجات الزراعية لتوفر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة.

---

[١] عبد الكريم كامل، (محرر)، تركيا المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١١٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الزراعة:

يحتل قطاع الزراعة مركز الصدارة في الاقتصاد التركي، من حيث نسبة العاملين فيه، ومن حيث كونها تجلب للاقتصاد التركي القطع الأجنبي، من خلال حجم الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية، وتؤمن الزراعة المواد الأولية اللازمة للعديد من الصناعات كالصناعات النسيجية والتبغ والصناعات الغذائية، ورغم تركيز الحكومات التركية المتعاقبة على القطاع الصناعي، فإن قطاع الزراعة، يحتل مركزا مهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. [١] وتحتل تركيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث تصدير الفواكه (حمضيات، تفاح، عنب) والمرتبة التاسعة في تصديرها للخضراوات.

ويضاف إلى ذلك أن الإنتاج الحيواني في تركيا، يشكل ما نسبته ٣٠% من الإنتاج الزراعي.

على صعيد التجارة الخارجية:

تشكل المنتجات الصناعية نسبة كبيرة من واردات تركيا، في حين تشكل نسبة المنتجات الزراعية النسبة الأكبر في صادراتها، وبالتالي فالهيكل الاقتصادي غير متوازن في تطوره في مستوى القطاعين الأساسيين (الزراعة ، الصناعة) ، ونلحظ أن هناك ظاهرة العجز الدائم في الميزان التجاري، وهذا مؤشر سلبي على حجم النمو الاقتصادي في تركيا، كما سنرى لاحقا في الأزمات الاقتصادية في تركيا.

---

[١] ومن أمثلة ذلك :

" زادت قيمة الصادرات من التبوغ من (١٧٦٩٧١) الف دولار عام ١٩٧٩ إلى (٣٩٥٠١٣) الف دولار عام ١٩٨١م.

ازدادت قيمة القطن المصدر من (٢٢٧٨٢٥) الف دولار عام ١٩٧٩ إلى (٣٤٨٢٦٤) الف دولار – عام ١٩٨١ ".

المصدر: نفس المرجع السابق، ص، ١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الأزمات الاقتصادية:

تنتشر ظاهرة البطالة في تركيا بشكل واضح وكبير، فقد قدر عدد العاطلين عن العمل لعام ١٩٨٠ بـ (٢,٦٣٤٠٠٠) عامل ولعام ١٩٩٤ بـ (٤,٥) مليون عامل أي ما نسبته (٨%) من السكان ويعود هذا لعدة أسباب أهمها:

١-عدم توفر الخطط الاقتصادية الكفيلة باستيعاب قسم كبير من هؤلاء العمال.

٢-عدم توفر فرص عمل، بحيث لا تنمو هذه الفرص بشكل ينسجم مع الازدياد الحاصل في عدد العمال، إذ يبلغ معدل الزيادة السنوية لقوة العمل بـ (٥٠٠) ألف عامل، بينما المتاح من فرص العمل لا يتجاوز (١٣٥) ألف فرصة عمل.

٣-المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد التركي، وخاصة القطاع العام، والذي يبدي عجزا عن تأمين فرص عمل لهذا الجيش الكبير من العاطلين عن العمل.

واتساقا مع ما تقدم، فإننا نجد أن تركيا من البلدان المصدرة للأيدي العاملة، وتحتل مرتبة متقدمة في هذا الشأن، إذ يعمل خارج تركيا أعداد كبيرة من العمال الأتراك حيث يوجد في ألمانيا حوالي (٨٠٠) ألف عامل وفي هولندا (٨٠) ألف عامل وفي فرنسا (٥٠) ألف عامل والباقي يعملون في الدول العربية ويتركز معظمهم في الخليج العربي ،إضافة إلى العراق وليبيا[١].

واصبح وجود هذا الكم من العمالة التركية خارج تركيا، ورقة ضغط تمارسها الدول المضيفة لأولئك العمال على تركيا.

---

[١] الكتاب الإستراتيجي السنوي، مركز المعلومات القومي، دمشق ، مرجع سابق ، ص ٥٧١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكمؤشر على الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد التركي فإننا نلحظ ظاهرة التضخم التي أصبحت صفة ملازمة لهذا الاقتصاد إذ بلغت نسبة التضخم لعام ١٩٩٥ (١٥٠%) ، وانخفضت إلى (٩٥%) عام ١٩٩٩م.[١]

ويبرز تأثير ارتفاع الفاتورة النفطية لدى تركيا بشكل جلي وواضح، من خلال اعتمادها بشكل أساسي على تأمين حاجاتها النفطية عن طريق الاستيراد من الخارج ، ومعظم هذا الاحتياج يأتي إلى تركيا من العراق ، الكويت، ليبيا.

وتؤثر التعديلات المستمرة والتقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد التركي، وتسلهم بشكل مباشر في زيادة حدة التضخم، وعجز الحساب الجاري، لذلك لا غرابة أن تجد تركيا لنفسها مبررا، عندما تضع من جملة حساباتها الخارجية أطماعها بالموصل، الغني بالنفط، وإمكانية الاستفادة من تسويق المياه إلى دول المنطقة التي تعاني من أزمة شح المياه، وكان آخر تلك المشاريع المقترحة والمطروحة: مشروع أنابيب السلام.

يضاف إلى تلك الأزمات الاقتصادية مشكلة الديون الخارجية، والتي قدرت عام ١٩٨٣ بـ (٢٢,٤) مليار دولار كانت على شكل قروض خارجية، وبلغت قيمة خدمة الديون لعام ١٩٨٢ حوالي (٣) مليار دولار.

" بينما بلغت عام ١٩٩٤ حوالي (٥٢,٦) مليار دولار[٢]، والمصدر الأساسي للإقراض بالنسبة لتركيا هو صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصناديق التنمية الإقليمية وبعض المؤسسات الإقراضية الأوربية". في حين أن العجز التجاري لعام

---

[١] نفس المرجع السابق، ص ٥٧١

[٢] نفس المرجع سابق ، ص ٥٧١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٤ وصل إلى (٥,٢) مليار دولار، فكانت صادراتها لنفس العـام (١٨,١) مليـار دولار وارداتها (٢٣,٣) مليار دولار[١].

ويزيد من تأثير تلك الأزمات ما تدفعه تركيا لإبقاء جيشها قويا، ورغم سرية الأرقـام الحقيقية للمبالغ المصروفة على الدفاع، فإنه ووفقا للمصادر الرسمية التركية، فقد بلغت نفقات الدفاع (٧,٤) مليار دولار، وهي تعادل ما نسبته (٥,٨%) من الناتج القومي الإجمالي لعـام ١٩٩٣، إضافة إلى ما يدفع سنويا من تكاليف الحرب مع حزب العمال الكردستاني التي تقدر بـ (٧-٨) مليار دولار سنويا .[٢]

ومما تقدم سنحاول رصد أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية التركية مـن خلال الوقائع التالية:

بداية لا بد لنا من ذكر بأن " ما رآه أتاتورك في الأزمة الاقتصادية والعالمية عـام ١٩٢٩ ، كان دافعا لاعتماد سياسة اقتصادية تبنى على تحكم الدولـة بالاقتصـاد، محاكـاة للاقتصاد السوفييتي، الذي سلم حينها من الآثار المدمرة للأزمة الاقتصاديـة المذكـورة "[٣] وتميزت فترة حكم أتاتورك بالسيطرة المركزية على الاقتصاد، كي يخلق تراكمـا رأسـماليا يتيح له إعادة توزيع الفائض الاقتصادي وفقا لمفاهيمه الخاصة عن الاقتصاد القومي، وشكلت الأوضاع الاقتصادية المتردية والأزمات التي مر بها الاقتصاد التركي الأرضية الخصبـة للانفجار السياسي أو ما نسميه الأزمات السياسية والتي كانت تتوج عادة بتدخل عسكري كما حصل في ١٩٦٠/٥/٢٧ ، ١٩٧١/٣/١٢ ، ١٩٨٠/٩/١٢م.

---

[١] نفس المرجع سابق ، ص ٥٧١

[٢] نفس المرجع سابق ، ص ٥٧١.

[٣] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ص ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونعتقد أن الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد التركي منذ الحرب الثانية وحتى عام، ١٩٩٧، لم تكن جميعها أزمات أو أسباب ذات طبيعة عابرة أو مؤقتة أو امتداد لأزمات عالمية فقط، بل أن معظم أسبابها يعود إلى أسباب بنيوية تأسيسية في الاقتصاد ذاته.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تلقت تركيا مساعدات اقتصادية بموجب مبدأ ترومان، وكان الغرض من هذه المساعدات تقوية تركيا اقتصاديا في مواجهة الاتحاد السوفييتي، وتحقق لتركيا أيضا " نصيبها من معونات خطة مارشال وكانت الضربة الأولى لمرتكزات السياسة الاقتصادية الكمالية " [١]، حيث استمرت خطة مارشال، من عام ١٩٤٨ ولغاية عام ١٩٥٢، وحصلت تركيا على ما قيمته " ٢٢٥ مليون دولار أمريكي غالبيته منح، كما نالت ٣٠٥ مليون دولار – كمنح عسكرية" [٢]

ونتيجة هذا الوضع الاقتصادي المتردي، كان لزاما على الحكومات المتعاقبة في فترة الخمسينات الاعتماد على الاقتراض من الخارج، وأصبحت الديون الخارجية جزءا لا يتجزأ من البنيان الاقتصادي للدولة، وكانت أوربا مصدرا رئيسا في هذه الفترة للاقتراض، وذلك عندما رفض البنك الدولي تقديم القروض لتركيا.

وفي فترة الستينات، اعتمدت تركيا سياسة الإحلال محل الواردات، ولكنها فشلت في تحقيق هذه المهمة، وطلبت تركيا من حلفائها في الأطلسي إنشاء كونسورتيوم برعاية الحلف ، وتشكل من (١٣) دولة من ضمنها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية وحصلت تركيا من جراء ذلك خلال الأعوام ١٩٦٣ وحتى ١٩٦٩ على مبلغ وقدره

---

[١] نبيل حيدري السياسة الخارجية التركية منذ عام ١٩٤٥ ،ط١، ١٩٨٦، صبرا للطباعة والنشر، ص ٨٥

[٢] نفس المرجع السابق ، ص ١٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢,٠٧٦) مليار دولار أمريكي، وكان من أسباب انقلاب (١٩٧١) الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد التركي.

وبحلول عام (١٩٧٧) تجاوز دين تركيا الخارجي عشرة مليارات دولار أمريكي وبلغ العجز التجاري حوالي (٤) مليار دولار أمريكي، ووصلت قيمة الفاتورة النفطية إلى (٨٢%) من إجمالي الواردات التركية للعام ١٩٧٧، وشكلت أيضا الأزمة الاقتصادية في نهاية السبعينات سببا مباشرا لانقلاب (١٩٨٠).

وفي الثمانينات وخلال مرحلة حكم الجنرالات، ساهمت المؤسسات المالية الأجنبية والمحلية في دعم حكمهم، من خلال قروض مالية كبيرة، حققت بعض المنجزات الاقتصادية الهامة كانخفاض نسبة التضخم من ١٠٠% إلى ٤٠%، وازدادت نسبة السلع المصدرة بنسبة (٦٢%).

وقد عرفت تركيا في أواخر مرحلة الثمانينات مرحلة رخاء اقتصادي هام، اقترن باسم تورغوت أوزال وسياسته (الليبرالية الاقتصادية)، لكن في نفس الفترة، بدأت فضائح الفساد والرشوة في داخل حزب الوطن الأم تنتشر، الأمر الذي تضاعف خلال فترة التسعينات ببروز سوء أداء اقتصادي عام، استنزفت الخزينة بموجبه مبالغ طائلة في أمرين هامين:

الأول : مكافحة حزب العمال الكردستاني.

الثاني: مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول. (GAP).

ومن عرض الوقائع الاقتصادية والسياسات الاقتصادية التي أشرنا إليها سابقا ونتائجها، نصل إلى ضرورة طرح تساؤل هام :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هل قدم الغرب لتركيا في مرحلة أتاتورك وماتلاها – ونقصد هنا على الصعيد الاقتصادي – ما يساهم في مأسسة تركيا الحديثة والمرتبطة مع الغـــرب (١٩٢٣-١٩٣٨)؟، و الإجابـــة على هذا التساؤل تقتضي منا ايراد الملاحظات التالية:

أولا: " أن أوربا بقيت تنظر إلى تركيا نظرة فيها من الشك واللامبالاة على الرغـــم مما خطاه أتاتورك ، ولم يهتم الغرب بتركيا إلا عندما تعلق الأمر باستخدام تركيـــا لحمايـــة خطر ما، وينتهي هذا الاهتمام بانتهاء الخطر. فالمهم في نظر الغرب أن تبقى تركيـــا فـــي مواجهة الاتحاد السوفياتي، وبالتالي منع انتشار المد الشيوعي نحو الجنوب، ووضـــع حـــد لدولة إسلامية قد تكون قوية على حدود أوربا لها تاريخ وجغرافية وثقافـــة لا يرتـــاح لـــها الغرب" [١]

ثانيا: يرتبط الوضع الاقتصادي التركي بالسياسة الخارجية لتركية، بل ونلحظ تـــأثير علاقات تركيا مع أوربا الغربية وانعكاساتها على السياسة الاقتصادية التركية بشكل واضـــح، وساهم إلى حد كبير بتعريض الاقتصاد التركي إلى التقلبات الخارجية، فعندما بـــرز مطلـــب التصحيح الاقتصادي والطلب الأوربي لتركيا باعتماد برامج اقتصاد السوق العالمي من أجـــل الاندماج باقتصاديات المجموعة الأوربية، حاول تورغوت أوزال أن يحرر الاقتصاد الـــتركي من المفاهيم التي سيطرت عليه طويلا، وبالفعل حقق هذا الاقتصاد نقلة نوعية، ففـــي عـــام ١٩٩٧ كانت واردات تركيا من الاتحاد الأوربي (٥٢,٨%)، ومـــن العـــالم الإســـلامي (١٤,٧%)، وبلغت صادراتها (٥٥,٧%) إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بينمـــا صادراتها للعالم الإسلامي شكلت (١٦,٥%) فقط.

---

[١] خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى الاتحاد الأوربي وفق الدراسات الاقتصادية المتخصصة بالشأن التركي أن الاقتصاد التركي بحاجة إلى (١٥) مليار دولار أمريكي، لكي يستطيع هذا الاقتصاد الاندماج في الاقتصاد الأوربي، وهذا يعني (٦٠%) من صناديق الدعم الأوربية، وبالمجمل، هذا أمر صعب ومستبعد، فقد "أقر مجلس الشراكة الأوربية – التركية، اتفاقية الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوربي، على أن تدخل حيز التنفيذ في العام ١٩٩٦ وهذا ما حدث بالفعل"[١].

لكن من المفيد القول هنا أن الاتفاقية المشار إليها أعلاه كانت قد أقرت مساعدات مالية لتركيا بمعدل ملياري دولار أمريكي سنويا.

وما حصل أن تركيا كانت تخسر سنويا بين (٢,٥-٣) مليار دولار أمريكي، بسبب الفيتو اليوناني والهادف إلى عرقلة تقديم المساعدات المالية المقررة بموجب اتفاقية الوحدة الجمركية المشار إليها أعلاه .

ثالثا: أن نشوب أزمة الطاقة، والارتفاع الحاد في أسعار البترول بعد حرب تشرين التحريرية (١٩٧٣)، جعلت تركيا تشعر بحاجتها للنفط العربي، كما أن مشاريعها الصناعية الحديثة تأثرت أيضا بالحظر النفطي، الذي قامت به الدول العربية، مما دفعها لإقامة علاقات دبلوماسية دافئة نسبيا مع بعض الدول العربية.

رابعا: إن حاجة تركيا إلى الاستثمارات الأجنبية، للقيام بنهضتها الصناعية دفعها أيضا أن تقيم علاقات دافئة مع الدول العربية وخاصة النفطية منها للاستفادة من العائدات المالية الضخمة لهذه الدول، ولا نستغرب أن تركيا عام ١٩٧٤ ، كانت قد وقفت في الأمم المتحدة إلى جانب الحق العربي الفلسطيني ، والموقف التركي هذا من الدول العربية جاء

---

[١] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،ط١ ، بيروت، ١٩٩٨، ص. ٣٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نتيجة فهمها أن الدول الأوربية كانت تلهث على أبواب الدول العربية تحت شعارات ملفقة (الحوار العربي – الأوربي على سبيل المثال) للحصول على النفط والاستثمارات.

خامسا : تبرز مشكلة الديون الخارجية وأثرها على استراتيجيات التنمية في داخل تركيا وكذلك على سياسة تركيا الخارجية، وهذا الوضع دفع الساسة الأتراك لاعتماد أمرين على صعيد العلاقات الخارجية:

١-"الحاجة إلى الأسواق الجديدة لصادرات تركيا.

٢-الحاجة إلى خدمة الديون التركية الخارجية، وإن أمكن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

سادسا: ونتيجة ارتباط الوضع الاقتصادي بالوضع الداخلي والسياسة الخارجية في تركيا، نجد أنه مع ازدياد الأزمات الاجتماعية نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، فإنه يزداد التأييد الشعبي لأحزاب المعارضة التركية وعلى رأسها حزب الرفاه، وكان من جملة تلك الأسباب وصول نجم الدين أربكان إلى الحكم، الذي ركز على النواحي الاقتصادية، حيث تم سداد ستة مليارات دولار أمريكي من مديونية تركيا الخارجية من أصل (١٨) مليار دولار في عهده، وسعت تركيا لإقامة علاقات اقتصادية مع العديد من الدول العربية والإسلامية في إطار منظمة الدول الإسلامية ومجموعة الثمانية وخاصة إيران، التي تم التوقيع معها على اتفاقية لتوريد الغاز، وأثارت هذه السياسة ردود فعل عدائية في الأوساط الغربية، فكان رد فعل البرلمان الأوربي أن أوقف المعونات المالية لتركيا حتى عام ٢٠٠٠، وبرر ذلك ببعض القضايا الداخلية في تركيا (حقوق الإنسان ،الأكراد، تهريب المخدرات ...)، وهددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية ، وبمجيء مسعود يلماظ وتطبيق سياسة التقشف، تحسنت العلاقات الخارجية التركية مع الدول الغربية بعدما شهدت توترا في عهد أربكان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه يمكننا القول إن أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية التركية، كان سببا رئيسا في توجهها إلى الغرب، وكان في حالات محددة وبفترات زمنية معنية سببا في محاولتها التقرب من بعض الدول العربية.

ج- المحددات الاجتماعية:

" تركيا موازييك من النسيج الاجتماعي (مذهبيا وعرقيا)، ثلث السكان (١٨-٢٠ مليونا) من العلويين، والآخرون سنة، وخمس السكان (١٠-١٢) مليونا من الأكراد، مع اقليات عربية وتركية ولازرية، وبوشناقية، وهناك فئات أرمينية، ويونانية، ويهودية، ويتخذ الانقسام المذهبي كما العرقي، طابعا دمويا أحيانا كثيرة" [١]

ويوجد في تركيا ما يقارب (٦٦) قومية، يتراوح عدد كل منها ما بين الملايين والمئات من الأشخاص، إلا أن (٢١) منها تعتبر أعراقا أساسية، مع غلبة واضحة للعرقين الكردي والتركي، علما أن عدد المسلمين في تركيا يقدر بـ (٩٩%). [٢]

فمن المعروف تاريخيا أن الإمبراطورية العثمانية (الكيان السابق)، كانت قد ضمت في لوائها شعوبا إسلامية على اختلاف قومياتها (عرب، أكراد)،و مسيحية ويهودية أيضا على اختلاف قومياتها (يونان ، يهود ...) وجعلت من الدين الأساس القومي والاجتماعي العثماني دون أن تخلق هوية عثمانية واحدة.

---

[١] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص ١٤

[٢] صحيفة السفير، بيروت، العدد، ١٩٩٧/٨/٢، ص١٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" ولكن التفسخ بدء ينخر جسم الدولة العثمانية منذ عام ١٦٩١ على أيـــدي أقليـــات داخلية ارتبطت بشبكة من العلاقات مع العالم الخارجي، رغم أن القوات المسلحة العثمانيـــة وحجمها وفاعليتها الكبيرة، بقيت في يد السلطان، دون الاهتمام بالداخل العثماني، الذي كـــان يتفسخ شيئا فشيئا، على أيدي تلك الأقليات. [١] كاليهود كما سنرى لاحقا.

وعند إعلان الجمهورية غير أتاتورك المعادلات التي تحكم السلطنة،" وفهم أتـــاتورك العلمنة على أنها استئصال الدين من المجتمع، وفهم القوميـــة علـــى أنـــها إنكـــار وجـــود المجموعات العرقية غير التركية" [٢] ' بحيث أصبحت تركيا جمهورية علمـــانية بـــدلا مـــن إمبراطورية تعتمد الدين الإسلامي، وكتحصيل حاصل ظهر الانقسام الأيديولوجي في المجتمع بين علماني وإسلامي نتيجة غياب المظلة الإسلامية.

وكان أن اعترفت اتفاقية سيفر (١٩٢٠/٨/١٠) بوجود تنوع عرقي وديني في تركيـــا وأقرت لأتباع هذه الأعراق والأديان حق تقرير المصير (حكم ذاتي للأكراد، دولـــة مســـتقلة للأرمن شرق تركيا)،ولم يرق لأتاتورك ذلك، ونتيجة ضغوطه تحقق له ما أراد في اتفاقيـــة لوزان (١٩٢٣/٧/٢٤)، والتي أشارت إلى أقليات غير مسلمة (عرقية) ولها الحق فـــي إدارة شؤونها التعليمية والدينية، ومنحتها الاتفاقية استقلالية كاملة، لكنها (أي الاتفاقية) لم تشر إلـــى أقليات دينية، واعتبرت أن المجتمع التركي يحتوي مسلمين وأقليات غير مســـلمة (أرمـــن، يهود ، يونانيين ، أكراد) رغم وجود أقليات مذهبية والتي " كانت تعاني الاضطهاد والقمـــع من جانب الأكثرية الحاكمة ، بقدر ما كانت تعاني منه بعض الأقليات غير المســـلمة، وفـــي مقدمة هذه الأقليات المذهبية في المجتمع التركي، تأتي المجموعة العلوية. [٣]

---

[١] خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٢٢٣

[٢] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ،مرجع سابق، ص ٢٧

[٣] نفس المرجع السابق ، ص ٥٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وانطلاقا من ذلك، فدولة أتاتورك التي يرغب، هي دولة مستقلة، حديثة، صناعيـــة، أوربية التوجه، علمانية، تركية، على إقليم الأناضول وحده، وعرف أتاتورك أن الأناضوليـة والعلمانية شرطان أساسيان للدخول من البوابة الأوربية، والمواطن عنـــد أتـاتورك هـو " المواطن التركي، المقيم في الأناضول، القومي، الأوربي التوجه، العلماني الذي يشعر وهـذا هو الأهم بأنه تركي " [١]

ولتحقيق دولته ذات الصفات السابقة كان لزاما عليه طمس الهوية الإسلامية لتركيـا مختزلا تاريخ يقدر عمره بسبعة قرون .

ومن عام ١٩٢٣ ولغاية عام ١٩٣٨ نجح أتاتورك (ظاهريا) أن يحقق مـــا يريـد بفضل قوة شخصيته وسطوته، والبنية السياسية الاستبدادية لحكمه، ومن أجـل ذلـك أوجـد تشريعات تطال البنية الاجتماعية والثقافية، ساهمت بدرجة كبيرة في إيجـاد مظـهر جديـد للتركي، يبدأ بلباسه وينتهي بلغته، لذلك " حرمت المجموعات العرقية وغـير التركيـة مـن التعبير عن هويتها وشخصيتها، وتطلعاتها بلغاتها القومية، ومنعت من فتح مدارس وجامعات ودور نشر، ومحطات إذاعية وتلفزيونية تبث بلغاتها، فالجميع بموجب الكمالية، أتراك، لغـة وثقافة وتراثا " [٢]

وبقي شعار أتاتورك ، (سعيد هو ذاك الذي يصف نفسه بالتركي)، شـــعارا خاصـا وقاسما مشتركا لأولئك الذين ينتظر منهم تأييد إنشاء دولة، تشمل منطقة الأنـــاضول كلـها، وبقي مرفوضا من الأقليات الكردية والأرمينية، وطبيعة هذا التنافر المثيرة للمشاكل العرقيـة واضحة من الحساسية التي بها عولجت القضية في الأوساط الرسمية التركيـة، فقـد التـف

---

[١] فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ط١، ١٩٩٣ ، ص ٩

[٢] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة ، مرجع سابق ص٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دستور ١٩٦١ حول مشكلة الانقسام العرقي بالقول: بأن كل مواطن في الدولة التركية هـــو تركي، وصيغت تعابير ملطفة كالأتراك الجبليين ، ثم المواطنين الشرقيين، منذ فترة وجـــيزة للإشارة إلى الأكراد[١] ويمكننا القول أن أتاتورك نجح في ترسيخ مفهوم الدولـــة – الأمـــة، وكذلك مبادئه لدى المؤسسة العسكرية، والنخبة المدنية، وبعض المتعصبين الأتراك، أما عامة الشعب وخاصة الأرياف بقيت بعيدة عن مبادئه العلمانية وخاصة تلك التي ارتبطت بإبعـــاد الإسلام عنهم.

ولقد حافظ التفكير السياسي التركي في تناوله موضوع التركيبة العرقية للمجتمع على رفض أي نقاش علني فيه، مفضلا إبقاءه في إطار المحرمات، وإدخال الوسائل القمعية فـــي إخماد أية قلاقل تثيرها تلك الفئات القومية المهددة لوحدة تركيا. وخلال العقود الماضيـــة أدت تحركات الأكراد القوميين إلى تقوية النزعة العسكرية وســـيطرتها علـــى الحيـــاة السياســـية التركية. [٢]

إلى جانب المشكلات العرقية والدينية، تبرز مشكلة تردد ذكرها من قبـــل الكتـــاب والباحثين في الشأن التركي، وهي أزمة الهوية والانتماء.

تلك الأزمة التي ترتبط بجملة معطيات عرقية وتاريخية وأيديولوجية، إذ ســـاهمت التركيبـــة العرقية غير المتجانسة والعقيدة الكمالية إلى إعلاء شأن الأتراك وربط هوية الدولة العثمانيـــة بدلا من الرابطة العثمانية القائمة على الإسلام . وظهرت على شكل صراع فكـــري عميـــق تمثل بالتناقض بين الغربنة كثقافة وكبديل عن الثقافة والهوية الإسلامية، وترجم ذلك بوجـــود ثلاثة مقترحات حددت طرقا ثلاثة يجب أن تسلكها تركيا وبالتالي تحديد هويتها:

---

[١] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٩-١٠

[٢] صحيفة القبس ،الكويت، العدد ، ١٩٩٥/٨/٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-استمرار تبني الهوية الأوربية : ويتبناه الجيش ورجـــال الأعمـــال وأصحـــاب المصلحة مع الغرب والنخبة المدنية العلمانية.

٢-الارتباط بالعالم الإسلامي : ويتبناه سكان الأرياف ولا يمتلك أدوات التأثير .

٣-يؤيد الوحدة القومية التركية الطورانية وفق مبادئ أتاتورك، ويتعاطف مع هـــذا التيار العسكر والنخبة المدنية.

وفي الآونة الأخيرة طرحت قضية الهوية علنا على بساط البحث. ولاقى هذا الطـوح مريدية في التيار الإسلامي، وكان يتعاطف مع هذا التيار القوميون، عندما تغلق أوربا أبوابها في وجه تركيا، والسؤال هو : أي طريق يجب أن تسلك تركيا ؟؟.

البنية العرقية للمجتمع التركي

يتألف المجتمع التركي من عدد من الأقليات العرقية ، إضافة إلى الأتـــراك الذين يتراوح عددهم بين (٣٠-٣٥) مليونا من أصل نحو (٦٥) مليونا سكان تركيـا الآن. وحري بنا هنا أن نذكر أن الأتراك بشكل عام ينتمون إلى منـــابت وأصـــول مختلفة، وينتشرون في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ويشـــكلون جـــزءا كبيرا من شعوب تلك الجمهوريات وفقا للأتي:

الأتراك الإذريون، (٢٥) مليونا.

الأتراك الكازاخ وأتراك الأوزبك، (٢٥) مليونا.

أتراك قرغيزيا، (٣) ملايين.

أتراك تركمانستان وأتراك التتار (لا ينتمون لأي من الأقليات القومية) وهم يشكلون ســـكان تركيا الآن، (٣٠-٣٥) مليونا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما في تركيا، فبالإضافة إلى الأتراك التركمانستان وأتراك التتار, يوجد مجموعات تركية أخرى تنتمي إلى منابت وأصول مختلفة، منها الأتراك الأذريون، والقرغيز، والأوزبك، والكازاخ، والبلغار، إضافة إلى مجموعات عرقية أخرى كالأكراد والعرب والأرمن، والألبان، والبولنديون، والغجر، والروم، والأوسيتيون، واليونانيون[1]

الأقليات الدينية :

اليهود: وفق تقديرات ١٩٩٢ بلغ عدد اليهود في تركيا خمسة وعشرين ألفا ومعظم اليهود الأتراك هاجروا من أسبانيا عام ١٤٩٢ بعد سقوط الأندلس، وبعد قيام الجمهورية عام ١٩٢٣م، فرضت ضريبة كبيرة عليهم وعلى باقي الأقليات الدينية الأخرى ولعب هذا العامل إضافة إلى العامل الديني ومحاولة الحركة الصهيونية جمع يهود العالم وإعادتهم كما يدعون إلى أرض الميعاد، فقد هاجر قسم كبير منهم إلى فلسطين، واستوطن هناك حيث يقدر عددهم في إسرائيل الآن حوالي (٢٠٠)ألف نسمة.

وفي عام ١٩٤٨ كان عددهم في تركيا حوالي ثلاثين ألف ، بينما كان عددهم عام ١٩٢٧ حوالي ثمانين ألف، وبرز دورهم في مجال الاقتصاد التركي. "حيث خرجوا بصورة كاملة إلى العلن من خلال تأسيس ما سمي ب مركز ال (٥٠٠) بمناسبة مرور خمسمائة سنة على خروجهم من أسبانيا وقدومهم إلى تركيا ، وقد شجعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي (تورغوت أوزال)، ورغبته في توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق كسب ود اللوبي اليهودي في أمريكا، وبالتالي دعم اليهود الأتراك "[٢].

---

[1] يرجى الرجوع إلى الملحق رقم : ٧

[2] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ،مرجع سابق، ص ٦٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلعب اليهود الأتراك اليوم دورا بارزا في توثيق التحـــالف الـتركي الإســرائيلي ويساهمون في التأثير على الرأي العام التركي لصالح إسرائيل.

اليونانيون: لعبت النزاعات بين اليونان وتركيا والتي تمتد تاريخيا إلى فترات طويلة مــن الزمن دورا كبيرا في التضييق والتأثير على هذه الطائفة ويقدر عددها بين الخمسين والثمانين ألفا.

وبما أن مقر الكنيسة الأرثوذكسية على مستوى العالم في استانبول، فقد أثارت اليونان وضع هذه الكنيسة ، وأنضم إليها كل من روسيا (بعد سقوط الاتحاد السوفييتي)، وبلغاريــا، وذلك من أجل تحويل الوضع القانوني لبطريركية استانبول بالنسبة للأرثوذكس في العالم إلى وضع تشبه فيه الوضع القانوني للفاتيكان في روما، ويعني ذلك إنشاء دولـــة إلـــى غـــرار الفاتيكان داخل تركيا .

وهناك بعض الأقليات العرقية التي تنتمي إلى الديانة المسيحية كالســـريان والبـــالغ عددهم حوالي عشرين ألفا والكلدان عشرة آلاف.

الأقليات المذهبية:

قلنا أن معاهدة لوزان (١٩٢٣) لم تشر إلى أقليات دينية، واعتـــبرت أن المجتمـــع التركي مؤلف من مسلمين وأقليات غير مسلمة ، لكن حقيقة الأمر أن هناك مشكلة مرشـــحة لأن تحتل موقفا متقدما ضمن المجتمع التركي وهي التناقضات المذهبية.

وتأتي مشكلة الأقلية المذهبية العلوية في مقدمة هذه المسائل خاصة إذا علمنا عددهـم (أي العلويين) ضمن المجتمع التركي "وإذ لا يرد مصطلح علوي في الإحصاءات الرسـمية ، فإن التقديرات حول عددهم تتفاوت من مصدر لآخر، وإذ يرجح أن يكون عددهـم (١٠-١٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مليونا، فإن الرقم الأقرب إلى الدقة (١٨-٢٠) مليونا ، علما أن العلويين أنفسهم يرفعون العدد إلى (٢٥) مليونا "[١]

وتتوزع الطائفة العلوية على الأعراق المختلفة، والتي سبق ذكرها (عرب، أكراد، أتراك) فالعلويون العرب عددهم حوالي (٢٥٠) ألف نسمة، ومعظمهم في لواء اسكندرون ، (٣٠ ألف في اضنة ، ١٢ ألف في مرسين، عدة آلاف في استانبول وأنقرة) ، ولغتهم الأم اللغة العربية، إضافة إلى التركية .

العلويون الأكراد (٣٠%)، من مجموع الأكراد أو حوالي (٤ مليون) نسمة، ويتوزعون في محافظات بينغول ، تونجيلي، أذربيجان ، سيواس، يوزغات، ايلازيغ، ملاطيا، قهرمانمارش، تيقري ، وكشورو).

والعلويون الأتراك (والذين يقدر عددهم بحوالي ١٥ مليون نسمة)، يتركزون في منطقة الأناضول الداخلي وغربه[٢] . ويروي بعض المفكرين العلويين وعلى رأسهم (رضا ريليوت) أن السلطة العثمانية عاملتهم بطريقة فظة وقاسية، وعندما جاء (أتاتورك) هللوا له وأيدوه ...، واعتبروا مجيء أتاتورك نهاية الاضطهاد الذي لاقوه في عهود السلاطين العثمانيين إبان الإمبراطورية العثمانية، وحدث في ظل الجمهورية الأولى وما بعدها العديد من الأحداث والمشاحنات (أخذت طابعا سنيا وعلويا) أي طابعا مذهبيا، كأحداث دير سليم عام ١٩٣٨، واضطرابات قهرمان مارش عام ١٩٧٨، وأحداث سيواس عام ١٩٩٣ ، وأحداث ١٢ آذار عام ١٩٩٥ ، في حي غازي عثمان باشا في ضواحي استانبول.

---

[١] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ،مرجع سابق، ص ٥٦

[٢] الإحصاءات مأخوذة من دراسة منشورة للدكتور محمد نور الدين ونشير إلى أنها متحفظ عليها. صحيفة السفير ، العدد ١٩٩٧/٨/٢، ص ١٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك لا غرابة أن يؤكد رضا ريليوت (مفكر علوي)، عندما يقول " أن العلويين هم إحدى القوى الأساسية التي أسست الجمهورية التركية، إلى جانب القوى العلمانية الديمقراطية، فإن الوحدة الفعلية لتركيا ممكنة عبر إحياء العلويين لثقافتهم بكل أبعادها "[١] ويقول المفكر الآخر (تشيتين ريتيكين) " العلويون بغالبيتهم أتاتوركيون وعلمانيون ومن هذه الناحية هم ضمانة للعلمانية التي تتعرض للخطر ا ليوم في بلدنا " [٢]

وباختصار فإن العلويون كانت لديهم محاولات عديدة لبلورة هوية علوية بعد إبعادهم واستبعادهم من قبل حتى العلمانيين الأتراك، الذين أيدهم العلويون ، وهذا ما برر القول بأن العلويون " الدعامة الأساسية للنظام الجمهوري العلماني في تركيا " [٣]

وكانت بوادر تلك الهوية في السبعينات وقويت في الثمانينات والتسعينات وتحولت في بعض أوجهها إلى صدامات مسلحة عنيفة، وكانت أصابع الاتهام تشير إلى تواطؤ القوى الأمنية في هذه المجازر.

وعلى صعيد رد الفعل الرسمي التركي " فإن معظم المسؤولين يتعاطون بحذر شديد مع الصحوة العلوية، فهم من جهة علمانيون يجدون في الأصوات العلوية مصدرا أساسيا لدعم العلمانية، ومن جهة ثانية، لا يستطيعون الخروج من الذهنية السنية وريثة قرون من السيطرة على السلطة، وكانت الدولة والأحزاب التي تكون في السلطة تقترب من العلويين ومطالبهم بمقدار تعاظم قوة التيار الإسلامي، وتبتعد عنهم كما ابتعد شبح الخطر الإسلامي ، أي أن النظام التركي نظر إلى العلويين مجرد أداة، تستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من

---

[١] نفس المرجع السابق، ص٥٦

[٢] نفس المرجع السابق، ص٥٧

[٣] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص ٥٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإسلام "[١] ولا غرابة " أن يشارك رئيس الجمهورية (ديميريل) في احتفالات حاجي بكتاش العلوية في العام ١٩٩٤ للمرة الأولى في تاريخ تركيا " . [٢]

وتبقى المسألة المذهبية (السنية – العلوية) رقما جديدا ، يضاف إلى الأرقام والقضايا الهامة والأساسية التي تساهم في المشاكل الداخلية التركية، ولا شك أنها تؤثر بشكل غير مباشر على السياسة الخارجية التركية، سيما وأنها مرتبطة بقيم وتاريخ تركيا.

نستنتج مما تقدم أن مصطلح الأمة التركية لا يتطابق مع مصطلح الدولة التركية لانتشار الأتراك في دول عديدة (العراق ، أوربا الشرقية، القوقاز، وسط آسيا) وبالتالي هناك مشاكل مرشحة للانفجار، فيما إذا كان لدى تركيا تناغم مع أولئك الأتراك في تلك الدول، إضافة إلى المشكلة الكردية التي جعلت السياسة الخارجية التركية تجاه العديد من الدول (روسيا، العراق، سوريا، إيران، أوربا، الولايات المتحدة الأمريكية)، تحرج في أكثر من موقف، هذا إذا ما أضفنا المشكلة الأرمنية، والمشكلة المذهبية، فعندما احتلت شمال قبرص ذكرت أنها تحمي الأتراك هناك. وحتى لو كان الهدف غير ذلك (أمني ، عسكري)، فالمعلن هو حماية الأتراك في قبرص، وكذلك اهتمام تركيا الحالي بالسعي لإنشاء روابط مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي سابقا، وكلها عوامل تسهم في اعتماد سياسة خارجية تركية جديدة غير تلك التي كانت في فترة الجمهورية الأولى (١٩٢٣-١٩٤٥) ونضيف إلى ذلك محاولة المؤسسة العسكرية افتعال مشاكل خارج حدود تركيا للتغطية على مشاكلها الداخلية كما فعلت مع سوريا عام ١٩٩٨م.

---

[١] نفس المرجع السابق، ص ٦٣

[٢] نفس المرجع السابق، ص ٦٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د- المحددات الأيديولوجية والثقافية ودور العوامل الفردية للقادة الاتراك:

يرى البعض أن الأيديولوجيا هي مجموعة الآراء والأفكار والعقائد والفلسفات التي يؤمن بها شعب، أو أمة، أو حزب، أو جماعة، وفي دراستنا للأيديولوجية كمحدد اجتماعي يؤثر في السياسة الخارجية لدولة ما ، فإنها وبذات المنطق تشكل قاعدة لفهم أية مواقف معلنة أو غير معلنة لهذه الدولة، ولصناع القرار فيها.

وبالاتساق مع موضوع بحثنا، فإننا نقول بأنه إذا كانت السياسة الخارجية لأية دولة نتاج للخبرات السابقة لهذه الدولة، وكذلك للمعتقدات السياسية والإيديولوجية التي تراكمت، عبر الزمن، فإن الحديث عن الأيديولوجية والثقافة التركية له مكانة خاصة في السياسة الخارجية التركية، حيث استندت هذه الأيديولوجية على عاملين اثنين (القومية ، الإسلام) . ولتوضيح ذلك لا بد لنا من فهم علاقة الإسلام بالأتراك من جهة ، وعلاقتهم بالعرب من جهة أخرى على اعتبار أنه لا يمكن الحديث عن الإسلام من دون العرب.

لقد تأثر الأتراك بالعادات والتقاليد الإسلامية منذ القرن العاشر الميلادي، والأتراك وفق ما نقصد هنا هم أولئك الذين ينتسبون إلى العرق التركي والذي ضمتهم الإمبراطورية بين جنباتها على الرقعة الممتدة من الصين وحتى البحر الأسود والبحر المتوسط.

وبما أن الدين يساهم في صناعة قسم كبير من العادات والتقاليد لمجتمع ما . فإننا نجد أن تأثير الإسلام جلي وواضح في المعتقدات والعادات والتقاليد التركية، لذلك لا غرابة أن نجد مؤسس القومية التركية ، (ضياء كوك ألب ١٨٧٦-١٩٢٤) يقول: إن كل بقعة يقرأ فيها الأذان وتقام فيها الصلاة ، ويرتل القرآن فيها ، هي وطن للأتراك وهذا زهو بالإسلام وزهو بالقومية التركية في آن واحد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذه الدعوات ذات المضامين الحديثة القديمة ، ما أن لبثت وتمحورت في اتجاهين رئيسيين، بعد أن حصل الخلاف بين أقطاب الاتحاد والترقي والاتجاهين هما:

الأول : القوميون المدنيون الذين دعوا للأخذ بالمدنية الغربية ومؤسساتها ، وعلى رأسها مفكري هذا الاتجاه (محمد أمين يوداتول، عمر سيف الدين ، احمد حكمت، مفتي اوغلو، أحمد آغا اوغلو، يوسف آقجورا، ضياء كوك ألب، وغيرهم).

الثاني: القوميون الإسلاميون الذين آمنوا بالتوليف التركي الإسلامي ، وبرز لدى أتباع هذا الاتجاه ثلاثة اتجاهات فرعية هي:

أ- إقامة الوحدة العثمانية المتحدة على القوميات المكونة للإمبراطورية العثمانية ، ورد معارضي هذا الاتجاه على أتباعه بأن القومية التركية ستكون أقلية قياسا بالعرب.

ب- فكرة الإسلامية بإقامة دولة على أسس إسلامية، وهنا عمل السلطان عبد الحميد الثاني على وضع هذه الفكرة موضع التطبيق (١٨٤٢، ١٩١٨) عندما اتخذ القرآن الكريم مصدرا للتشريع الإسلامي وأساسا له.

ج- فكرة الوحدة التركية من خلال إقامة الوحدة الطورانية من شمال الصين إلى البحر الأدرياتيكي. [١]

وباختصار بقيت فكرتا الاتحاد العثماني والاتحاد الطوراني قائمتين حتى سقوط السلطنة العثمانية.

---

[١] المرجع السابق ، ص ٣٨-٣٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مرحلة أتاتورك

وجد أتاتورك أن فكرة الاتحاد العثماني بشكلها السياسي والاجتماعي ستجعل الدول الاستعمارية في موقع العدو المنتقم، وستقف بالتالي في وجه تحقيقها ، وما يحدد موقفها هذا هو أطماعها الاستعمارية في تركة الرجل المريض، وخاصة الوطن العربي الذي كانت تعتبره تلك الدول مجالا حيويا لها يجب التمدد إليه، وبفكرة الاتحاد العثماني تظهر تركيا بأنها تحاول بناء مجدها من جديد، على اعتبار أن الوطن العربي سيشكل جزءا من هذا الاتحاد العثماني.

وكانت روسيا معنية أكثر من غيرها في رفض فكرة الاتحاد الطوراني، على اعتبار أن دول آسيا الوسطى ،والتي ينتشر فيها العرق التركي بكثرة، كانت بالنسبة لروسيا مجالا حيويا سينضم إلى جسم الدولة السوفياتية ضمن مشروع القادة الروس آنذاك.

وانتشار الفكرة القومية في تلك الدول سيربطها بتركيا، وهذا ما سيؤدي لتفجر أزمة تنافسية بين روسيا وتركيا.

وتوج أتاتورك انتصاراته عندما وقع على اتفاقية لوزان ١٩٢٣، والتي ضمنت بالدرجة الأولى طموح أتاتورك ببناء الجمهورية التركية ضمن حدود الأناضول، وأعلن بعدها شعاره المعروف (سلام في الداخل وسلام في الخارج)، والذي حدد توجهات تركيا الخارجية لفترة طويلة من الزمن، وكان هذا الشعار " يعني الحفاظ على الجمهورية التركية. بحدودها المرسومة في مؤتمر لوزان ، وأنها (أي تركيا) لا تطمح في أي شبر من أراضي الآخرين، كما أنها لا يمكنها التنازل عن شبر واحد من أراضيها للغير[١].

---

[١] المرجع السابق، ص٣٨-٣٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونتيجة لوجود أفكار ونظريات قومية متطرفة إضافة إلى كون المجتمع التركي مشبع بالثقافة الإسلامية، فقد تحسست الأيديولوجية الكمالية لخطر تلك الأفكار والنظريات، بالإضافة إلى موقف أتاتورك الشخصي والعقيدي من الإسلام، ولذلك عمل أتاتورك على تحويل الأيديولوجية الكمالية، إلى سياسة رسمية، هدفها إقامة نمط عثماني يفصل بين الدين والدنيا لا بين الدين والدولة أو السياسة فحسب، والانفتاح على الغرب، وتبني مفاهيمه وقيمه والارتباط به، ودليلنا على ذلك، الأسس والمبادئ التي أقرها أتاتورك والتي بقيت الثابت الذي تبناه كل الساسة الأتراك، الذين جاءوا من بعده، ونقصد النخبة الكمالية التي استمرت في هذا النهج حتى أيامنا هذه، والأسس والمبادئ هي:

١- اعتماد النظام الجمهوري.

٢- الشعب التركي يشكل أمة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية متميزة، وهذا يعني أن تركيا هي صاحبة السيادة المطلقة على كافة أراضيها الواقعة ضمن حدودها الجغرافية الراهنة المعترف بها دوليا.

٣- تركيا دولة علمانية: أي أن أمور الدين فيها منفصلة عن أمور الدولة.

٤- النظام الجمهوري العلماني، وهو نظام شعبي، أي يقوم على التمثيل النيابي الديمقراطي بمفهومه الأوربي.

٥- النظام الاقتصادي للدولة، هو نظام " الحرية المراقبة" وهذا يعني أن للدولة الحق في مراقبة نشاطات القطاع الخاص، والتدخل بالقوة إذا لزم الأمر، ووقف هذه النشاطات إذا كانت ضارة بالصالح العام.

٦- طبيعة النظام ، طبيعة ثورية مستمرة، أي أن هذا النظام يجب أن يكون نظاما متطورا تبعا لتطور التكنولوجيا وتقدمها في مختلف ميادين الحياة حتى يتم القضاء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نهائيا على الجهل والتخلف والفقر في صفوف الشعب، لا سيما في القرى والأرياف.[١]

وقد اعتمد أتاتورك من أجل تحقيق أيديولوجيته سلسلة من الإجراءات والقرارات تركزت في محورين اثنين:

الأول: إدماج تركيا في الحضارة الغربية واستبدال القيم التقليدية المتداولة بقيم مستوحاة من قيم وثقافة الآخر الغربي.

الثاني: أن تحل القومية التركية بدلا من العقيدة الإسلامية كمصدر لتماسك الدولة الجديدة.

ونجد لزاما علينا أن نورد في معرض حديثنا عن الأسس التي أرساها أتاتورك، تلك الإجراءات التي اتخذها في فترة حكمه، من أجل استئصال الدين الإسلامي وطمس الهوية الإسلامية في تركيا، واستبدالها بقيم علمانية غربية عبر إصلاحات وتشريعات جذرية، بدأت بترجمة القرآن إلى اللغة التركية والأذان بالتركية واعتماد قوانين الأحوال المدنية الغربية.

و" بعد وفاة أتاتورك يمكن القول أن اثر العامل الفردي أو الشخصي في السياسة الخارجية التركية لم يعد ظاهرا بشكل يستحق الدراسة كظاهرة أساسية ساهمت في تغيير أو التأثير على السياسة الخارجية التركية، [٢] باستثناء فترة حكم تورغوت أوزال وأربكان.

فبعد وفاته خلفه عصمت اينونو (١٩٤٥) حيث استمر على نهج سلفه، وبقيت السياسة الخارجية التركية مطبوعة بأتاتورك، وزاد في عهده الضغط على الإسلاميين، لكن اينونو أخذ بفكرة التعددية الحزبية، مما ساهم في تأسيس الحزب الديمقراطي، الذي فاز بانتخابات

---

(١) مصطفى الزين ، أتاتورك وخلفائه، مرجع سابق ، ص ٢٨٤

(٢) صحيفة الشرق الأوسط ،لندن، العدد ٥٩٧٢ ، الأربعاء ، ١٩٩٥/٩/٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٥٠، ومهد لبروز (عدنان مندريس)، الذي " كان من المؤيدين لإقامة تحـــالف إســلامي عسكري في الشرق الأوسط ، واعتبرت قيادة الجيش التركي أن تصرفات مندريس خروجـا عن المبادئ التي أرساها أتاتورك " [١] ،لكنه بنفس الوقت ابتعد قليـلا عـن سياسـة سـلفه العلمانية، وقد وصف البعض أن (عدنان مندريس) هو من أعاد الأمور إلى نصابـها فيمـا يتعلق بالإسلام والمسلمين، لكننا نعتقد بأن رغبة (مندريس) في كسب المعارك الانتخابية قـد دفعه لذلك واتبع سياسة إسلامية ضمن حدود ضيقة شريطة أن لا تتطور إلى تنظيم حزبـي إسلامي، وكان ذلك بداية لاستخدام الدين كأداة سياسية من قبل القـادة الأتـراك والأحـزاب السياسية التركية . ويسجل خروجا عن سياسة أتاتورك قيام عصمت اينونـو بضـم لـواء إسكندرون إلى تركيا عام ١٩٣٩ . وانسجاما مع أيديولوجية أتاتورك ومبادئه انضمت تركيـا إلى مشروع حلف بغداد في عهد (عدنان مندريس) عام ١٩٥٥.

وفي عام ١٩٦٠ قام العسكر بقيادة الجنرال (جمال جورسيل) بانقلاب على مندريس، حيث كان المطلوب العودة إلى أفكار أتاتورك العلمانية، واعتبر العسكر مندريس مجرما .

أما بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٠ تمثلت التيارات الإيديولوجية في تركيا بثلاثة اتجاهات:

١-يسارية علمانية موالية للاشتراكية والشيوعية.

٢-يمينية علمانية معادية للاشتراكية والشيوعية.

٣-تيار إسلامي معاد للشيوعية اكثر بكثير من معاداته للتيار العلماني اليميني، وقبل التيـار الإسلامي طرفا في السلطة على مضض ، وكان يرجح كفة الميزان لتشكيل أية حكومـة ائتلافية.

---

[١] محمد حرب،آليات الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣١ ، يناير ١٩٩٨ ، ص ١٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبرز (تورغوت أوزال) الذي انتخب رئيسا للجمهورية ، ويمكن القول أن أوزال كان أكثر نفوذا على المسرح السياسي التركي بعد أتاتورك من بين القادة الأتراك اللذين تعاقبوا خلال تلك المرحلة، واعتمد سياسات داخلية وخارجية متميزة عن نهج أتاتورك، وأعاد أوزال للإسلاميين بعضا من نفوذهم .

وفي عام ١٩٩٥ برز نجم الدين أربكان كفاعل على مسرح السياسة التركية وهو أستاذ في جامعة استانبول ، متخصص في تكنيك الأسلحة ، وكان متفوقا علميا ، واستطاع عام ١٩٩٥ وبعد نجاح حزب الرفاه في الانتخابات التركية، أن يتولى ولأول مرة منصب رئيس الوزراء زعيم إسلامي، " ولم ينهج أربكان سياسة إسلامية خالصة خوفا من المؤسسة العسكرية والنخبة العلمانية الذين يتربصون به، وبالرغم من ظهوره بمظهر المعتدل ، لكنه لم يستطع إخفاء عقائده وإسلاميته، أو بعض مواقفه من إسرائيل والدول الإسلامية. وأكد أن هدفه هو تحويل تركيا إلى زعيمة في العالم الإسلامي، وهدف من توجهاته لإقامة جمعية الدول الإسلامية الثمانية النامية.

ونتيجة لذلك لجأت المؤسسة العسكرية لانقلاب هادئ دون اللجوء إلى الأساليب القديمة، وذلك خوفا من أن يفسر هذا الانقلاب من الغرب على أنه اعتداء على الديمقراطية وهذا بالتالي سيؤثر على علاقات تركيا بالغرب ولو شكليا .

ومما تقدم نستنتج أن العوامل الأيديولوجية والشخصية والفردية تلعب دورا هاما في صناعة السياسة الخارجية التركية فميول صانع القرار وثقافته ودينه وطموحاته الشخصية والصراعات الأيديولوجية والعقائدية وارتباطات صانع القرار التركي المشروعة وغير المشروعة مع العالم الخارجي أو مع المنظمات والشبكات العالمية (استخبارات ، مافيا)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والفساد والرشاوي كلها تساهم في صناعة وصياغة سياسة خارجية معينة وبمقدورنا الاستدلال على صحة ما نقول من خلال الوقائع التالية:

١-أن أحد الأسباب المباشرة وغير المباشرة للتهديدات التركية الأخيرة لسوريا كانت الأزمات السياسية والاقتصادية داخل تركيا، ولتغطية ارتباط يلماظ وتورطه في عملية فساد في مع المافيا العالمية، وتوجيه أنظار الشارع التركي إلى الخارج بدلا من التركيز على الفضائح والأزمات الداخلية.

٢-تدخل العسكريين لإقصاء أربكان يفسره البعض نتيجة لطمع وطموح كبار الضباط الأتراك في الترقية لأن معظمهم وصل إلى سن متقدمة وسيتقاعد من عمله ، والأزمة مع أربكان مبرر لاستمرارهم وترقيتهم وهذا يندرج ضمن الدوافع الشخصية، طبعا إضافة للخروج على مبادئ أتاتورك وهذا أمر ثابت لا حاجة لشرحه مطولا.

٣-ولا يمكن تفسير إشكاليات النظام السياسي التركي وما قام به الجيش من انقلابات (١٩٦٠-١٩٧١ ، ١٩٨٠ ،١٩٩٧) بصراع أيديولوجي فقط بل صراع على السلطة[١]. وهناك من يقول أن من يحاول أن يوقف الكمالية أو يلغيها يضع نفسه على هامش الأمة التركية.[٢]

لذلك لا غرابة والحال كذلك أن نجد ما يلي:

١- يتغير موقف القائد أو الزعيم التركي قبل توليه السلطة عن مرحلة ما بعد توليه السلطة بسبب أن القيادة التركية التي تدعي العلمانية، تحدد أو ترسم خطوط حمراء لا يمكن لهذا القائد تجاوزها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية، بالإضافة إلى أن كل من ديميريل

---

[١] محمد حرب ،آليات الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق ، ص١٣٠.

[٢] صحيفة ديلي نيوز التركية، العددين الصادرين بتاريخ ٢٩، ٣٠/٧/١٩٩٧، ملخص لتقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجي الوطني في واشنطن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واينونو قد عارضوا بشدة وجود قوات تركيّة في شمال العراق، لكن بعد تسلم حزبيـــها السلطة عام ١٩٩١ تغير موقفهما.

٢- يتحكم بموقف القائد أو الزعيم التركي أحياناً خوفه من خسارة أصوات مهمة فـــي ايّـة انتخابات نتيجة تبنيه سياسة معينة، لذلك يراعي موقف الناخبين في قرارات أو مواقـف معينة ، كما فعل مندريس عام ١٩٥٠ ، وديمـيريل عـام ١٩٦٥ عندمـا فـاز الأول بالانتخابات نتيجة دعم التيار الإسلامي له ، وإلغائه الحظر على بعض البرامج الدينيّة .

٣- المهم هو الوصول إلى الحكم وليس المهم الطريق الذي يمكن أن يسلكه القائد أو الزعيـم التركي، ونشير بهذا العدد لما ذكرته صحيفة ديلي نيوز التركيّة " من أن يلماظ حصـــل على ثقة مجلس النواب بشراء عدد من نواب تانسوتشيلر وقيل أيضا أن ثمن صـــوت النائب تراوح بين ٣-٥ مليون دولار أمريكي ووصل في بعض الحالات إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي.

وبعبارة مختصرة، فإننا نجد أنه وبعد وفاة أتاتورك أن الأصول الاجتماعية للشـعب التركي الذي يعيش في عالم مشبع بالثقافة الإسلاميّة ، ساهمت في الخروج على قيود الكماليّة ولو جزئياً ، وبالأمر الواقع سمحت النخبة الكماليّة للإسلام أن يكون أحـد عنـاصر الحيـاة السياسيّة ، وحتى الدخول إلى الحكم كما حصل عام ١٩٩٦.

ويبقى الإسلام عنصراً حيوياً في تكوين الشخصيّة التركيّة ، وأن محاولة اسـتئصاله ستكون عمليّة غير مثمرة ، والتحدي القائم الآن هو كيفيّة طمس الهويّة الإسـلاميّة لتركيّـا، وتحويلها إلى هويّة علمانيّة على النمط الغربي. وتأتي مشكلة الهويّة التـــي يتحـدث عنـها الكثيرون الآن من جراء عدم القدرة على حسم التناقض بين الهويّة الشرقيّة، ومقتضيّات نقـل الثقافة الغربيّة، أي العجز عن تعاطي النموذج الغربي مـــع الاحتفـاظ بالهويّـة الأصليّـة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتقصير كان في عدم تحقيق التوازن بين ماديّة الغرب وروحانيّة الشرق، سيما وأن حركات إسلاميّة برزت على صعيد المسرح السياسي التركي ، دعت لإحياء الهويّة الإسلاميّة التـــي حاولت محوها الكماليّة ".[1]

ونعتقد أنه رغم كل ما قام به أتاتورك من ممارسات مـــن أجـل إنـــهاء الحضـــور الإسلامي في جميع مجالات الحياة، أن على صعيد تفسير المظاهر الدالة على ماضٍ إسلامي أو على صعيد الدستور والقوانين والمؤسسات، فإنه لم يستطع أن يرسخ نظام القيم الغربـــي الجديد وتعميمه على المجتمع التركي ككل، بينما بقيت الأكثريّة الساحقة في المجتمع الـتركي مرتبطة بالإسلام .

---

[1] نيلوفر غول، مهندسون اسلاميون ، وطالبات محجبات ، لندن ، دار الساقي، ١٩٩٤ ، ص ١٥١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

العوامل الخارجية المحددة للسياسة الخارجية التركية

أ- أثر البيئة الدوليّة والإقليميّة

مقدمة:

تلعب البيئة الدوليّة ونمط التحالفات الخارجيّة دوراً هاماً في السياسة الخارجيّة لتركيّا، حيث يتحدد من خلالها توجهات الدولة التركيّة الخارجيّة، والتي انسجمت مع الغرب بشكل ملفت للنظر، وسعت عبر شبكة من العلاقات والاتفاقيات التعاقديّة خلال مرحلة زمنيّة ماضيّة، أن تضمن لنفسها تأييد الغرب من جهة ،وحمايّة سلامة الدولة من أعداء مفترضين من جهة أخرى (كاليونان وروسيا).

وسندرس في هذا المبحث أثر البيئة الدوليّة والإقليميّة على السياسة الخارجيّة التركيّة، وكذلك ارتباط تركيّا بالتحالفات الدوليّة .

أولاً: مرحلة ما قبل أتاتورك:

اعتبرت الإمبراطورية العثمانيّة أوربا المجال الحيوي لتحركاتها، وقبل سقوط القسطنطينيّة (١٤٣٥ م) بأيدي العثمانيين كانت تتحرك في القارة الأوربيّة على شكل غزوات، سيما وأن أوربا تمثل امتداداً جغرافياً لتركيّا، ولا بد لنا هنا من القول أن هناك "منعطفات حاسمة في التاريخ تظل بالغة الأثر في هذا التحرك الاستراتيجي التركي، بل وفي التكوين النفسي والحضاري المجتمعي لتركيّا، وكذلك في جذور نظرة الآخرين إليها، وتعاملهم معها، وربما كان من أبرز تلك المنعطفات ، فتح القسطنطينيّة ، عاصمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإمبراطورية البيزنطيّة ، والرمز الأكبر لقوة الروم ، في عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣ م) ، في عهد السلطان العثماني محمد الفاتح " [١]

وبسقوط القسطنطينيّة اختلفت التقييمات بنظر الأوربيين ، فالمسألة تجاوزت كون تركيّا دولة محتلة ، إلى أبعد من ذلك ، فتركيّا تعني آنذاك انتشار الإسلام في أوربا.

ومن جهة أخرى، فإنه يمكننا القول، أن أوربا وليس الدويلات الأوربيّة على اختلاف انتماءاتها العرقيّة أو اللغويّة أو المذهبيّة ، قد توحدت ضد الغزو التركي الإسلامي لها.

وهكذا " فقد كان التوحد التركي مع الإسلام قوياً جداً ، إلى درجة أن الأوربي كان يقول عن الأوربي، الذي يدخل الإسلام أنه " تترك" بمعنى أسلم، وكانت كلمتا تركي ومسلم تعنيان للاوربي شيئاً واحداً ، بحيث أنه إذا كان ممكناً القول بوجود "عربي مسيحي"، فإنه غير ذي معنى القول بوجود " تركي مسيحي" فالتركي والمسيحيّة لا يجتمعان "[٢]

إن هذه النظرة الأوربيّة لتركيّا استمرت عبر تاريخها وحتى أيامنا هذه، وبقيت يرتابها الشك والازدراء والحقد التاريخي ، وكان التعامل الأوربي مع تركيّا مرتبط بعامل المصلحة .

وفي القرنين السابع والثامن عشر ومع ظهور الاستعمار الأوربي الناشئ أمام ضعف الإمبراطوريّة العثمانيّة وطمع القوى الاستعماريّة ، كان من المتوقع أن تنهار هذه الإمبراطورية ، ولكن عدم انهيارها لم يكن بفضل قوتها ومحاربتها الاستعمار الأوربي، بل لأنها استطاعت الاستفادة من التنافس بين تلك الدول الاستعماريّة عبر توازنات مختلفة.

---

[١] خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دمشق، ط١، ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص ٢٢١

[٢] محمد نور الدين ، تركيّا الجمهوريّة الحائرة ، مرجع سابق ، ص ٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جاءت الحرب العالميّة الأولى ووقفت تركيّا إلى جانب ألمانيا في هذه الحرب ، وكانت ردة فعل الحلفاء احتلال معظم المناطق الاستراتيجيّة في تركيّا من قبل (إنكلترا ، فرنسا، إيطاليا، الولايّات المتحدة ، اليونان)، ووقعت تركيّا مع الحلفاء معاهدة (مودروس) في ١٩١٨/١٠/٣٠ وخسرت معظم أراضيها بالإضافة إلى مستعمراتها سابقاً.

وفي معاهدة الصلح (سيفر) في باريس اقترح الحلفاء ، الإبقاء على دولة تركيّا صغيرة في وسط الأناضول بزعامة السلطان ، لكن تحت السيطرة الفعليّة للحلفاء ، وبذلك جزّأت أراضي الإمبراطورية بما فيها الأجزاء الأناضوليّة التي يسكنها الأتراك.

ثانياً: مرحلة أتاتورك :

بدأت حركة مقاومة المحتلين (الحلفاء) على أيدي مجموعة من الضباط وعلى رأسهم مصطفى كمال الذي استطاع أن يحرر تركيّا من الاحتلال.

واستفاد الكماليون من انقسامات الدول الأوربيّة، واتفق مع كل طرف على حده. واستطاع أن يحقق انتصاراته بموجب معاهدة لوزان عام (١٩٢٣)، و حصل على اعتراف من الحلفاء باستقلال تركيّا.وعبر مجموعة من التوازنات بدءا من عام (١٩٢٥) فانضمّت تركيّا إلى حلف مع دول البلقان عام(١٩٣٤)، وكذلك لحلف سعد آباد عام (١٩٣٧) ...الخ

وكان هدف تركيّا، من هذه الأحلاف والاتفاقات والمعاهدات، تحقيق سلامة أراضيها ضد القوى الطامعة بها، لكن موقعها الاستراتيجي ومجاورتها لدول كبرى أظهرها وجهاً لوجه مع هذه الدول الكبرى ، وكان خير تصرف هو إيجاد توازنات معينة في علاقات تركيّا في هذه الآونة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسعى أتاتورك لأن تكون علاقاته مع دول الجوار علاقات صداقة واحترام متبادلة وكذلك مع جميع دول العالم، بما في ذلك العدو التقليدي لتركيّا (اليونان ، الاتحاد السوفياتي)

وما أن توفي أتاتورك حتى بدأت مقدمات الحرب العالميّة الثانيّة .

ثالثاً: في الحرب العالميّة الثانيّة:

بعد وفاة أتاتورك ورثه في الحكم عصمت إينونو، ولم يمضِ عام على تسلمه الحكم حتى بدأت أتون الحرب العالميّة الثانيّة تشتعل،وسنورد بعض الوقائع في البيئة الدوليّة والإقليمية محددين السياسة التركيّة الخارجيّة تجاه هذه الوقائع والمعطيّات التي فرضت عليها.

قامت ألمانيا بالاستيلاء على ألبانيا في ١٩٣٩/٦/٢٤، واجتاحت إيطاليا بولونيا في ١٩٣٩/٩/١ ، ونتيجة ذلك أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا ، وكانت هذه مقدمات الحرب الثانيّة.

وأمام هذه التطورات، سيما وأن تركيّا بموقعها الجغرافي على البحرين الأسود والأبيض المتوسط (البوسفور ، الدردنيل)،ستكون في قلب الأزمة، شعر اينونو بالخطر الذي يتهدد تركيّا ، فاتخذ قراره، بالحياد بين دول الحلفاء والمحور، مستفيدا من دروس الماضي، ولضمان حياد تركيّا، عقد اتفاقيّة صداقة وتعاون مع بريطانيا في عام ١٩٣٩، تتعهد بريطانيا بموجبها بالتشاور والتعاون مع تركيّا في حال امتداد رقعة الحرب إلى البحر المتوسط ، كما تتعهد بالمحافظة على سلامة الدول البلقانيّة التي يشكل اجتياحها خطراً على سلامة تركيّا.[١]

---

[١] مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة للنشر، ط١، ١٩٨٢، ص ٢٥٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ١٩٣٩/٦/٢٤ وقعت تركيّا اتفاقيّة مماثلة مع فرنسا.[١] وبعد أن اجتاحت جيوش ألمانيا أوربا عام ١٩٤٠ وبسقوط فرنسا تحت الاحتلال، أعلنت تركيّا حيادها، وسارع اينونو في ١٩٤٠/٧/١٨ إلى عقد اتفاقية تجاريّة مع ألمانيا لبيع القطن، وتمكن بهذا من امتصاص غضب ونقمة هتلر على تركيّا نتيجة توقيعها تلك الاتفاقيات مع كل من فرنسا وبريطانيا، وزاد على ذلك أن وقع أيضا معاهدة صداقة وتعاون مع ألمانيا في ١٩٤١/٦/١٨ وبموجبها حصل على تعهد ألماني بعدم الاعتداء على أراضي بلاده، وكان توقيع هذه المعاهدة بعد أن احتلت ألمانيا كلا من يوغسلافيا واليونان.

واعتمد اينونو ما يسمى بإستراتيجيّة " الحياد المسلح "، فأعلن حالة التعبئة العامة في صفوف القوات المسلحة التركيّة، وفرض الأحكام العرفيّة في القطاع الأوربي من تركيّا، كما فرض حالة التأهب القصوى في مناطق المضائق.[٢]

ولجر تركيّا إلى جانب الحلفاء " أعلن الرئيس روزفلت عام ١٩٤١ ، أن تركيّا من ضمن الدول التي سيشملها برنامج المساعدات الخارجيّة، لكن اينونو في اجتماع القاهرة علم ١٩٤٣ مع تشرشل وروزفلت، رفض الانضمام إلى الحلفاء.

ومع ميل كفة الحرب لصالح دول الحلفاء، بدأ اينونو يميل إلى التعاون مع الحلفاء، ففي ١٩٤٤/٨/١٢، قطعت تركيّا علاقاتها الدبلوماسيّة مع ألمانيا ، وغادر سفيرها (فون بابن) أنقرة عائداً إلى برلين، وفي ١٩٤٥/٢/٢٢ أعلنت تركيّا الحرب على ألمانيا واليابان وإيطاليا ، بعد أن طلبت بريطانيا من أنقرة إعلان الحرب على المحور إذا رغبت تركيّا

---

(١) المرجع السابق. ص ٢٥٧

(٢) نفس المرجع سابق ، ص ٢٥٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة وحضور مؤتمر سان فرنسيسكو ، أي قبل ستة أيام من انتهاء المهلة التي حددها مؤتمر يالطا.

وهكذا يمكن وصف وضع تركيّا خلال تلك الأحداث بالأوضاع الشاذة ، فتعاقدت واتفقت (تجارياً) مع الفريقين المتحاربين ، وعندما شعرت بنصر الحلفاء بشكل نهائي ، انضمت إلى الحلفاء بشكل علني وواضح، ونعتقد أن الدافع وراء ذلك هو :

١- المحافظة على مكاسب حرب الاستقلال.

٢- الاستفادة من دروس التاريخ وخاصة الحرب الأولى، عندما أقحم زعماء الاتحاد والترقّي تركيّا من دون أي مبرر قومي في الحرب الأولى إلى جانب ألمانيا، وانعكس هذا على تركيّا بالويلات من قبل دول الحلفاء، واستفاد من هذا الدرس أتاتورك وعصمت اينونو كما رأينا.

رابعاً : بعد الحرب الثانيّة:

بعد الحرب العالميّة الثانيّة برز على الساحة الدوليّة معسكرين ، تزعم الأول الاتحاد السوفياتي وضم الكتلة الشرقيّة ، والثاني الولايات المتحدة الأمريكيّة على راس المعسكر الغربي، وكان وضع أوربا الغربيّة المتدهور بعد الحرب، يدفع بالولايات المتحدة الأمريكيّة لإيجاد استراتيجيّة اقتصاديّة وسياسيّة وعسكريّة، لإنعاش أوربا، ودعمها وكان مشروع مارشال العسكري والسياسي وقيام حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩م.

شعرت تركيّا أنها متضررة من تمدد الاتحاد السوفياتي في أوربا الشرقيّة، فالعدو السوفياتي طوق تركيّا من شمالها وغربها، وأصبحت القوات الروسيّة قريبة جداً من المضائق التركيّة التي طالما حلم بها الروس، وأعلن الروس عام ١٩٤٥ أن شرط تمتين، استمرار الصداقة مع تركيّا، هو إقامة قواعد في المضائق التركيّة، واسترداد (قارس واردهان) وهما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من أقاليم الحدود التركيّة ، وقدموا اقتراحاً لتعديل اتفاق مونترو ، واستبداله بما أسموه الدفاع المشترك عن المضائق، وكان رد فعل الأتراك هو الإعلان على لسان اينونو " إذا أصر الروس على مطلبهم ، فإننا سنقاتل إلى آخر تركي " وكان رد الفعل البريطاني والأمريكي منسجما مع الموقف التركي، وتوّجت علاقات تركيّة بالأطلسي، عندما انضمت إلى الحلف في شباط ١٩٥٢، ووجدت تركيّا في الأوضاع الجديدة فرصة لا تعوض من أجل تحقيق طموحها في إقامة دولة علمانيّة على النمط الأوربي.

وإذا كان موقع تركيّا حيوياً للغرب، ولتكون جزءاً من التحالف الغربي في مواجهة الشيوعيين ، فإن تركيّا نفسها الطامحة لتكون عضواً في النادي الحضاري الغربي، كانت ترى أن عضويتها في المؤسسات الاقتصاديّة والسياسيّة الأوربيّة (السوق الأوربيّة المشتركة) ، امتدادا طبيعيا لعضويتها في المؤسسات الأمنيّة العسكريّة الغربيّة (حلف شمال الأطلسي) وهذان البعدان الأمني والحضاري والاقتصادي ، كانا يعنيان بالنسبة لتركيّا اكتمال مشروعها الغربي "[1]

واللافت للنظر أن البعد الأمني كان واضحاً ضمن مشاريع تركيّا مع حلفائها الغربيين، لكن الأبعاد الأخرى (الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعية والاقتصاديّة) لم تكن واضحة، وماطل حلفائها في تنفيذها لجعلها جزءاً من التركيبة الأوربيّة .

وهكذا نجد من خلال استعراضنا السريع لهذه المرحلة الاستنتاجات التالية:

١-كانت سلامة تركيّا الإقليمية رهن مواقفها السياسيّة التي اتخذتها خلال تلك المرحلة .

٢- إن التهديد الروسي لتركيّا كان له انعكاسات على المصالح التركيّة، وأتاح لتركيّا تطوير علاقات أوثق مع أوربا الغربيّة والولايات المتحدة الأمريكيّة طيلة ٤٠ عاماً. والأصح إلى أيامنا هذه.

---

[1] محمد نور الدين ، تركيّا الجمهوريّة الحائرة ،مرجع سابق ، ص ٢٩-٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-إن السياسة الخارجيّة التركيّة في ظل ما نسميه الحرب الباردة بقيت ولو نسبياً على حالها.

٤-إن قوة أو ضعف الحماس الأوربي تجاه تركيّا كان مرتبطاً بمعطيّات التأزم والانفراج بين المعسكرين الغربي والشرقي، أما موقف الولايّات المتحدة فكان متقدما على الموقف الأوربي تجاه تركيّا، ففي فترة السبعينات كان الحماس الأوربي ضعيفاً ، أما بعد التدخل الروسي في أفغانستان ونجاح الثورة الإسلامية الإيرانيّة قوي حماس أوربا تجاه تركيّا ولو نسبياً.

٥-إن الانقلابات العسكريّة (١٩٦٠-١٩٨٠) وبروز العسكر كصناع قرار للسياسة التركيّة وبروز مشكلة الأكراد، جعلت المجموعة الأوربيّة تمتعض من سياسة تركيّا الداخليّة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وكرد فعل أوروبي أجلت أوربا بعض البروتوكولات الموقعة مع تركيّا.

خامساً: مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:

ثمة عوامل جديدة فرضت نفسها على المنطقة وأملت على تركيّا أن تسعى لحفظ موقعها الذي ترغب:

١-تفكك الاتحاد السوفياتي، وبنتيجة ذلك برز خيار جديد لدى تركيّا، وهو محاولة إيجاد تجمع سياسي بين الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، والتي ترتبط معها بروابط (العرق والدين واللغة والثقافة)، وانطلقت تركيّا من منطلق أن هذه الدول تشكل امتداداً سياسياً واقتصادياً لها في المنطقة، وعلى حدودها المتاخمة لها.

٢-حرب الخليج الأولى ثم الثانيّة، والتي قضت ولو نسبياً على النفوذ والحضور العربي الإقليمي وانعكست بشكل أو بآخر على التضامن العربي ايضا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-مفاوضات السلام العربيّة – الإسرائيلية.

إن تلك العوامل الآنفة الذكر ، دفعت المسؤولين الأتراك إلى المبادرة لرسم سياسات خارجيّة وإقليمية جديدة لتركيّا ، وبرزت عدة أسئلة ، هل يتعين على تركيّا أن تكون أوربيّة أم مسلمة؟

أن تكون نصيراً لعالم الجنوب أم الشمال ؟

أم أن تنظر إلى مصالحها بمنظار الجامعة القوميّة التركيّة أم بمنظار المصالح الضيقة للدولة؟

هل يتعين عليها إتباع سياسات اقتصاديّة جديدة قائمة على التقدير وخاصة بالنسبة لاقتصاديّات البلقان وحوض البحر الأسود، والجمهوريّات المستقلة حديثاً فآسيا الوسطى والقوقاز ؟

أم هل يتعين عليها زيادة اهتمامها بالغرب للانضمام إلى الأسرة الأوربيّة بما يختزنه ذلك من نتائج سياسيّة؟

بالنسبة لانهيار الاتحاد السوفياتي وانكفاء الخطر السوفياتي التقليدي الذي استمر طيلة أربعين عاماً، هناك من يقول من صانعي القرار السياسي التركي: أن هذه الحالة الجديدة ستؤدي إلى إضعاف منظمة حلف شمالي الأطلسي والدور التركي الخاص في إطارها.

وبالمقابل ترى ذات الفئة من صناع القرار السياسي التركي، أنه ليس لموسكو مصلحة في تهديد الاستقرار السياسي التركي، كما فعلت في السبعينات من هذا القرن في إطار محاولاتها لزعزعة وإضعاف حلف شمال الأطلسي.

وإذا أضفنا لهذا العامل أن هناك حاجزاً جغرافياً بشرياً بين تركيّا وروسيا ، إضافة إلى أن تلك الجمهوريّات الإسلاميّة لها ميول تركيّة، وقد تعتبر تركيّا مركزا طبيعيا للعالم التركي، ثم أن أصحاب المصالح ونعني (روسيا ، الولايّات المتحدة ، أوربا الغربيّة)، فمن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصلحتهم الإبقاء على الاستقرار في هذه المنطقة لاعتبارات اقتصاديّة أولاً وسياسيةً ثانيـــاً، ومفتاح الاستقرار هو تركيّا.

ولذلك نجد أن تركيّا قد خالفت سياسة اعتمدتها خلال فترة طويلة من الإرث الكمـالي ، وهي عدم التدخل عبر سياسات طورانية أو عرقيّة في منـاطق المسـلمين فـي الاتحـاد السوفياتي سابقاً.

بعد حرب الخليج الثانيّة خرجت تركيّا عن سياساتها التقليديّة في الحياد الإيجـابي، وتحدثت تركيّا على لسان رئيسها ديميريل (آنذاك) عن الموصل، وما ذكرناه كان بفعل رؤيّة تركيّة لمصالحها السياسيّة، وإمكانيّة لعب دور إقليمي مهم ضمـن المخططـات الأمريكيّـة للمنطقة.

ب- أثر التحالفات الدوليّة

عكس انضمام تركيّا إلى المنظمات الدوليّة والأوربيّـة والشـرق أوسـطيّة حقيقـة اتجاهات السياسة الخارجيّة التركيّة.

عندما أعلنت تركيّا الحرب على دول المحور عام ١٩٤٥، دون أن تشترك قواتها في الحرب، قلنا أن هذا الإعلان جاء لكي يسمح لتركيّا الاشتراك في مؤتمر سـان فرنسيسـكو (١٩٤٥) وطبقاً للمادة الثالثة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، أصبحت تركيّا عضواً في الهيئـة الدوليّة (هيئة الأمم المتحدة).

ونتيجة موقعها الجغرافي فهي في لجان الأمم المتحدة تارة دولة أوربيّة وتارة أخـرى دولة شرق أوسطيّة. وهي عضو في اللجنـة الاقتصاديّـة التابعـة للمجلـس الاقتصـادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وكذلك عضو في اللجنة الاستشاريّة لوكالة غـوث وتشـغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا)، وأيضا عضو في لجنة الأمـم المتحـدة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. منظمة المؤتمر الإسلامي : (١٩٧١) يشكل الإسلاميون في تركيّـا حوالـي(٩٧-٩٨%) ورغم أن دساتير تركيّا علمانيّة وتؤكد على العلمانيّة كهدف ومنطلق ، إلا أن القادة الأتراك برروا انتسابهم لهذه المنظمة بان لها طابعاً سياسياً وليس دينيـاً، وأن المصلحة القوميّة التركيّة، والعلاقات الخارجيّة مع العالم الإسلامي تتطلب ذلك.

وعبر تاريخها الحديث انضمت تركيّا إلى الأحلاف التاليّة:

١-حلف شمال الأطلسي – الناتو (NATO) [1]

انضمت تركيّا لهذا الحلف عام ١٩٥٢ ، رغم معارضة بريطانيا لانضمامها، والتي كانت أي بريطانيا تخطط لإقامة حلف إقليمي خاص بدول الشرق الأوسط ومن ضمنها تركيّا، وكذلـك عارضت على انضمام تركيّا بعض الدول الأخرى مثل بلجيكا والدانمارك والنرويج ، علـى اعتبار أن انضمام تركيّا وتسليحها ، سيزيد من خطر المواجهة مع الاتحاد السوفياتي (خاصة وأن انضمامها (أي تركيّا) مكلفاً لدول الحلف بسبب تردي أوضاع تركيّا الاقتصاديّة).

٢-الحلف البلقاني:

كان الهدف من هذا الحلف هو إيجاد خلل بين الدول التي كانت تعمل في إطار الأيديولوجيّـة السوفياتية ، ورحبت الولايّات المتحدة وأوربا الغربيّة بهذا الحلف وضـم الحلـف تركيّـا، يوغوسلافيا، اليونان، وتحول ميثاق الصداقة بين هذه الدول الثلاث إلى أشبه بحلف رسـمي بعد التوقيع عليه في آب ١٩٤٥م. وأدخل هذا الحلف يوغسلافيا في المنظمة الدفاعيّة لحلـف الأطلسي.

٣-حلف المعاهدة المركزية السنتو : (C-E-N-TO)

---

[1] وقعت المعاهدة المؤسسة لهذا الحلف في ١٩٤٩/٤/٤ ، في واشنطن من قبل الولايّات المتحدة الأمريكيّة وكندا وبلجيكا والدانمارك وفرنسا وايسلنده وايطاليا واللوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وبريطانيا ثم انضمت اليهم تركيّا واليونان والمانيا، وكان الهدف من هذا الحلف هو الوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كان هذا الحلف تنفيذاً للخطة التي وضعها جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكي في عهد إدارة الرئيس ايزنهاور ١٩٥٣ ، وخلاصة هذه الخطة هي إقامة حلف جديد في منطقة الشرق الأوسط تكون نواته دول المنطقة الشماليّة المتاخمة للاتحاد السوفياتي ، وبصورة خاصة (تركيّا ، باكستان ، إيران ، العراق) تحت اسم (الحزام الشمالي).

وكانت تركيّا طامعة في زيادة المعونات العسكريّة الغربيّة لها، وبنفس الوقت هناك نيّة تركيّة في أخذ دور ريادي وقيادي في منطقة الشرق الأوسط.

رغم أننا نعتقد أن من أهداف هذا الحلف أيضا المحافظة على الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة، وفي عام ١٩٥٥ انشأ حلف بغداد وتوج بانضمام باكستان وإيران وبريطانيا والولايّات المتحدة " إلى بعض لجانه، ومثل هذا الحلف حلقة الوصل بين الأحلاف العسكريّة الغربيّة وأحلاف المنطقة.

وبعد انسحاب العراق تغير اسم حلف بغداد إلى منظمة المعاهدة المركزيّة (السنتو) وانتهى هذا الحلف عام ١٩٧٩ بعد انسحاب إيران منه في أعقاب سقوط نظام الشاه ، وانسحبت تركيّا في ١٩٧٩/٣/٦ ، معلنة أنها ستضع حداً للعمل باتفاقيات الحلف العسكري. وبدءا من عام ١٩٩٠، بدأت تركيا بإبرام تحالف سياسي وأمني مع إسرائيل.

ونصل من خلال هذا العرض السريع لنمط التحالفات التركيّة الخاصة بأن التوجهات التركيّة كانت توجهات تنسجم مع توجهات حلفائها الغربيّة وسعت بكل إمكانيّاتها لربط نفسها بالعالم الغربي عبر هذه التحالفات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

أجهزة صنع السياسة الخارجية التركية

- مقدمة
- المبحث الأول / الأجهزة الحكومية الرسمية :
  - أ- السلطة التنفيذية :
    ١. رئاسة الجمهورية
    ٢. مجلس الوزراء
    ٣. المؤسسة العسكرية
  - ب- السلطة التشريعية
- المبحث الثاني / الأجهزة غير الحكومية :
  - أ – الأحزاب السياسية
  - ب – الإعلام والصحافة
  - جـ – جماعات الضغط (المصالح)
- خاتمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة الفصل:

يتطلّب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع فيه تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية.

يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة ، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية.

أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف [١]. " والواقع أن العديد من مؤسسات الدولة تسهم في صنع السياسة الخارجية بدرجات متفاوتة طبقاً لماهية النظام السياسي " [٢].

وانطلاقاً من أن هياكل صنع السياسة الخارجية ، هي الهياكل ا لرسمية للدولة، يرى فرانكل، أن نوعيتها تتأثر تبعاً لنوعية إمكانات إحدى الدول ، وطبيعة نظامها السياسي، فضلاً عن مدى المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات ، وأن صنع السياسة الخارجية في الدول الأتوقراطية يتم مركزياً، أما في الدول الديمقراطية فيأخذ الصبغة اللامركزية.[٣]

وجرت العادة أن " تصنّف هياكل صنع السياسة الخارجية إلى رئاسة الدولة والآلة السياسية الخارجية ، والمجالس التشريعية ".[٤]

وضمن هذه الهياكل الوزارات الأخرى (غير طبعاً وزارة الخارجية) والأجهزة الخاصة .

---

[١] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢ ، ١٩٩٨ ، مكتبة النهضة ، ص ٤٥٣

[٢] محمد السيد سليم ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٥٥

[٣] مازن إسماعيل الرمضاني، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٤٠

[٤] نفس المرجع السابق، ص ٣٤١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسنحاول في هذا الفصل دراسة هياكل صنع السياسة الخارجية التركيّة من خلال تناولنا لدراسة السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية ، مركزين على دور المؤسسة العسكرية لأهميتها في النظام السياسي التركي ، ونتناول أيضا الإدارات غير الحكومية ودورها في صنع السياسة الخارجية كالأحزاب السياسية والصحافة وجماعات المصالح، منطلقين من أهميتها في هذه المسألة ، مع أنه توجد بعض الإدارات والأجهزة الأخرى، لكنها ليست ذات ثقل في صنع السياسة الخارجية، كالرأي العام...الخ

المبحث الأول
الأجهزة الحكومية الرسمية

المقدمة:

بدءاً من عام ١٩٢١ أي بعد إعلان الدستور التركي الجديد، فقد أنيطت السلطة التشريعية بالمجلس الوطني الكبير أما السلطة التنفيذية فقد أنيطت بلجنة تنفيذية اتخذت من أنقرة مقراً لها .

ووفقاً لهذا الدستور فالنظام السياسي نظام برلماني والحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويدير المجلس كافة مرافق الحياة بما فيها السياسة الخارجية.

وبعد الإعلان عن الجمهورية عام ١٩٢٣، وانتخاب اتاتورك كأول رئيس لتركيّا وإلغاء السلطنة والخلافة الإسلامية ، وضع دستور جديد للبلاد في نيسان عام ١٩٢٤ وبموجبه أقر الدستور النظام البرلماني على أساس مجلس تشريعي واحد هو المجلس الوطني الكبير وصلاحياته هي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-تشريع القوانين.

٢-المصادقة على الميزانية.

٣-انتخاب رئيس الجمهورية من بين أعضائه.

٤-منح الثقة للحكومة المؤلفة من بين أعضائه.

٥-عقد معاهدات الصلح.

٦-إعلان الحرب.

ولم يكن خلال تلك المرحلة سوى الحزب الجمهوري، ولكن ما ميز هذه المرحلة هي وجود أتاتورك، ولأسباب شخصية وتاريخية، كان اتاتورك رئيس الجمهورية وزعيم حزب الشعب الجمهوري، واستطاع أن يطبع السياسة الخارجية التركيّة بطابعه الشخصي لدرجة لم يبلغها أي رجل دولة معاصرة في أي بلد آخر باستثناء : جواهر لال نهرو في الهند ، وساعدته على ذلك قوته السياسية وديكتاتوريته كقائد قومي، فاستطاع أن يصوغ سياسة خارجية مستمدة من نظرته للحاضر والمستقبل ، ومن تقديره لمواطن القوة والضعف في بلاده ولدى شعبه.

وبعد وفاة أتاتورك، وخلال المرحلة الممتدّة من عام (١٩٣٨-١٩٩٠) أقرّت عدّة دساتير، حيث حددت شكل ومهام الأجهزة الحكوميّة، وسنعرض لهذه المهام من خلال دساتير (١٩٦٠-١٩٨٠)

أ- السلطة التنفيذية:

وفقاً للدساتير التركيّة، تناط هذه السلطة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في حدود النصوص المحددة بالدستور.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. رئيس الجمهورية:

هو الرئيس الأعلى للبلاد وينتخب من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير، وللرئيس حق عقد المعاهدات التي تصبح نافذة بعد مصادقة المجلس الوطني الكبير. وله حق الاعتماد الدبلوماسي، ومن اختصاصاته قيادة القوات المسلحة، ورئاسة مجلس الأمن القومي، وضمن له دستور ١٩٨٢ عدم المسؤولية السياسيّة عن شؤون الحكم أمام البرلمان، وليس للبرلمان الحق في حجب الثقة عنه، ويمارس الرئيس دورا مهما في توجيه السياسة الخارجيّة، ووفق دستور (١٩٨٢) أيضا، توسعت صلاحياته بفعل إسناد الجيش له، حيث يحق له تسمية الأحزاب والأشخاص الذين يمنعون من مزاولة النشاط السياسي، وكذلك منع الأحزاب من مزاولة هذا النشاط أيضا، وتلعب شخصية رئيس الجمهورية دوراً متميّزا في إعداد السياسة الخارجية، ومثال ذلك، الرئيس تورغوت أوزال ولعبه الدور المميز في أزمة الخليج مخالفاً العسكر في توجهاتهم حيث اعتبر العسكر الاشتراك مع قوات التحالف هو عمل سينعكس سلباً على تركيّا.

٢. مجلس الوزراء:

يتكون من رئيس الوزراء والوزراء ، ويكون اختيار رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير، وتسمى الوزارة بمرسوم جمهوري يصدره رئيس الجمهورية ، وتمارس الوزارة السلطة الفعلية في البلاد ، ومن مهامها:

١-تنفيذ القوانين.

٢-إصدار الأنظمة واللوائح الداخلية والتعليمات التنفيذية للقوانين.

٣-حفظ الأمن.

٤-توجيه وإدارة المصالح والمرافق العامة في البلاد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥-الإشراف على المعاهدات التي تعقدها الدولة.

٦-إقامة العلاقات الدبلوماسية.

٧-تعمل بالتعاون مع الهيئات العليا لضمان حسن التصرف في القضايا التي تمس الأمن القومي.

٨-تقديم مشاريع القوانين وحق إصدارها.

٣. وزارة الخارجية:

ويناط بها تنفيذ السياسة الخارجية وليس تحديد مضمونها، وتتولى هذه الوزارة مهمة تنفيذ وتنسيق السياسة الخارجية والشؤون الخاصة بالعلاقات الدولية من خلال التمثيل السياسي والقنصلي، وفي المنظمات والمؤتمرات الدولية، وغالباً ما يتم اختيار وزير الخارجية في تركيا من بين أعضاء الحزب الفائز في الانتخابات أو من بين أعضاء الحزب المؤتلف مع الحزب الفائز .

ويحصل كثيراً أن يتم تجاوزه وتجاهله من قبل العسكر، ويعتدّ المهتمون بالشأن التركي بتصريحات العسكر أكثر من تصريحات وزير الخارجية، ومن نافلة القول أن هذه الوزارة كانت تتصف وعلى مر السنين الماضية بأنها وزارة براغماتية ومؤيدة للغرب وعلمانيته.

٤. المؤسسة العسكرية :

وفقاً لدستور (١٩٦١)، فقد أنيطت مهمة القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بالمجلس الوطني الكبير، على أن يقوم رئيس الجمهورية باسم المجلس الوطني بمهام هذه القيادة، بينما يكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام المجلس الوطني في مسائل الدفاع الوطني إضافة إلى أمن الجمهورية وكل ما له علاقة بتجهيز القوات المسلحة للحرب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأعطى الدستور في مادته (٦٦) حق إرسال القوات المسلحة إلى خارج البلاد إلى المجلس الوطني.

أما دستور (١٩٨٢) فقد عزز مهام رئيس الجمهورية في هذا الشأن. وعلى صعيد الواقع، يرشح رئيس هيئة أركان القوات المسلحة من قبل مجلس الوزراء، ويعين من قبل رئيس الجمهورية، باعتباره نظرياً هو القائد الأعلى للجيش، أما عملياً فإن رئيس هيئة الأركان هو القائد الفعلي للقوات المسلحة ، فهو مسؤول أمام رئيس الوزراء ، ومن واجباته:

- رفع توصيات إلى الحكومة بالمسائل التي تختص بالشأن العسكري.
- إعداد الخطط العسكرية في حالة الحرب.

وتتبع له دائرة الاستخبارات ودائرة العمليات (وهما أهم دائرتين في الجيش)، أما وزارة الدفاع فمهمتها هي تأمين المستلزمات المادية للجيش، والدعوة للاحتياط والجندية الإلزامية، وإجراء التعبئة، وإعداد مشاريع القوانين في المسائل العسكرية لتقديمها إلى مجلس الوزراء أو المجلس الوطني.

ما ذكرناه حول المؤسسة العسكرية ودورها في صنع السياسة الخارجية يندرج ضمن الإطار النظري دستورياً، أما على صعيد الواقع العملي فإننا نجد أن الجيش التركي يتمتع بنفوذ كبير في مجال صنع السياسة الخارجية، من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر وفق مقتضيات الحال.

" إذ يتحكم الجيش بالسلطة وإن أحياناً من خلف الستار ، بصفته مؤسسة لها إرثها وتقاليدها ومصالحها ، ونفذ الجيش التركي ثلاثة انقلابات عسكرية (١٩٦٠، ١٩٧١،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٨٠)، وكاد أن ينفذ رابعاً في عهد حكومة أربكان الـــذي تـــدارك وقـــدم اســـتقالته فـــي ١٩٩٧/٦/١٨ "[١].

وتميز دور العسكر بعد عام ١٩٤٥ عندما حولت النخبة العسكرية التي تعتبر نفســـها حامية المبادئ الأتاتوركية أو الكمالية، المؤسسة العسكرية إلى أداة للإشراف علـــى الســـلطة السياسية ، ويتجسد دور الجيش في استعلائه على المدنيين عبر التربية الداخلية الصارمة في المؤسسة العسكرية، التي تشدد على كون الجيش صاحب الدولة، وكذلك من خلال مجموعـــة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرع تدخله في السياسية وتتيح له في حالات اســـتلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل.

وفي عام ١٩٦١ نص الدستور على تشكيل مجلس الأمن القومي الذي يرأسه رئيـــس الجمهورية، وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء ويضم رئيس هيئة الأركان العامة، وقـــادة القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية، ووزراء (الدفاع الوطني، والخارجية، والداخليـــة، والاقتصاد، والنقل، والمالية) ، " ويناقش هذا المجلس كل القضايا المتصلة بالأمن القومـــي للبلاد (الداخلية والخارجية) ، ولا تقتصر حدود مناقشاته عند الأساسية منها ، بل تتعداها إلى الشؤون الاقتصادية والتربوية وحتى المواصلات ، ومع أن ما يتخذه مجلس الأمن القومـــي ليس سوى توصيات غير ملزمة للحكومة ، إلا أن الحكومات المتعاقبـــة ، لـــم يصـــدف أن رفضت أي توصية، حتى حكومة أربكان كانت تصادق على هذه التوصيـــات أيضـــا " [٢] " وتكرر النص على وجود مؤسسة مجلس الأمن القومي في دساتير ١٩٧١ ، ١٩٨٢ المعمول بها حتى الآن " [٣].

---

[١] محمد نور الدين ، الجمهورية الحائرة ، مرجع سابق ، ص ٨١

[٢] نفس المرجع السابق ، ص ٨٥

[٣] نفس المرجع السابق ، ص ٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" ويستخدم الجيش المادة (٣٥) من نظام المهمات الداخلية له، السلاح القانوني الوحيد لتبرير انقلاباته العسكرية والتي تنص على حق القوات المسلحة بالتدخل لاستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والديمقراطية ، معرضتان للأخطار "[١] .

وتعبيريّ أخطار هنا غير محدد وتفسره المؤسسة العسكرية على هواها دون وجود ضوابط تذكر.

وهكذا نجد أن تأثير هذه المؤسسة في صنع السياسة الخارجية واضح للغاية ولا يجاري هذه المؤسسة العسكرية التركيّة بين دول العالم من حيث قوة تأثيرها إلا المؤسسة العسكرية الصهيونية .

وطالما أن جوهر السياسة الخارجية قد تمت صياغته من قبل النخبة العلمانية المدنية والنخبة العسكرية على أسس ثابتة وراسخة، وضمن أهداف شبه محددة نسبياً فإن مؤسسة الجيش تبقى ضمن أسوار ثكناتها، وعندما يحصل أي انحراف عن تلك الأسس والأهداف ، فالانقلاب جاهز، لذلك هناك من يقول أن جوهر السياسة الخارجية التركيّة لا يتغير بتغير الحكومات والأحزاب ، وإذا كان هناك من يبدلها فمصيره معروف، وهو ضبط هذه المسالة على إيقاع المؤسسة العسكريةّ، والتي اقلها انقلاب عسكري ومن أمثلة ذلك : إلزام أربكان بـ ١٨ مطلباً عام ١٩٩٧ ، تندرج في معظمها ضمن مهام وصلاحيات البرلمان والحكومة ومع ذلك أجبر على تنفيذها .

ونسوق عدة أمثلة على صنع السياسة الخارجية من قبل المؤسسة العسكرية بمعزل عن الأجهزة الحكومية الأخرى:

---

[١] نفس المرجع السابق ، ص ٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-التحالف التركي مع إسرائيل والذي لم تطلع الحكومة على تفاصيله وحتى رأس الحكومة أربكان لم يكن يعرف طبيعة هذا التحالف ومضامينه.

٢-تورط عناصر الاستخبارات التركيّة في أنشطة خارجية في معظم الدول المجاورة لتركيّا كما حصل في محاولة الانقلاب على حيدر عالييف عام ١٩٩٥ ، مما دفع تشيلر أثناء زياراتها لأذربيجان إلى الاعتذار عن هذه الأنشطة، وزائداً على ذلك تورط قوات الأمن مع المافيا السرية التركيّة في عمليات خارج حدود تركيّا.[١] كحادث السيارة الذي وقع في ٣ نوفمبر عام ١٩٩٩ والذي كشف عن تواطؤ المافيا مع المخابرات التركيّة في حوادث اغتيالات لشخصيات تعتبرها تلك الأجهزة معادية ، خارج حدود تركيّا.

ب – السلطة التشريعية :

مثل هذه السلطة المجلس الوطني الكبير وفق دستور ١٩٢٤ ، وأنيط به مهام السلطة التشريعية والتنفيذية ، ومن مهامه أيضا :

١. توجيه سياسة البلاد الخارجية.
٢. عقد المعاهدات.
٣. إعلان الحرب.
٤. تصديق الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى.

---

[١] صحيفة العرب اليوم، عمّان،الأردن، العدد ١٩٩٧/١٢/٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي دستور ١٩٦١ تألف المجلس الوطني الكبير من مجلسين ، مجلس الأمة وعـدد أعضائه (٤٥٠) عضواً ، ودورته أربع سنوات وينتخب من قبل الشعب بالاقتراع الســـري، ومجلس الشيوخ وعدد أعضائه (١٥٠) عضو .

ومن وظائف المجلس الوطني :

١-استجواب أعضاء الحكومة والتحقيق البرلماني لأعضاء الحكومة.

٢-منح الثقة للحكومة أو حجبها.

٣-اقتراح القوانين والإشراف على أموال الدولة.

ولكن دور السلطة التشريعيّة في صنع السياسة الخارجية التركيّة يبقى رهن السياسات الحزبيّة، وهيمنة الجيش على مؤسسات الحكم، والصورة الحقيقية لهذه السلطة هي ضآلة دورها، وتحولها في معظم الأحيان إلى مجلس يصادق على برامج السياسة الخارجية المقترحة من مجلس الأمن القومي، ولو عارض أحيانا البرلمان تلك البرامج.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: الأجهزة غير الحكومية

أ - الأحزاب السياسية

في المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٤٥ برز نظام الحزب الواحد، وفي الطور الممتد من عام ١٩٤٥ وحتى الآن، حلت التعددية ، محل الشمولية، وظهرت أحزاب عديدة ، وكان أهمها تاريخياً ، ظهور الحزب الديمقراطي الذي أسسه الرئيس التركي (جلال بايار)، وفاز في انتخابات ١٩٥٠، وبقيت تجربة الأحزاب السياسية في تركيّا رهن استطالا وامتدادات الجيش ونفوذه ، داخل مؤسسات الدولة ، وبرزت عدة أحزاب سياسية ، بأسماء مختلفة، وكانت تلك الأحزاب في غالبيتها حتى عام ١٩٩٠ أحزابا علمانية مع وجود بعض الأحزاب الأخرى المعارضة كاليسارية والإسلامية إلا أن بروز حزب الرفاه الإسلامي قد ساهم بوجود صراع سياسي علني منظم بين علمانيين وإسلاميين.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الأحزاب السياسية لعبت دوراً محورياً في العملية السياسية ، وإن كانت في بعض الأحيان يفرض عليها اتباع سياسات معينة تتماشى مع العقيدة السياسية للدولة، والأحزاب التي تدعى أنها علمانية هي:

١- حزب اليسار الديمقراطي:

تأسس هذه الحزب عام ١٩٨٥ م ، ويرأسه بولنت أجاويد ، وهو حزب علماني متشدد ، ويدعمه العسكر، ويتمسك بمبدأ استقلالية القرار التركي في السياسة الخارجية ، متشدد بالقضايا المتعلقة بالأكراد ، ويدعو إلى علاقات متوازنة مع باقي دول العالم.

٢- حزب العمل القومي :

يعود تاريخ هذا الحزب إلى عام ١٩٤٨، وكان اسمه سابقاً حزب الأمة، ورئيسه الفخري فوزي نشانمان ، تحالف عام ١٩٩١ مع حزب الرفاه وتتلخص توجهاته بـ:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إقامة الوطن التركي الكبير من الأناضول إلى أواسط آسيا.
- يتشدد في قضية الأكراد.
- اتباعه متشددين قومياً .
- تزعمه الب أرسلان توركيش حتى عام ١٩٩٧ (وفاة توركيش) وخلفه في زعامة الحزب دولت بهجلي.

٣- حزب الوطن الأم:

أسسه تورغوت أوزال عام ١٩٨٠ ، ضم في صفوفه مختلف الأوساط (قومية ، إسلامية، يسارية، يمينيّة) ، وخلف أوزال في زعامة الحزب مسعود يلماظ. ومن أهدافه ومواقفه :

- السعي لحل المشاكل الاقتصادية التركيّة عن طريق تطوير الصناعة.
- وضع حد للديون الخارجية التركيّة.
- خلق تنمية اجتماعية اقتصادية في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيّا (مناطق الأكراد)، على اعتبار أن هذه التنمية هي بوابة للقضاء على النزعة الانفصالية الكردية.

٤- حزب الطريق القويم:

هو امتداد للحزب الديمقراطي (١٩٥٠) والذي حله الانقلابيون العسكر عام ١٩٦٠ ، تزعمه عام ١٩٨٣ ، حسام الدين جيندوروك ، وحالياً تتزعمه تانسو تشيلر بدءاً من عام ١٩٩٣. من أهدافه :

- التأكيد على التنمية الاقتصادية.
- التأكيد على التصنيع العسكري.
- السعي لتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- حزب الشعب الجمهوري:

وهو امتداد لحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه اتاتورك عام ١٩٢٣ ، زعيمه حالياً ، دمينيس بايكال واتجاهاته الحالية اتجاهات يسارية، وبرز على الساحة السياسية التركيّة بدءاً من عام ١٩٨٠ .

٦- من أجل تركيّا ديمقراطية:

تأسس على يد الزعيم السابق لحزب الطريق القويم ، حسام الدين جيندوروك ، وهو حزب يمينيّ .

الأحزاب الإسلامية

١-حزب العدالة : ظهر عام ١٩٦١ ، وأشاع مؤسسوه أنهم سيسيرون على نهج عدنان مندريس الذي كان له توجهات إسلامية (على حد زعمهم) ، فالتف التيار الإسلامي حوله، وانتخب لرئاسته سليمان ديميريل عام ١٩٦٤ كأمين عام، وسيطر هذا الحزب على الحياة السياسية حتى انقلاب عام ١٩٨٠ ، عندما قام الجنرال كنعان ايفرين بإلغاء الأحزاب.

٢-حزب النظام الوطني: أسسه نجم الدين أربكان عام ١٩٧٠ ، والغي عام ١٩٧١ بحجة أنه يتحدث عن الإسلام والشريعة الإسلامية .

٣-حزب السلامة الوطني : أسسه أربكان عام ١٩٧٣ ، ولم يذكر الإسلام والشريعة الإسلامية في برامجه ، بل كان يشير إليها بإشارات وشعارات اجتماعية ، وفاز بنتيجة (١١,٨%) في انتخابات عام ١٩٧٣ ، وجاءت نتيجته من حيث الترتيب بعد حزبي الشعب والعدالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤-حزب الرفاه : وهو امتداد لحزب السلامة ، وهو من آليات الحركة الإسلامية في تركيّا أيضا ، وأسسه أربكان عام ١٩٨٣ ، وقد حل هذا الحزب عن طريق المحكمة الدستورية في ١٩٩٨/١٢/١٦ وتمت مصادرة ممتلكاته.

٥-حزب الفضيلة : أسسه إسماعيل آلب تكين عام ١٩٩٧ ، وتنازل عن رئاسته في ١٩٩٨/٥/١٤ إلى رجائي قوطان رئيس اللجنة البرلمانية لحزب الفضيلة ونائب رئيس حزب الرفاه الملغى.

أحزاب اليسار

١- حزب الشعب الديمقراطي الكردي : تأسيس عام ١٩٨٧ ، زعيمه عبد الملك اوكياي، لم يتمكن من دخول البرلمان .

٢- حزب العمال الكردستاني : تأسيس عام ١٩٧٨ . تزعمه عبد الله أوجلان حتى ١٩٩٩/٢/١٥ (تاريخ إلقاء القبض عليه) وهو من الأحزاب الممنوعة في تركيّا.

ونورد الملاحظات التالية على دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية التركيّة:

١-أن موقع الحزب وتواجده في الحكومة أو المعارضة، هو الذي يحدد دوره إضافة إلى مدى توافق توجهات الحزب مع العسكر، فإذا توافقت توجهات الحزب مع العسكر ، يلعب هذا الحزب الدور البارز في رسم السياسة العامة للدولة.

٢-لا يمكن الاعتماد على السياسة الخارجية في برامج الأحزاب السياسية في تركيّا إلا أنها بمجملها تكون لأغراض انتخابية ، وهنا عدة ضوابط وقيود تفرض على الحزب الفائز بالانتخابات، والذي يشكل بالنتيجة الحكومة التركيّة، وكمثال على ذلك البرنامج السياسي لحزب الرفاه ، الذي عدل أربكان عن معظمه بعد توليه رئاسة الحكومة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-هناك ميزة للأحزاب السياسية التركيّة وهي سرعة التبديل والتغيير في أسمائها ومركباتها ومبادئها وسياساتها.

٤-تبقى هذه الأحزاب تحت رحمه المؤسسة العسكرية وبمجرد طرح أي حزب سياسي لمبادئ، لا تنسجم والمبادئ الكمالية العلمانية، فإن هذا الحزب معرض للحل والمنع من مزاولة النشاط السياسي ومحاكمة قياداته.

ب – الإعلام والصحافة

يعود إصدار أول صحيفة في تركيّا إلى عام ١٧٢٦ ، وفي أواخر أيام الإمبراطورية وصل عدد الصحف الصادرة فيها إلى أكثر من ١٦٠ صحيفة [١].

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى ومع بداية حرب التحرير التي قادها مصطفى كمال ، صدرت بأوامر منه جريدة السيادة الوطنية في ١٩٢٠/١/١٠ ، وأسست وكالة أنباء الأناضول في ١٩٢٠/٤/٦ ، وبعد تأسيس الجمهورية ، وفي عام ١٩٢٦ تأسست الإذاعة التركيّة ، وفي عام ١٩٣١ ، صدر قانون للمطبوعات وتلاه قانوناً آخر عام ١٩٥٠ ، ولا بد لنا من إيراد حقيقة هامة وهي أنه لا رقابة على الصحف في العهد الجمهوري، والسبب في ذلك أنه لا يوجد من يكتب ضد أتاتورك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أراد أتاتورك إرساء شيء من الحريّة، وبشكل عملي بدأت الرقابة على الصحف التركيّة والتضييق على الصحفيين في ظل حكومة عدنان مندريس عام ١٩٥٨ حيث أغلقت حوالي ١٦ صحيفة أسبوعية ويومية، وصدرت أحكام مختلفة بالسجن على ٨١٨ صحفياً، وما أن جاء انقلاب ١٩٦٠ ، حتى صدر القانون رقم ٢١٢ ، وبموجبه أطلقت الحرية الصحفية ، وقد حمى هذا

---

[١] إبراهيم الداقوقي، (محرر) الصحافة في تركيّا ،تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركيّة، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيّة ، كيف يمكن لهذه الصحافة أن تأخذ دورها في ظل أوضاع سياسية في بلد كتركيّا إذا ما علمنا أنه ووفقا للإحصاءات ، أنه بين عاميّ (١٩٣٢-١٩٨٧) وضعت تحت الأحكام العرفية لفترات مجموعها ٢٥ سنة و٩ أشهر و١٨ يوماً، أي ما يعادل ٤٠ % من تاريخها الجمهوري.

مما تقدم نورد بعض الملاحظات الهامة.

١- تمثل هذه الصحف التعددية السياسية في تركيّا (وتعكس واقع هذه التعددية بين يمين متطرف ويسار متطرف وإسلامي ... الخ.

٢- أن صحف اليسار أكثر انتشاراً و وتوزيعاً وتأثراً بتوجهات الدولة العلمانية ، بينما صحف اليمن الإسلامية ، أقل انتشاراً وتوزيعاً ، نظراً للعقبات والعراقيل التي تواجهها من قبل الدولة .

٣- يسيطر رجال الأعمال والمنفذين في مجال المال والأعمال على العديد من المؤسسات الصحفية وكتحصيل حاصل تعبر تلك المؤسسات على وجهة نظر وأفكار هؤلاء إضافة إلى مصالحهم.

٤- يلعب اليهود الأتراك دوراً مهماً في الصحافة التركيّة من خلال عكس وجهة نظرهم في العديد من الصحف التركيّة والتي تتلخص بـ :

أ- التأكيد على التوجهات الأتاتوركية للدولة.

ب- التأكيد على أن المنافس الوحيد لتركيّا وإسرائيل في المنطقة هو الإسلام والعرب.

ج- إبراز إسرائيل وتركيّا على أنهما واحة الديمقراطية في المنطقة في عالم متخلف وغير حضاري وغير ديمقراطي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د- بروز اتجاهات عدائية لدى بعض صحف اليسار تجاه العرب واتهامهم أي اتهام العرب بالتخلف والإرهاب، ومرد ذلك عدم الاهتمام العربي بما يجري في تركيّا .

ه- ومقابل بعض صحف اليسار المعادية للعرب ، تبرز صحف اليمين الدينية والتي تنظر إلى العرب بنظره أكثر اعتدالاً، وتؤيد مواقف العرب في قضية الصراع العربي - الصهيوني.

و- تهيمن النخبة العسكرية على الصحافة التركيّة ، بحيث لا يسمح بنشر ما يناقض المبادئ الأتاتوركية العلمانية في الدولة ، ويمكن اعتبار الصحافة بأنها لسان حال هذه النخبة ، وأن سمح بشيء من الحرية فتكون ضمن شكل مخطط ومدروس، ويوضع لها سقف لا يمكن تجاوزه ، ضمن ما نسميه اصطلاحات هامش من الحرية المرسومة.

وهكذا نجد أن الصحافة التركيّة تخدم بشكل مباشر أو غير مباشر توجهات النخبة الكمالية. وقد استنفرت تلك الصحف في أكثر من مناسبة لتأليب الرأي العام التركي ضد حوادث وقضايا تعتبرها النخبة العلمانيّة والعسكريّة خطرا على تركيّا ، ففي الأزمة الأخيرة مع سوريا (١٩٩٨) نجد أن معظم الصحف التركيّة لم تتعامل بموضوعية مع هذه الأزمة. وكتبت بعناوين عريضة، (الخطر القادم من الجنوب)، وطبعا هذا لا ينفي وجود بعض الصحف الموضوعيّة لكنها كما قلنا هي صحف أحزاب، وتعكس توجهات تلك الأحزاب.

جـ- جماعات الضغط (المصالح)

يعرف بعض المفكرين جماعات المصالح او جماعات الضغط على انها تجمع سياسي غير رسمي بين افراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة ، ويسعون تبعاً لذلك الى انجاز مصالح محدودة عبر إيقاع التأثير السياسي في خيارات صناع القرار .وهي بهذا المعنى،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ظاهرة لها علاقة وطيدة بالواقع الاجتماعي السياسي ، الـــذي تعيشـــه اغلـب المجتمعـــات المعاصرة .[١]

وفي مكان آخر يعرفها د. محمد السيد سليم[٢] بأنها مجموعات من الأفراد تأتلف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة ، وتتفاعل مع صانع السياسية الخارجية في محاولة لترجمـة مصالحها الذاتية الى سياسات وقرارات رسمية ، وهذا التفاعل هو الـــذي يحـدد السياســة الخارجية طبقاً للقوة النسبية لكل مجموعة[٣].

وإننا نتفق مع د. محمد السيد سليم في تعريفه لهذه الجماعات .

وبناء عليه فأننا رغم قناعتنا أن دور هذه الجماعات في تركيا ثانوي وغير فاعل كمـــا فـي بعض الدول الأخرى ويختلف تثيرها من قضية لأخرى ، ومن فترة لأخرى، فإننا ســـنحاول إبراز دور بعض هذه الجماعات وفقاً للآتي :

النقابات العمالية

استطاعت الطبقة العاملة التركية أن تطور أشكالاً تنظيمية جعلت منها قوة سياسية هامة فـــي البلاد، وهدفاً رئيسياً لمجلس الأمن القومي (أي المؤسسة العسكرية).

ففي فترة حكم اتاتورك لم يكن أي دور لهذه النقابات بسبب الأيديولوجيا الكمالية التي احتـوت النقابات العمالية .

وبعد الحرب الثانية تطور عدد هذه النقابات بعد أن سمح لها بممارسة نشاطها حتـــى بلـــغ عددها عام ١٩٥٢ حوالي ٢٣٩ نقابة مستقلة وأسس بنفس العام اتحاد النقابات التركي (Turk – Is)[٤].

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٤٠

[٢] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢ ، ١٩٩٨ ، مكتبة النهضة، القاهرة، ص ٤٥٣

[٣] فيروز احمد، (محرر)، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، الحركة النقابية فـــي تركيـــا، مؤسســـة الأبحـــاث العربية، ط١ ، كانون الأول ١٩٨٥، ص ١٩٥

[٤] المرجع السابق صفحة ١٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي عام ١٩٦٣ ، اقر تشريع جديد أعطى حرية التنظيم السياسي للأحزاب، ومن ضمنها إعطاء الحق لتمثيل النقابات بأغلبية الأصوات في أي مكان عمل يضم ثلاثة عمال فاكثر، مما دفع باتحاد نقابات العمال خطوات نحو الأمام.

وتاريخ هذا الاتحاد حافل بالمواقف مع النظام التركي وبالتحديد مع الجيش ، وفي عام ١٩٦٥اضرب عمال الفحم (٤٦٠٠٠) عامل ضد سياسات توزيع العلاوات ، وكان نتيجة تدخل العسكر مقتل عمال اثنين. ونتيجة الانقسامات داخل اتحاد نقابات العمال، انقسم عنه جناح أطلق على نفسه اسم اتحاد نقابات العمال الثوريين (ديسك) عام ١٩٦٧، وهو اتحاد يساري له أفكار ماركسية وقف ضد الرأسمالية التركية.

وهكذا سيطر القطاع العام التركي على اتحاد نقابات العمال، ومثل وجهات نظر الحكومة، أما اتحاد نقابات العمال الثوريين(ديسك) فكان معارضاً لتوجهات الحكومة والقطاع العام ، وانضم الى صفوفه معظم عمال القطاع الخاص ذوي الأجور المنخفضة.

وبحلول عام ١٩٧١ وصل عدد أعضاءه (ديسك) حوالي (٣٥٠٠٠٠) عضو يضم اكثر من عشرين نقابة، وكان هذا الاتحاد يستغل مناسبات مختلفة للتعبير عن مطالبه كعيد العمال (الاول من ايار في كل عام) ...

لكن تظاهرات العمال هذه كانت تقمع من قبل الحكومة ، وفي حالات عديدة يستخدم الجيش لضبط هذه التظاهرات، وتطبق الأحكام العرفية كما حصل عام ١٩٧٨ .

ومهما يكن من أمر فإن هذه النقابات كان يسيطر على تصرفاتها الأحزاب السياسية والتي تمثل بعض قياداتها بأفراد من النخبة المدنية العلمانية في تركيا ، وكانت تفتعل معها الأزمات حتى تحد من تأثيرها على الحياة السياسية بشكل عام، لكن خوف النخبة العلمانية (المدنية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والعسكرية) من المد الشيوعي والاشتراكي داخل صفوف هذه النقابات جعله يراقبها باستمرار ويحد من نفوذها ونشاطاتها .

وهكذا نجد ان دور هذه النقابات لم يكن فاعلاً ومؤثراً على السياسة الخارجية التركية .

الجماعات الرأسمالية:

لا يمكن الحديث عن تأثير الجماعات الرأسمالية في السياسة الخارجية لتركيا، كما لو كان الحديث عن أوربا الغربية، أو الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك إلى اعتماد الدولة لفترة طويلة من الزمن على سياسة الهيمنة على القطاعات الاقتصادية، مع فترات قليلة نهجت فيها الحكومات التركية، منهج اقتصاد السوق، ولكن برز دور هذه الجماعات بشكل فاعل نسبيا بدءا من عام ١٩٨٣، بعد أن تولى تورغوت أوزال رئاسة الوزراء، ومع التحول من السياسة الاقتصادية بدعم الصناعات البديلة للمستوردات في الستينات والسبعينات، إلى سياسة دعم التصدير في الثمانينات، بدأ الأناضوليون والمقاولون المتحضرون حديثا في استنبول، والموجهون إسلاميا إلى حد كبير في الاصطلاحات الثقافية، والقريبون من حزب الوطن الأم الذي أسسه أوزال حديثا، بدءوا يتحدون التفوق البارز للصناعيين الكبار، الذين يتلقون الدعم من الدولة، إن القطاع الخاص الحيوي المعروف بنمر الأناضول، وظهور مراكز اقتصادية جديدة أنقص القاعدة الاقتصادية للعلمانية، كما بدأت اعتبارا من منتصف الثمانينات مجموعات رجال الأعمال المحليين تتزايد في كل أنحاء تركيا، وكان أكثرها بروزا جمعية رجال الأعمال المستقلين، والتي تضم رجال أعمال صغار ومتوسطين في ٤٥ بلدة، يمثلون وجهة نظر مؤيدة للإسلاميين، التي طمحت بوضوح للعمل كثقل مضاد لجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك، التي تضم عددا من تكتلات رجال الأعمال الذين ينظر إليهم كمستفيدين من محاباة الدولة، وفوق ذلك، يستخدم برجوازيو الأناضول الرئيسيون الجدد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثروتهم لتعزيز الروابط مع العالم الإسلامي الواسع، وقامت هذه الفئات بتقديم التبرعات للجمعيات الخيرية المسلمة العاملة في البوسنة والشيشان. وهذا ما يعارضه العسكر والنخبة العلمانية المدنية. خوفا من استفزاز روسيا. ومعظم هذه الجماعات الرأسمالية ذات الميول الإسلامية تضغط باتجاه التعامل مع إيران والجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي.

وهناك قسم آخر من الجماعات الرأسمالية ورجال الأعمال يؤثرون إقامة علاقات مع روسيا، بسبب المبالغ الكبيرة التي استثمروها في الاقتصاد الروسي، والتي تصل إلى نحو ستة مليارات دولار (١٩٩٧) ، طبقا للعديد من التقارير، وفي الوقت الراهن تشارك الشركات التركية في إنشاء مشروعات في روسيا، تقدر قيمتها ب ٢,٧ مليار دولار، فيما أنجزت أعمال تقدر قيمتها ب٢,٢ مليار دولار، وقد كانت عائدات التبادل التجاري الرسمي في عام ١٩٩٧ قد وصلت بين البلدين إلى ٣,٣مليار دولار، وتقدر قيمة التجارة غير الرسمية بين البلدين بنفس القيمة تقريبا، والعسكر، وإلى جانبهم النخبة المدنية العلمانية، يعون حجم النشاط الإقتصادي في روسيا، لذلك أيدوا بقوة إقامة رابطة التعاون الإقتصادي لدول البحر الأسود في حزيران لعام ١٩٩٢. لتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول الواقعة في تلك المنطقة.

وهناك قسم ثالث من رجال الأعمال يضغط باتجاه فتح الحدود بين تركيا وأرمينيا، وفي شهر آب من عام ١٩٩٦، قام الأخ الأكبر للرئيس الأرمني بترؤس وفد من رجال الأعمال إلى تركيا، وتحدث الوفد حول إمكانية تصدير الطاقة الكهربائية والإسمنت من أرمينيا إلى تركيا، وأنه خلال سنوات قليلة سيصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٧٠٠ مليون دولار في العام الواحد.

ولكن هذا الضغط الذي تمارسه هذه الفئة لن يؤدي إلى نتيجة بسبب موقف الساسة الأتراك من أرمينيا، وموقفها من إقليم ناغورني كاراباخ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا نجد أن تلك الجماعات أثرت بحدود نسبية على صناع السياسة الخارجية التركية في صوغ سياسة خارجية تجاه البيئة الإقليمية، لكن العسكر والنخبة العلمانية المدنية كانوا دائما يميلون إلى الاعتماد على أوربا وواشنطن خوفا من إثارة هذا الجار المزعج ألا وهو روسيا.

يضاف إلى تلك الجماعات عدد كبير من جماعات التضامن والجمعيات الثقافية في تركيا تعاملت بخلفيات عرقية، وتستخدم هذه الجماعات وسائل الإعلام كالتلفزيون وغيره للإلحاح في مطالبها خصوصا وأن أعداد هذه الجماعات تصل نحو خمسة ملايين مواطن تركي، بل وأن بعض هذه الجماعات تطالب بالعودة إلى مناطق الاتحاد الروسي، وهناك جماعات تناصب روسيا العداء بصورة جادة، وتعلن تعاونها مع الشيشان والإنجاز وهي جماعات تشارك العسكر الشكوك حول نيات موسكو السياسية فيما وراء القوقاز أمام الجماعات التي تسعى إلى تنامي موطئ قدم في شمال القوقاز. فقد قدمت لها مساعدات مالية لهذا الغرض. وخاصة الطريقة النورسية أو (النورجية) والتي أسست ما يزيد عن خمسين مدرسة خاصة وخمس جامعات في جمهوريات آسيا الوسطى. وهذه الجمعيات بشكل عام تؤثر في السياسة الخارجية التركية. ونشير هنا إلى أن هذه الجمعيات مرخصة ومسموح نشاطها ضمن تركيا وليس المقصود بهذه الجمعيات الحركات الإسلامية المتمثلة بالإسلام السياسي أو جماعات الطرق الدينية القديمة أو الحديثة التي ظهرت كرد فعل على الممارسات الكمالية العلمانية للجمهورية. أو تلك الحركات الإسلامية الراديكالية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اليهود:

لعب اليهود عبر تاريخ تركيا دوراً بارزاً في ضرب العامل الذي ارتكزت عليه طيلة ستة قرون. وكان من أعلام اليهود في مرحلة السلطنة العثمانية (قراصو، وموئير كوهيـــن، وأبراهام غلانتي، ويهود غير أتراك مثل لوملي ديفيد، وليون كاهون، وأرمينيوس فـــابري)، حيث قام هؤلاء بالتنسيق مع اليهود الدونما، الذين تمظهروا بالانتماء إلى الإســـلام، ولقبـوا أنفسهم من أجل إكمال الخداع بأسماء إسلاميّة.

وكان لهم مكانة ماليّة واقتصاديّة هامة لتتوسع فيما بعد إلى مكانة سياســيّة وإداريّــة واجتماعيّة. وقد مارسوا دوراً خطيراً من خلال ضرب الرابط الإسلامي الذي مثل مســـتنداً رئيسيّاً جسّد مفهوم الخلافة الإسلاميّة لفترة طويلة من الزمن، وساهم في إعطـــاء الســلطنة دوراً سياسيّا واجتماعيا ودينياً بارزاً ، ليحل بدلاً عنه الدعوة لفكرة قوميّـــة وهـــي القوميّــة الطوارنيّة، وكان الأب الروحي لهذه الدعوة (موئير كوهين) الذي ألّف الكتاب المقدس للحركة الطورانيّة والذي لا يزال يعتبره الكثيرون من الأتراك كتاباً مقدساً، ونشر الكتاب تحت اســم مؤلّف آخر مستعار إسلامي تركي هو (تكين ألب) و(مؤنس ألب)[1].

وكان لهذا العمل دوراً بارزاً في اعتماد السلطنة لسياسة التتريك على المســـتعمرات ومنها الدول العربيّة التي وجدت أن من يحارب لغة القرآن العربيّة، ليحـــل مكانـــها اللغـــة التركيّة ليس بخليفة للمسلمين.

أما في أيامنا هذه فتشير الإحصاءات إلى أن عددهم الآن لا يتجاوز (٥٠ ألفاً) لكـــن تأثيرهم يتجاوز هذا الكم بكثير، ففي عام ١٩٨٩، أسس اليهود ما ســـمي بمركـــز ال٥٠٠، ويأتي اسمه بهذا الشكل للتدليل على مناسبة إنشائه، وهي مرور خمسمائة سنة على خـــروج

---

[1] خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص ٢٢٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اليهود من إسبانيا، وتحاول هذه الفئة التأثير على سياسة تركيا الخارجية بشكل جلي وواضح، ونجد أرضية لهذا التأثير عند الساسة الأتراك، وكان التاثير الأكثر وضوحا عندما توفر المناخ المناسب لازدياد الحضور اليهودي في تركيا، ولاسيما في حقلي الإقتصاد والإعلام المكتوب والمرئي.[١] ومع بداية الثمانينات، بدأ بعض رجال الأعمال اليهود بإظهار أسماءهم الحقيقية، مثل : (إسحق لاتون) و(عزيز قاح) مؤسسي مجموعة الأركو.[٢] وقد صورت الدعاية اليهودية في تركيا، أن اليهود هم بناة الجمهورية، وبالمقابل يحاولون الإساءة إلى العرب، والتفريق بينهم وبين تركيا. وقد لعب اليهود الأتراك دورا مهما في توطيد العلاقات التركية الإسرائيلية.

خاتمة:

يتبين لنا من خلال دراسة أجهزة صنع السياسة الخارجية التركية الدور المميز للمؤسسة العسكرية على حساب باقي الأجهزة الأخرى الحكومية وغير الحكومية، ولو أن الأجهزة غير الحكومية قد أخذت دورا أكثر فاعلية خلال السنوات العشر الأخيرة، سيما وأن الضغوط الدولية من حلفاء تركيا تزداد يوما مع يوم ، والتي أزعجها الدور المتنامي للعسكر

---

(١) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص ٦٥

(٢) عزة جلال هاشم ، الأقلية اليهودية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، مرجع سابق، ص١٩٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي

- مقدمة

- المبحث الأول :

أ- تاريخ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (الميراث التاريخي) .

ب- دور المؤسسة العسكرية من خلال الدساتير والتشريعات والقوانين التركية.

ج- النخبة المدنية والنخبة العسكرية في تركيا.

د- بعض حالات تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي.

١. انقلاب ١٩٦٠

٢. انقلاب ١٩٧١

٣. انقلاب ١٩٨٠

٤. أزمة ١٩٩٧

- خاتمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة الفصل:

تلعب المؤسسة العسكرية دورا متميزا في النظام السياسي التركي، ويصح القول أن العسكر هم القاعدة الأساسية لهذا النظام، وقد تشكلت هذه القاعدة تاريخيا، وأخذت دورا متميزا بدءا من عام ١٩٦٠ وحتى الآن، وسنحاول في هذا الفصل إبراز هذا الدور من خلال دراسة الميراث التاريخي لهذه المؤسسة، وكذلك الكيفية التي تأخذ فيها هذه المؤسسة دورها من خلال شرعيتها عبر الدساتير والقوانين التركية، ثم نحاول أن ندلل على هذا الدور من خلال تدخلات الجيش في النظام السياسي التركي عبر أربعة انقلابات عسكرية (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧)

المبحث الأول

أ- تاريخ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (الميراث التاريخي):

تستند المؤسسة العسكرية التركية إلى تراث عريق بعيد، وموغل في القدم في تاريخ تركيا، ويشكل مصدر اعتزاز للأتراك، ولهذا التراث حضور وامتداد قوي في التكوين النفسي والمجتمعي التركي، "فالأتراك كانوا عبر تاريخهم الطويل الحافل، يولدون في الحروب والفتوحات، ويموتون فيها وفي سبيلها". [١]

وكان للجيش دورا هاما في حياة الشعب التركي في ظل الإمبراطورية العثمانية على اعتبار أن بناء هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، جاء عبر سلسلة طويلة من الفتوحات العسكرية في الشرق والغرب، وبنيت أمجاد هذه الإمبراطورية على الفتوحات وسطوة العسكر، فكان قادة القوى المسلحة المؤلفة من الإنكشارية والسباهية والجنود المرتزقة في الولايات إداريون إضافة لكونهم قادة جيش.

---

[١] مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق، ص١٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"قالبك والوالي، فوالي الولاة، كما الباشا، كانوا ذوي صلة إدارية وعسكرية في آن معا" [١] " وكانت العسكرية التركية" خلافا للوظائف المدنية ، لا تخضع لاعتبارات الحسب والنسب، أو مكانة الأهل وثرائهم، بل كان يكفي أن يكون ضابط الكلية من أصحاب الكفاءة، حتى يفسح المجال أمامه للوصول إلى أرفع المراتب، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية لقوتها، والذي أيضا مكنها من تحقيق فتوحاتها الواسعة في الشرق والغرب" [٢]

وبرز في نهاية القرن التاسع عشر دور الضابط المتعلم، الديناميكي، المكتسب لثقافة الغرب والمتطلع لحضارته، وكانت ترى هذه الشريحة من الضباط في النظام القائم حجر عثرة في طريقها، إضافة إلى الفساد والمحسوبيات التي تشرّت في مؤسسات الإمبراطورية، ومعظم هؤلاء الضباط كانوا في القسم الأوربي من الإمبراطورية التي كانت مشتعلة بالحركات الثورية، والأفكار الجديدة لمفهوم الدولة والحكم. وترسخ في أذهانهم أن إسقاط النظام يجب أن يتم بواسطة انقلاب عسكري، لأن (الثورة الشعبية) أمر شبه مستحيل، نظرا للمكانة الدينية الرفيعة التي يتمتع بها السلطان في نفوس السواد الأعظم من الشعب بوصفه خليفة على المسلمين، وانطلاقا من هذه القراءة، تدخل معظم جماعة الاتحاد والترقي (من العسكر) بشكل مباشر عام ١٩٠٨، من أجل تحديث بعض القوانين بما يناسب والتطورات التي تحصل في العالم، ويوصف هذا التدخل على أنه أول تدخل عسكري مباشر في تاريخ تركيا.

بعد الحرب العالمية الأولى ، تفككت السلطنة العثمانية، واحتل الحلفاء أجزاء كبيرة من تركيا، وتصدى الجيش لهذا الوضع ، وفي هذه المرة من خلال الضابط مصطفى كمال

---

[١] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٨٢

[٢] مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق، ص١٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أتاتورك، الذي عمل على إنقاذ ما تبقى من أمجاد الإمبراطورية، من خلال حرب التحرير التي خاضها في الحلفاء.

ومرة أخرى يثبت دور الجيش كحامي لتركيا من الأعداء، وكمؤسس لنظام جديد، سيخرج تركيا من واقعها المتخلف المعزول، ولنقل باختصار أنه سيجعلها دولة تتماشى مع جيرانها الأوربيين.

وهكذا نجد " أن ارتباط قيام تركيا الحديثة من أنقاض الحرب العالمية الأولى بدور الجيش، الذي كان يتزعمه مصطفى كمال في حرب التحرير الوطنية خلال الفترة (١٩١٨-١٩٢٣)، أتاح لقيادته بعد عام ١٩٢٣ وحتى الآن، ممارسة دور أساسي في رسم الخطوط العريضة وحتى التفصيلية للسياسة التركية داخليا وخارجيا" [١]

وفي مرحلة أتاتورك، يمكننا أن نحدد المعطيات التالية المتعلقة بوضع المؤسسة العسكرية في تركيا:

- لعب الضباط العسكر في عهد أتاتورك (الضابط) دورا كبيرا في مراكز السلطة، واعتبر أتاتورك أن الجيش ليس مجرد حامي البلاد من عدو خارجي محتمل، بل مصدرا رئيسا، وجهازا للإصلاحات التي يراها أتاتورك ضرورية، وبقي الجيش عنصرا أساسيا في معادلة السلطة. [٢]

---

[١] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٤٦

[٢] للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى كتاب "السياسة الخارجية التركية"، نبيل حيدري، مرجع سابق، ص٤٩-٥٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن أتاتورك يرى أن" مهمة الجيش ليس فقط حماية البلاد من عدو خارجي، بل حمايتها أيضا من الأعداء الداخليين".[١] ونعتقد أن المقصود بالأعداء الداخليين أولئك الذين يقفون في وجه تطبيق مبادئ أتاتورك.

وفي المعاهد والكليات العسكرية التركية بدءا من عام ١٩٢٣، بدأ سلك الضباط بتلقين المبدأ القائل، بأن العسكر ليسوا حماة للوطن وكفى، بل هم أيضا حماة للنظام الديمقراطي العلماني، ويشكل هذا أساسا شرعيا لتدخل الجيش في السياسة التركية.[٢]

ونعتقد أن الجيش كان قد ساهم بشكل فاعل ورئيسي في الحياة السياسية في تركيا في فترة حكم أتاتورك. فمعظم صنّاع القرار كانوا جنرالات من أصدقاء وأعوان أتاتورك (اينونو...وغيره)، وفي ظل حكم أتاتورك الضابط والقائد العسكري والغازي، أيّ دور لضباط الجيش؟؟.

"ومع وفاة أتاتورك (١٩٣٨) بات موقف الجيش بيضة القبان في مسألة الخلافة"[٣] ونعني هنا خلافة أتاتورك.

وبعد أتاتورك، بدأت مرحلة جديدة، أدت لنشوء نخبة قيادية جديدة، وساهم انخراط بعض الضباط في التيارات الأيديولوجيّة إلى قلب المعادلة جزئيا، وما أن جاءت الحرب العالمية الثانية حتى نلحظ ازدياد تدخل الجيش في الحياة السياسية (أي بعد غياب أتاتورك)، تحت زعم العسكر، بضرورة تأمين الاستقرار السياسي الداخلي، والقضاء على الأنظمة

---

(١) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، الطبعة الأولى ١٩٩٩، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص٣٧

(٢) يروي أحد هؤلاء الضباط إلى الصحفي محمد علي بيران ما يعكس هذه التربية (أننا سنواجه كل من يعمل على انتهاك مبادئ أتاتورك، حتى لو كان خارجا من صندوق الاقتراع أو من البرلمان)، محمد نور الدين، قبعة وعمامة، مرجع سابق، ص١١٠

(٣) نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، ، مرجع سابق، ص٥٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المدنية غير المستقرة، وأصبحت الشراكة مع الجيش والتنسيق أمرا ضروريا يجب على الشخصيات والأحزاب السياسية اعتماده.

رغم محاولات الحزبان الجمهوري والديمقراطي (عام ١٩٤٩) تهميش دور المؤسسة العسكرية من خلال وضع رئيس هيئة الأركان تحت سلطة وزير الدفاع لضمان سيطرة المدنيين على الجيش. وأنشأ مجلس الدفاع الوطني، ومهمته تنسيق كافة الشؤون الدفاعية، لكن هذه الإجراءات لم تمنع الجيش من القيام بانقلاب عام ١٩٦٠، وتكرر تدخل الجيش عبر سلسلة انقلابات أخرى حصلت عام ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧.

وكرس الجيش سيطرته ونفوذه من خلال تأسيس هذا الدور في الدساتير والقوانين التركية كما سنرى لاحقا.

ب- دور المؤسسة العسكرية من خلال الدساتير والقوانين التركية

خلال فترة حكم أتاتورك

عمل أتاتورك على أن تكون المؤسسة العسكرية الأولى في البلاد، والأكثر فاعلية، والأخلص وطنية ووعياً قومياً، فالجيش التركي وفقاً للدستور وللنص الذي وضعه أتاتورك بنفسه، هو المؤتمن على سلامة البلاد الداخلية والخارجية، أي انه هو الحارس والملاذ الأخير لحماية الشعب والوطن[1].

من عام ١٩٤٥ وحتى الآن:

ورث عصمت إينونو، أتاتورك، في رئاسة الجمهورية وكذلك في زعامة حزب الشعب الجمهوري، وليس في الرئاستين صعوبات تذكر، لكن مؤسسة الجيش لم يتمكن من وضع يده عليها، والسبب في ذلك هو منح فوزي شاقماق رتبة مارشال، بينما إينونو رتبته العسكرية

---

(١) مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق، ص ٢٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جنرال، لذلك فمن الناحية العسكرية فإن قائد الجيش شاقماق مستقل عن رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الجمهوري، ولهذا التدبير باستقلال الجيش عن رئاسة الدولة أثر بالغ في تاريخ تركيا السياسي منذ وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨ وحتى اليوم.[١]

وخلال فترة انقلاب ١٩٦٠، نجد أن النشاط السياسي للجيش كان واضحاً من خلال التنظيم الذي أنشأ في القوات المسلحة، وهو اتحاد القوات المسلحة (١٩٦١)، حيث كان أعضائه يجتمعون أسبوعيا للبحث في أوضاع البلاد السياسية، وهذا شئ جديد، "وفي نهاية تموز ١٩٦١، صادق رئيس هيئة الأركان على مبادئ "اتحاد القوات المسلحة" ووزعها على القطاعات العسكرية، وتضمنت هذه المبادئ البنود التالية ونذكر منها:

١) من أجل مصالح البلاد والنظام، يحق للقوات المسلحة اتخاذ إجراءات، وصولا حتى التدخل العسكري.

٢) يجب على القوى السياسية التي ستتسلم السلطة بعد الانتخابات ألا تظهر أية بوادر معادية للجيش، وحتى موعد الانتخابات ستكون الأحزاب السياسية خاضعة لمراقبة الجيش.

٣) لا يسمح بالقيام بأية أفعال تتعارض مع إصلاحات أتاتورك.

٤) لا تخضع تصرفات الأشخاص الذين اعدوا للانقلاب ونفذوه ولا زعامة البلاد بعده لأية مساءلات أو محاكمات."[٢]

وبهذه المبادئ نجد أن الجيش قد علق سيفاً أبدياً على رقاب السياسيين، وقيدهم بقيود يعني الخروج عنها المحاسبة.

---

[١] مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق، ص ٢٥٣

[٢] فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، مرجع سابق، ص ١٧٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٦١، دعت القيادة العسكرية زعماء الأحزاب السياسية للاجتماع في القصر الجمهوري، واقترحت عليهم توقيع وثيقة تضمنت البنود التالية:

- لا ينبغي لأي حزب أن يرشح أحد ممثليه لمنصب رئاسة الجمهورية.
- يجب عليهم جميعاً أن ينتخبوا جمال جورسيل لهذا المنصب.
- ألا تقدم الأحزاب على رفع مسألة العفو عن شخصيات الحزب الديمقراطي السابق.

وفي نهاية الاجتماع وقع زعماء الأحزاب على الوثيقة المذكورة، وطلب من مرشح حزب العدالة أن يسحب ترشيحه لمنصب رئيس الوزراء لأن الزمرة العسكرية غير قادرة على الحفاظ على أمنه، وقبل ذلك"[١]

وبعد انقلاب ١٩٨٠، تم اقرار دستور للبلاد، ومن قراءتنا له نلاحظ بأنه قد زاد من صلاحيات مجلس الأمن القومي، حتى أصبح جدول أعمال جلساته يحدد من قبل رئيس الجمهورية، على أساس المقترحات التي يقدمها رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان. كما تم التوسع في صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بشأن فرض الأحكام العرفية.

وكذلك فقد أقرت المواد المؤقتة بأن نشاط مجلس الأمن القومي، والحكومة المشكلة من قبله، والمجلس الاستشاري، لا تخضع جميعها للنقد، أو المناقشة، أو السؤال، والأشخاص الذين لا يشاركون في الاستفتاء حول الدستور سوف يفقدون الحق في المشاركة في أية انتخابات أخرى، ولمدة خمس سنوات.

وهكذا نجد مما تقدم أن توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي ينتخب تقليدياً من النخبة العسكرية، وتضخيم دور مجلس الأمن القومي أدت بمجملها إلى تضخيم تأثير الجيش في الحياة السياسية.

---

[١] المرجع السابق، ص ١٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن أهم ما حققته المؤسسة العسكرية من مكاسب هو احداث مجلس الأمـــن القومـــي الذي اقر دستورياً بموجب دستور ١٩٨٢/١١/٧.

حيث أقر النظام الداخلي لمجلس الأمن القومي في ١٩٨٠/٩/٢٥. ونورد بعض مواد هـــذا النظام:

الباب الثامن: ينظر المجلس في برنامج الحكومة ويصادق عليه عن طريق التصويـــت، ولا يعتبر البرنامج نافذاً إلا إذا حاز على أغلبية بسيطة من الأصوات في الجلسة المنعقدة بكـــامل أعضائها.

الباب التاسع: يقوم مجلس الأمن القومي بمراقبة عمل الحكومة، كما يمكنه أن يتخذ قـــراراً بحل الحكومة كاملة أو جزئية، وذلك بعد اقتراع على ذلك.

الباب العاشر والحادي عشر: حدد نظام متابعة أعمـــال ونشـــاطات الـــوزراء فـــي حالـــة الضرورة، وأيضاً مراقبة أعمال الأجهزة الإدارية المركزية.

الباب الثاني عشر: على مجلس الأمن القومي أن يؤمن الالتزام بالنظـــام الداخلـــي، ومـــن صلاحياته أن يدخل عليه التعديلات التي يراها مناسبة.

كما أصدر المجلس القانون رقم ٢٣٢٤ والذي بموجبه حافظ دســـتور ١٩٦١ علـــى صلاحياته مع الأخذ بعين الاعتبار جميع القوانين والقرارات التي يصدرها مجلـــس الأمـــن القومي نافذة حتى تتم المصادقة على الدستور الجديد.

وأضاف سكرتير المجلس حيدر صالطيف بأن مجلس الأمن القومـــي يبقـــي لنفســـه الحـــق والصلاحية في تغيير أية مادة أو مواد من الدستور، واستخدامه وسواها من القوانين حســـب مصالح الأمة وأهدافها."[١]

---

[١] للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى: فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي، مرجع سابق، ص ٣٨٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وطبقاً للمادة ١١٨ من الدستور:

فإن لهذا المجلس دور كبير في سياسة تركيا التي ترتبط بأمنها الداخلي والخارجي ويناقش هذا المجلس كل الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم تركيا، وقد ورد في نظامه أن توصياته غير ملزمة، لكن لم يسبق أن رفضت توصية لهذا المجلس.

ونشير هنا إلى أنه لا سلطان على مجلس الأمن القومي وحتى القضاء التركي ليس بمقدوره محاسبة هذا المجلس "والعلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي متداخلة ومتشابكة ، فبينما يتبع مجلس الأمن القومي "المعني بشؤون الدفاع والأمن" مجلس الوزراء "المعني بسياسة الدولة" في اتخاذ القرارات والالتزام بسياسة الدولة داخل المؤسسة، وتنفيذ السياسة الأمنية، فإن مجلس الوزراء عليه أن يعطي الأولوية لقرارات مجلس الأمن القومي، فيما يتعلق بالإجراءات التي تبدو ضرورية لحفظ وجود الدولة، واستقلالها، وتكامل الوطن ووحدته وسلامة المجتمع وأمنه، وفي الغالب طغى دور مجلس الأمن القومي على دور مجلس الوزراء، حيث احتفظ المجلس لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب، والمجلس من الناحية الشرعية هو هيئة استشارية، وبالرغم من ذلك فلم يحدث أن اتخذت الحكومة قراراً يتناقض مع قرار المجلس، ويلتزم مجلس الوزراء عادة بالنصائح التي يتقدم بها العسكريون في الحكومة، ويصدق على القرارات التي تأتي من الجيش بطريقة آلية"[١]

"وقال ايفرين عند عرض الدستور على الاستفتاء علناً "إننا سنعتبر كل من يرفض هذا الدستور، بمثابة خائن وسنعامله بصفته عميلاً للقوى الخارجية"[٢]

---

[١] معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص ١٢٤

[٢] نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، ، ص ٥٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويحق للحكام العسكريين الاعتراض على أي مرشح يتقدم للانتخابات النيابية العامة، ومثال ذلك أن مجلس الأمن القومي كان قد اعترض على ٤٥٤ شخصاً من أصل ٧٧٩ مرشحاً تقدموا بطلبات ترشيح خطية لانتخابات ١٩٨٣.

وأخيراً نشير إلى أن اللائحة الداخلية (نظام الجيش) كانت قد حددت في المادة (٣٥) منها أن للجيش الحق في التدخل واستلام السلطة في حال تعرض الجمهورية للخطر، وهذا الكلام المبهم وغير الواضح، تعود سلطة تقدير الخطر الحال فيه أو المتوقع الذي سيصيب الجمهورية أو الديمقراطية إلى قادة الجيش.

وبكلمة واحدة نقول إن المؤسسة العسكرية، ومن خلال القوانين والدساتير التي استعرضناها سابقا تلعب دورا أساسيا في السياسة الداخلية والخارجية بتركيا.

ج- النخبة المدنية والنخبة العسكرية في تركيا

"يقول دايفسون: أنه كان هناك على الدوام نخبة في المجتمع العثماني والتركي بشكل أو بآخر، إنها الفئات الحاكمة والفئات النشطة في التاريخ التركي، وبدون النخبة الحاكمة هذه، يغدو التاريخ التركي غير قابل للتفسير"

" وفي هذا الإطار يميز بوتومور بين ثلاث درجات من النخب:

١-النخبة: وقد عرفها بأنها جماعات وظيفية مهنية أساساً، تحظى بمكانة عالية في المجتمع.

٢-الطبقة السياسية: وهي تضم كافة الجماعات التي تمارس القوة والنفوذ السياسي وتكون منشغلة بشكل مباشر بالصراعات من أجل الزعامة السياسية.

٣-النخبة السياسية: وهي جماعة أقل حجما داخل الطبقة السياسية، تستوعب الأفراد الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع في لحظة معينة"[١]

---

[١] نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص٥٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونعتقد أن النخبة هي جماعة تدعي أنها تمتلك العلم والخبرة والمعرفة، وأنها تتفوق على باقي أفراد الشعب بهذه الصفة ولها مكانتها العالية في المجتمع وبالتالي القدرة على النفوذ السياسي.

ولدراسة النخبة السياسية في تركيا لا بد لنا من تناول هذا الموضوع ضمن سياق تاريخي. ففي المجتمع التركي في المرحلة العثمانية أربع مؤسسات، هي التي كانت تقوم بعملية تكوين النخبة السياسية وكانت تحتل قمة السلطة وهي:

١-النظام العسكري: حيث كان الانخراط في السلك العسكري، أهم قنوات الصعود الاجتماعي، خاصة بالنسبة لأبناء فقراء المدن.

٢-النظام البيروقراطي: حيث سيطر هذا الجهاز على شبكة المناصب والمواقع الإدارية وتسيير شؤون الدولة.

٣-النظام الديني: حيث السلطة الرمزية للعلماء في مواجهة الحاكم.

٤-إدارة القضاء: حيث الاستقلال الذاتي للجهاز القضائي"[١]

وهكذا فقد وفرت هذه النخبة بأشكالها المؤسسية السابقة إمكانية وجود سلطة سياسية قوية، مصدرها قوة الجيش المحترف، ونخبة سياسية حاكمة مدربة على الإدارة البيروقراطية وفنون الحرب في بعض الأحيان.

---

[١] عمرو عبد الكريم سعداوي ، النخبة السياسية في تركيا : صراعات الهوية و الأصول الاجتماعية ، مجلة السياسة الدولية، العدد، ١٣١، مرجع سابق، ص١٣٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعد أن بدأت الإمبراطورية العثمانية بالانحلال المتسارع، برزت مجموعتين من النخب السياسية:

واحدة ترغب بالإصلاح وعصرنة المجتمع، وتكونت من الضباط الذين درسوا في أوربا وكذلك البيروقراطيين الذين تعلموا بالغرب أيضاً وتأثروا بثقافته.

أما الثانية فهي مجموعة التقليديين من (بعض الموظفين والعسكر ورجال الدين) ويمكن تسمية هذه المجموعة بالاتجاه المحافظ.

وما أن جاءت الحرب العالمية الأولى حتى انهارت الإمبراطورية العثمانية واحتل الحلفاء معظم أجزاء تركيا.

سعى أتاتورك لتحقيق هدفه بإقامة دولة تركية عصرية علمانية بعيدة عن الجامعة الإسلامية الطورانية في مجتمع غير متجانس، عن طريق تكوين نخبة جديدة تؤمن بمبادئه وأهدافه وتجعل من العلمانية الهدف الرئيسي لها في مجتمع مليء بالثقافة الإسلامية.

وبعد إعلان الجمهورية عمل أتاتورك على "طرد بعض أعضاء المستويات العليا في الحكومة السابقة، ممن عرفوا بصلاتهم المميزة مع النظام البائد وجلب موظفين جدد في أعمار الشباب، حيث تسلم أحدهم منصب مدير المصرف الزراعي وهو لم يتجاوز من العمر (٢٢) عاماً، لكن معظم هؤلاء الموظفين الجدد، كانوا من نتاج البيروقراطية العثمانية ومن الطبقة العليا في المجتمع"[١]

وهكذا وجدت في مرحلة حكم أتاتورك، نخبة جديدة نسميها اصطلاحا النخبة الكمالية أو النخبة الأتاتوركية، وتألفت هذه النخبة من:

---

[١] نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ. العسكر.

ب. البيروقراطيون من المدنيين.

ولم يكن للنخبة العسكرية دوراً متقدماً على غيرها في مرحلة حكم أتاتورك. فالنخبتين على درجة واحدة يعتنقون مفهوماً جديداً، وتعطي النخبتين مكانة بارزة للقائد أتاتورك وأفكاره.

وبعد عام ١٩٤٥ بقيت النخبة الكمالية بقيادة عصمت إينونو على رأس السلطة، لكن الجديد في هذه المرحلة هو السماح بالتعددية الحزبية وبرز إلى جانب حزب الشعب الجمهوري الحزب الديموقراطي.

أفرزت هذه التطورات تغيرات هامة في نماذج تركيبيّة النخبة وكذلك العلاقة الداخلية في النخبة ذاتها، حيث فقد هؤلاء الذين مارسوا السلطة الفعلية خلال المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٣ ولغاية ١٩٥٠ سلطتهم بفعل وجود نخبة جديدة، ويعني هذا أن النخبة العسكرية التي حاولت ضبط الديموقراطية التركية وفق إيقاع رسمه الجيش، واعتبر الخروج عنه خروجاً عن الديموقراطية. أي أن نخبة الدولة اصطدمت بالنخبة السياسية (التي تكونت من النواب وقيادات مدنية حزبية تقليدية تكررت أسماؤها في تاريخ تركيا السياسي).

ومثلت الانقلابات العسكرية في تركية (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧) صراع بين نخبتين عسكرية تتدخل ضد نخبة سياسية مدنية وتحسم المواقف لصالحها، كما ذكرنا انطلاقاً من دورها كحامية للعلمانية.

بدءاً من عام ١٩٩٠ برز على الساحة السياسية التركية تياراً جديداً إسلامياً سياسياً تمثل بحزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان.

فالجديد في العملية السياسية وبالتحديد في مجال النخب السياسية، هو بروز ثلاثة أشكال للصراع داخل النخبة التركية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. بروز الإسلام السياسي كعنصر أساسي في الحياة السياسية، واستند إلى قاعدة شعبية عريضة ليس بمقدور النخبة العسكرية أو المدنية تجاهلها، وأمام هذا الواقع يُسمح للإسلام السياسي بالوجود كعنصر اجتماعي لا كعنصر من مقومات الحكم أو من المشاركين فيه.

٢. اصطدم الإسلام السياسي بمؤسسات الدولة التي تهيمن عليها النخبة العسكرية والمدنية، وعندما حاول التسلل والبروز كنخبة حديثة في قمة هرم بعض هذه المؤسسات جرت مقاومته بقوة.

٣. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز معالم عولمية جديدة بدأت النخبة العسكرية والمدنية التقليدية في حيرة من أمرها حول الطريق الذي يجب أن تسلكه، وما الدور الذي يجب أن تلعبه، سيما وأن الإسلام السياسي دخل بقوة في حياة تركيا السياسية.

إذن برز إلى جانب النخبة العسكرية والنخبة المدنية نخبة جديدة هي النخبة الإسلامية، التي تطبع نفسها بطابع مدني يسهل التعايش معه قياساً بالتيارات الإسلامية الأصولية في بعض دول العالم الثالث أو العالم الإسلامي.

ونورد بعض الملاحظات الهامة حول النخبة في تركيا:

١. في الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٩٠ نجد أنه لا انفصال بين الجماعة المدنية والجماعة العسكرية في النخبة التركية فكلاهما ينتظمان في إطار مدني وعسكري داخل المؤسسات الحاكمة والقاعدة في علاقتهما هي أن الجيش حامي للنظام ضد أي خطر يهدد مبادئ الجمهورية التي رسمها أتاتورك.

٢. بدءاً من عام ١٩٩٠ وحتى الآن ومع تصاعد التيار الإسلامي وتبلور النخبة الإسلامية كما ذكرنا. نجد أن النخبة العسكرية والنخبة المدنية العلمانية كانت متفقة فيما بينها،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واعتبرت النخبتين الإسلام السياسي هو الخطر الأكبر، وأن العدو الداخلي رقم /١/ هو الإسلام والنخبة الإسلامية المتكونة حديثاً.

٣. لا تختلف النخبة السياسية عن النخبة العسكرية في موقفها من بعض القضايا الهامة، والتي تعتبرها النخب خطرة على الجمهورية والعلمانية، فمختلف الأحزاب التركية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بما فيها حزب الرفاه، اقترعت لصالح إسقاط العضوية النيابية، عن النواب الأكراد في البرلمان التركي في آذار عام ١٩٨٤، وتم سوقهم إلى السجن بطريقة مخالفة لكل التعليمات والحصانات البرلمانية، وعلى مرأى ومسمع كل الأحزاب والمواطنين الأتراك.

٤. هناك عدم ثقة من قبل العسكر بالقيادات المدنية، ويصل ذلك ليس إلى عدم الثقة بمقدرة المدنيين على قيادة البلاد والحفاظ على أمنها ضد المخاطر، بل إلى أبعد من ذلك، الشك في إمكانية هذه النخبة المدنية في إدراك الأخطار المحدقة وحتى الشك في ولائها للوطن والأمة والنظام.

د- بعض حالات تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي:

١ -انقلاب ١٩٦٠

تميزت المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٣٨ بالاستقرار السياسي وكان سبب الاستقرار هو وجود أتاتورك "ولم يكن هنالك أية مشكلة، لا بالنسبة للجيش ولا بالنسبة للحكم، فقد كان هو كل شيء، فالجيش والحكم والتشريع والسياسة والإدارة والنظام، وبعبارة مختصرة: كان هو تركيا"[١]

---

[١] مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق، ص ٢٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعد وفاة أتاتورك، ومع مرور زمن قصير أصبح الجيش أشبه بمؤسسة ذات كيان خـــاص وقيادة مستقلة، تشرف وتراقب من بعيد تصرفات السلطة التنفيذية.

وفي ١٩٣٨/١١/١١، انتخب عصمت إينونو بالإجماع رئيساً للجمهورية، في اجتماع عقدتـه الجمعية الوطنية التركية لهذا الغرض، ولم يكن عصمت إينونو بعيداً عن أتاتورك، فقد لازمه طيلة حرب التحرير في الأناضول وحتى وفاته (١٩٣٨/١١/١٠).

لكن التصرف الذي يقرأ قراءات مختلفة هو تسليم مؤسسة الجيش إلـــى المارشـــال فـوزي شاقماق لا إلى الجنرال عصمت إينونو، ويعني هذا أن يستقل الجيش عن مؤسســات الحكـم الأخرى.

وبقيت رئاسة الجمهورية ورئاسة حزب الشعب الجمهوري بيد عصمت إينونو.

"ومنذ منتصف الأربعينات، بعد عدة سنوات من وفاة أتاتورك، بدأت تظهر بوادر الاهتمـــام بمجريات الأمور في البلاد من قبل سلك الضباط، ومنذ تلك الفترة، اصبح الجيش، ولعقد مـن الزمان، المشارك الفعال والدائم في الصراع السياسي في تركيا."[١]

وبدءاً من عام ١٩٤٥، انتقلت تركيا إلى مرحلة التعددية الحزبية والتـــي أقرهـــا البرلمـــان التركي، "ويشير بعض الكتاب الأتراك إلى مساهمة عوامل خارجية في هذا الأمـــر، حيـث يشيرون أحياناً، إلى أن زعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت إينونو، الذي كان يبحث بعـد الحرب العالمية الثانية عن طريق يقربه من الغرب، استجاب للنصـــائح التـــي قدمـــها لـــه الأمريكان والإنكليز، والقاضية بضرورة "توسيع الديمقراطية في تركيا، ويفترضون أن إدخال

---

[١] فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، مرجع سابق، ص ٤٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظام التعدد الحزبي ولبرلة الجو السياسي سوف يقدمان انطباعاً طيباً في الغرب، وبعضهم يرى أن لهذا العامل الدور الحاسم في هذه المسألة."[١]

وفي كانون الثاني ١٩٤٦، أعلن جلال بايار، وعدنان مندريس، وفؤاد كوبرلو، ورفيق كورالتان، عن تأسيسهم لحزب جديد أسموه، الحزب الديمقراطي، والذي مثل الأعضاء المعارضون داخل الحزب الجمهوري.

وفاز الحزب الديموقراطي في الانتخابات البرلمانية[٢]، مستغلاً حالة الاستياء الشعبي من الحزب الجمهوري، ومستغلاً أيضاً المشاعر الدينية لدى السكان، وانتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية، وعدنان مندريس رئيساً للوزراء، وقد سجل على هذا الحزب خلال فترة تسلمه مقاليد الحكم في تركيا على مدار عشر سنوات ما يلي:

١. السماح ببروز تيار ديني، وخاصة بين أوساط الفلاحين، عندما تساهل بممارسة هؤلاء لبعض الشعائر الدينية، وهذا ما كان أتاتورك قد منعه، ونستدل على ذلك عندما قام كل من بايار ومندريس بالاجتماع مع سعيد نورسي، (وهو زعيم احدى الطرق الصوفية الدينية)، واجريا معه محادثات مطوله، على أثرها، اقدما على إهدائه سيارة ليستخدمها في جولاته، وليشارك في الحملة الانتخابية عام ١٩٥٧"[٣] وبالتأكيد لصالح الحزب الديمقراطي.

٢. اعتماد مندريس سياسة اقتصادية جديدة تمثلت بمحاولته تطبيق الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) في المجالين الزراعي والصناعي، وفي هذا أيضاً مخالفة لمبادئ

---

[١] المرجع السابق، ص ٧.

[٢] فاز الحزب الديمقراطي بـ ٤٠٣ مقعداً من أصل ٤٨٢ مقعداً بينما حزب الشعب الجمهوري ٦٩ مقعداً.

[٣] فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، مرجع سابق، ص ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أتاتورك في السياسة الاقتصادية التي اعتمدها وهي سيطرة الدولة وتدخلها في الاقتصاد.

٣. أصيب مندريس بالغرور، واعتبر نفسه أنه اصبح مثل أتاتورك نتيجة فوزه الساحق عام ١٩٥٠، واتخذ العديد من الإجراءات والقوانين التي ساهمت في التضييق على الحريات العامة كالقانون الذي يجيز فيه مصادره معظم مكاتب ومؤسسات الحزب الجمهوري، وقانون ١٩٥٤ والذي منع فيه الصحفيين من التعرض لحياة المسؤولين الخاصة، وقانون آخر أعطي بموجبه الحق للحكومة بصرف أي عامل دون أن يكون له حق الاعتراض، وكان إصدار هذا القانون، لتطهير أجهزة الدولة والإدارة من اتباع الحزب الجمهوري.

٤. قيامه بمضايقة عصمت إينونو الذي كان لا يزال يلقى احترام العسكر.

تدخل المؤسسة العسكرية

يروي الضابط سيحان، وهو ضابط تركي لامع، لعب أدواراً بارزة ضمن نشاطات الجيش السياسية، أن فكرة الانقلاب العسكري على الحزب الديمقراطي، كانت قد نجزت في عقول الضباط منذ خريف ١٩٥٤، لكن إذا كان المطلوب الإطاحة بحزب متغطرس (الديمقراطي)، واحلال حزب آخر (الجمهوري)، فهذا الأمر لا يتفق مع الواقع، (والكلام للضابط سيحان)، ويضيف أيضاً: أن عصبة الانقلاب كانت تنوي التخلص من الأحزاب السياسية، وهذه وجهة نظر الضباط الراديكاليين، لكن الذين انضموا إليهم فيما بعد من الضباط المعتدلين، (معظمهم من انصار حزب الشعب الجمهوري)، فتحولت مع هذا الانضمام، فكرة الانقلاب إلى نقل السلطة إلى قبضة الحزب الجمهوري[1] ويعكس هذا الكلام حقيقة أن الجيش لم يكن بعيداً عن الحياة السياسية في تركيا آنذاك وأن هناك انقساماً بين تيارين داخل الجيش، وتيار راديكالي وطروحاته أقوى وأعنف من تيار محافظ يمثل مجموعة كبار الضباط الذي عاصروا أتاتورك ويتبنون أفكاره بشكل كامل. ومن قادة الانقلاب

---

[1] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يرجى الرجوع إلى فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، مرجع سابق، ص ٢٩، ٣٠، ٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجنرال جمال جورسيل الذي كان تحت إمرة عصمت إينونو في معركة إينونو ضد اليونانيين والكولونيل الب ارسلان توركش، المعروف بتعصبه للطورانية، والجنرال جمال مدان أوغلو، المعروف بكرهه للسياسة والسياسيين.

وفي ١٩٦١/٥/٢٧، قام العسكريون بالانقلاب، وتشكل مجلس الوحدة الوطنية برئاسة الجنرال جمال جورسيل، وكان الاتفاق بين عصمت إينونو وجمال جورسيل بسيطاً وواضحاً، تقدمون لنا انتخابات برلمانية بأسرع وقت ممكن، ونحن نقدم لكم منصب رئاسة الجمهورية، والتزم جمال جورسيل بهذا الاتفاق حرفياً."[١] وكأن الموضوع تبادل المصالح والمراكز السلطوية!

وبموجب هذا الانقلاب أصبح الجيش شريكاً فعلياً في الصراع السياسي في تركيا، والصحيح أنه تزعم الصدارة في هذا الصراع.

وهكذا نجد أن منظروا الأتاتوركية، قد اعتبروا أن ما قام به الجيش عام ١٩٦٠ هو ثورة شعبية، هدفها صيانة النظام السياسي، ودعامته الفكرية، الفلسفة الأتاتوركية، وتأكد هذا الاتجاه على صعيد الواقع بتعيين عصمت إينونو رئيساً للوزراء، والاعتماد على بعض الأتاتوركيين الأوائل لصياغة دستور جديد للبلاد (١٩٦١)[٢]، ويضاف إلى ذلك أن تلك النخبة المدنية قد التقت مع النخبة العسكرية الأتاتوركية ضد الجناح الراديكالي في الجيش.

وفي معرض حديثنا عن هذا الانقلاب وتقييمنا لادعاءات العسكر عن تصرفات وأعمال الحزب الديمقراطي، فإننا نجد أن الحزب الديمقراطي، لم يتنكر لمبادئ أتاتورك كما أتهم من قبل الانقلابين، فاتهامه بأسلمة النظام وتغييب مبدأ العلمنة (الأتاتوركي) كان غير صحيحاً

---

[١] المرجع السابق، ص ٥٣

[٢] عماد الجواهري، (محرر)، تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص ٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالحزب الديمقراطي تساهل مع بعض التصرفات للفلاحين المتدينين، عندما مارسوا بعض الشعائر الدينية وأراد من ذلك تحقيق هدفين.

أ- الحصول على أصوات هؤلاء في الانتخابات

ب- تطويق المد الشيوعي واليساري عبر تقوية الأيديولوجية الدينية الإسلامية.

واتهامه أيضاً بالخروج على مبدأ الدولنة، نرى أن تصرف مندريس كان للأسباب التالية:

أ- تعامل برد فعل على مرحلة حكم حزب الشعب الجمهوري والذي اعتمد مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ب- وجد أن الاقتصاد الحر يقربه من أوربا من جهة، ويحرك السوق الداخلية للقضاء على الأزمات الاقتصادية الموجودة والمتراكمة في الاقتصاد التركي، وما حققه مندريس من تقدم ونمو اقتصادي شاهد على صحة سياسته الاقتصادية، إذ ليس المهم تحقيق نمو اقتصادي في نظر العسكر، بقدر ما هو مهم أن مبدأ أتاتورك قد خرق ونسف، ولو أن إعمال مبدأ آخر أو سياسة اقتصادية أخرى، ستدر على تركيا بالخير والنمو الاقتصادي.

٢- انقلاب ١٩٧١

مقدمة:

مدد قادة انقلاب ١٩٦٠ موعد الانتخابات النيابية ، رغم اقرار الدستور الجديد ، ووعودهم بأن هذه الانتخابات ستكون بعد أيام قليلة من إقراره، وكان الدافع لهذا التمديد ، هو الانتهاء من زعماء العهد البائد من قادة الحزب الديمقراطي، وكي لا تكون محاكمتهم ورقة بأيدي القوى السياسية التي ستخوض الانتخابات النيابية، وبعد صدور الأحكام القضائية في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٦١/٩/١٥م، عن محكمة (ياسي آضـــا) [١]، أعلـن عـن الانتخابـات الجديـدة فـي ١٩٦١/١٠/١٥ م[٢].

في السادس عشر من أيلول لعام ١٩٦١ ، تم التوقيع على وثيقة يلتزم بموجبها قادة الأحزاب بما يلي:

١-عدم إحياء ذهنية الحزب الديمقراطي المنحل.

٢-احترام مبادئ اتاتورك الأساسية ، احتراما كلياً.

٣-عدم اللجوء إلى سياسة التفرقة بين فئات الشعب التركي الواحد ، واستغلال النفوذ في الحكم.

٤-عدم التعرض لأحكام محكمة (ياسي آضا) في الحملات الانتخابية.

٥-على أي حزب يفوز بالانتخابات ويتسلم مقاليد الحكم، أن يعمل للصالح العام وليس لصالح أنصاره ومحازبيه.

٦-على جميع الأحزاب السياسية أن تحارب المبادئ والدعوات المتطرفة من يمينية عرقية أو يسارية أممية.

---

[١] كانت الأحكام الصادرة عن محكمة (ياسي آضا) على الشكل التالي:

١- حكم الإعدام وبطال:

- رئيس الجمهورية جلال بايار
- رئيس الحكومة : عدنان مندريس
- وزير الخارجية : فطين رشدي زورولو
- وزير المالية : حسن بولاتكان

٢- السجن المؤبد :

- رئيس الجمعية الوطنية : رفيق كورالتان.
- قائد الجيش السابق: الجنرال اردلهون
- تسعة قادة آخرين .

٣- السجن لمدة تتراوح بين عام وخمسة عشر عاماً : وطالبت باقي المتهمين ،

مصطفى الزين «اتاتورك وخلفاؤه» مرجع سابق ، ص ٣٠٨

[٢] نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧-على الحكم والمعارضة أن يتصارعا ضمن الأطر والأساليب البرلمانية الديمقراطية[١]. وتتجسد في هذه المبادئ ، أفكار وعقائد العسكر وحدود لا يمكن لأي حزب تجاوزها (نظرياً) . واشترك في هذه الانتخابات أربعة أحزاب هي:

١- حزب الشعب الجمهوري.

٢- حزب العدالة.

٣- حزب تركيا الجديدة.

٤- حزب الفلاحين الجمهوري.

والجديد هنا دخول حزب العدالة والـذي يعتـبر الوريـث الأيديولوجـي للحـزب الديمقراطي حيث أسّس هذا الحزب على يد الجنرال المسرح على يد الانقلابيين (غومـوش بالا) رغبة منه في إعادة الاعتبار للضباط الذين تم تسريحهم من الجيـش ، وأهـداف هـذا الحزب هي نفس أهداف الحزب الديمقراطي المنحل، وانضم أنصار الحزب الديمقراطي إلى حزب العدالة ، وكان أبرز من عاد من هؤلاء النائب السابق (سعد الدين بلفتش، وسـليمان ديميريل) . [٢]

وفاز نتيجة الانتخابات حزب الشعب الجمهوري بـ ١٧٣ مقعداً وحزب العدالة بـ ١٥٨ مقعداً وحزب تركيا الجديدة بـ ٦٥ مقعداً وحزب الفلاحين الجمهوري بـ ٥٤ صوتـاً.

---

[١] نفس المصدر السابق ، ص ٣١٠

[٢] Szyliowicz, Joseph S. The Turkish Elections: 1965, The Middle East Journal: vol. 20, no. 4, Autumn 1966.p476

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكلف انونو زعيم الحزب الجمهوري بتشكيل حكومة جديدة وانتلف مع حزب العدالة المعارض العنيد له في الحكومة الجديدة الأولى بعد الانقلاب.

وانتخب الجنرال جمال جورسيل كأول رئيس للجمهورية بعد الانقلاب (١٩٦٠) وكان العسكر قد فرضوا الائتلاف بين حزبي الشعب الجمهوري وحزب العدالة، الذي لم يستمر، فقدم اينونو في أيار ١٩٦٢ استقالته ، وكلف من جديد بتشكيل حكومة جديدة ، فأتلف مع حزب الفلاحين الجمهوري.

وفاز في انتخابات ١٩٦٥ حزب العدالة بأكثرية ٥٣% من الأصوات وكلف زعيم الحزب آنذاك سليمان دميريل بتشكيل الحكومة الثالثة (بعد الانقلاب).

وكان جودت صوناي رئيس هيئة أركان الجيش، قد أطلق تحذيراً إلى الأحزاب السياسية من أجل لجم تصرفاتها، تلك التصرفات التي تؤدي إلى تقسيم البلاد، وإبعاد الشعب عن الجيش، وبديهي فإن هذا التحذير موجه لحزب العدالة، [١] الذي بدأت قاعدته الشعبية تزداد وخاصة بين جماهير الفلاحين، وحتى بعض مؤيدي انقلاب ١٩٦٠ [٢].

توفي الرئيس جورسيل عام ١٩٦٦ ، وانتخب قائد الجيش، الجنرال جودت صوناي، كرئيس جديد للجمهورية التركية، واستمر حزب العدالة في ترأسه الحكومة حتى عام ١٩٦٩ موعد الانتخابات النيابية، والتي جرت في عام ١٩٦٩ ، حيث أسفرت عن فوزه بأكثرية نسبيّة لحزب العدالة بلغت ٤٦% من أصوات الناخبين[٣].

كانت تلك الظروف التي هيئت لانقلاب ١٩٧١ ، أما أسباب الانقلاب المباشرة فيمكن أن نوردها بما سيأتي:

---

(١) Szyliowicz, Joseph S. Elites and Modernization in Turkey, in: Frank Tachau (ed.) Mass, 1975, p.52

(٢) Joseph S, Szyliowicz, The Turkish Elections , p. 476

(٣) مصطفى الزين ، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق ، ص ٣١٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكل ديميريل حكومته الثانية جراء انتخابات ١٩٦٩، بالائتلاف مع الأحزاب السياسية الصغيرة ، ونتيجة التراكمات السابقة من الفوضى والاضطرابات والانقسامات داخل تلك الأحزاب، وداخل حزب العدالة على وجه التحديد ، حيث أسس ما سمي بالمحافظين في حزب العدالة ، حزباً جديداً أسموه الحزب الديمقراطي ، لجمع أنصار الحزب الديمقراطي المنحل [١]، وترافقت تلك الانقسامات مع تظاهرات عمالية طالبت بزيادة الأجور وتحسين المستويات المعاشية [٢]، وصدامات عنيفة بين الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي ، وهجرة الفلاحين إلى المدن الرئيسية [٣]، واضطرابات حزيران ١٩٧٠، العنيفة بين ٧٠ ألفا من العمال مقابل أعداد كبيرة من البوليس والجيش في مدينة استانبول.

وكانت القشة التي كسرت ظهر البعير كما يقال هو خطف أربعة جنود أمريكيين من قبل بعض الشباب الأتراك من مكان قريب من قاعدة أمريكية في (قونيه) [٤].

هذه الأعمال والتسيب الأمني صورت أجهزة الأمن على أنها عاجزة عن ضبط الأمن والاستقرار .

وتوج ذلك بتوجيه إنذار إلى سليمان ديميريل من قبل الجيش في آذار ١٩٧١ طلب فيه الجيش إعادة الهدوء والنظام إلى البلاد [٥]، لكن ديميريل رفض الإنذار وتقدم باستقالته وخلفه نهاد ايريم بحكومة جديدة .

---

(١) Joseph .S, Szyliowicz, Elites and Modernization, P,58

(٢) مصطفى الزين ، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق ، ص ٣١٤

(٣) المرجع سابق ، ص ٣٠٤

(٤) حسن فؤاد ، الأزمة الدستورية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ، ٢٥ ، تموز ١٩٧١.

(٥) مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، مرجع سابق ، ص ٣١٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان ذلك مقدمة لإعلان الجيش الأحكام العرفية في إحـدى عشـر مدينـة تركيـة وبموجبها أطلقت يد الجيش في اتخاذ ما يراه من إجراءات لحفظ الأمن، وقد تم تسجيل بعض الملاحظات على هذا الانقلاب (تمييزاً له عن غيره)

١-في انقلاب ١٩٧١ ، تضمن إنذار الجيش صراحة الطلب من الحكومة التركيـة آنـذاك العودة إلى مبادئ اتاتورك ، وفي حال عدم تطبيقها فإن الجيش سيتدخل بموجب المـادة (٣٥) من قانون المهام الداخلية لهذا الجيش ، والتي تعطي له الحق بـالتدخل إذا كـانت الديمقراطية والجمهورية معرضتان للخطر[١]، وهي ذات الأسباب التي تدخل بموجبـها العسكر في انقلاب ١٩٦٠.

٢-يعتبر إنذار ١٩٧١/٣/١٢ ، بمثابة ضربة قوية للأحزاب السياسية ، رغم أنها لم تشـكل تهديداً للجيش ولا للعلمانية.

٣-قد يكون الانقسام داخل صفوف قادة الجيش بين راديكاليين ومحافظين، كما حصل بيـن عامي ١٩٥٤-١٩٦٠ ، سبباً في الانقلاب، وبديهي القول أن الغلبة للتيار المحافظ داخـل الجيش ، ويكفي أن نشير إلى أنه وفي ١٧-١٨/٣/١٩٧١ سرح حوالي مئـة ضـابط بحجة عدم إطاعة الأوامر وقلة الانضباط [٢]وحتى بعد نجاح الانقلاب جـرت محاكمـة مجموعة تعدادها حوالي (٢٥٦) شخصاً من بينهم (٧٣) ضابطاً (ربيع ١٩٧٣) ، وفـي عام ١٩٧٤ أيضا حوكم حوالي (٣٣) ضابطاً بتهمة تشكيل تنظيم سري تحت اسم منظمة الضباط الثوريين [٣].

---

[١] محمد نور الدين ، قبعة وعمامة، مرجع سابق ،ص ١٠٩

[٢] فلاديمير دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، ترجمة يوسف الجهماني، دارا حوران ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٥٢

[٣] نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- تم التحضير لانقلاب ١٩٧١ ، بشكل أفضل من انقلاب ١٩٦٠ من جهة أن كبار القادة في الجيش ، اصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الحاكم ، وخاصة من الناحية الأيديولوجية [١].

٣- انقلاب ١٩٨٠

لم تتوقف الانقلابات عند انقلاب ١٩٧١، وجاء انقلاب ١٩٨٠ ليضيف انقلابا جديداً في تاريخ تدخل العسكر في النظام السياسي التركي . ولا يمكننا رصد تدخل العسكر في ١٩٨٠/٩/١٢ إلا بالعودة إلى السنوات التي أعقبت انقلاب ١٩٧١، والأحداث التي برزت خلال هذه المرحلة.

فبعد انقلاب ١٩٧١ مباشرة، وضع الجيش يده على السلطة عبر وزارة مؤلفة من وزراء تكنوقراط مدنيين، استمروا في إدارة شؤون البلاد حتى شهر تشرين الأول عام ١٩٧٣م. [٢]

وفي ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، جرت انتخابات نيابية عامة جديدة في البلاد، وتنافس في هذه الانتخابات ثمانية أحزاب ، وكانت نتيجة الانتخابات عدم حصول أي حزب من الأحزاب المتنافسة على أغلبية المقاعد. [٣]

---

[١] تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مجموعة باحثين ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٧

[٢] مصطفى الزين ، أتاتورك وخلفاؤه ، مرجع سابق ، ص ٣١٥

[٣] كانت نتائج الانتخابات على الشكل التالي:

حزب الشعب الجمهوري:	١٨٥ مقعداً.
حزب العدالة	١٤٩ مقعداً.
الخلاص الوطني	٤٨ مقعداً.
الحزب الديمقراطي القديم	٤٥ مقعداً.
حزب الثقة الجمهوري	١٣ مقعداً.
حزب العمال القومي	٣ مقاعد.
حزب الوحدة التركية	مقعد واحد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ظل نتائج الانتخابات الآنفة الذكر، لم يكن ممكناً تشكيل حكومة جديدة، إلا بعد مضي ثلاثة اشهر، حيث تحالف حزب الشعب الجمهوزي مع حزب الخلاص الوطني، برئاسة بولنت أجاويد[١] ، ولم يمضي وقت حتى تقدم أجاويد باستقالته (١٩٧٤/٩/١٨) بسبب انهيار ائتلافه ، وهذا أمر منطقي بسبب التناقض البيّن بين حزبه وحزب الخلاص الوطني (علماني – ديني).

وبعد ستة أشهر تقريباً، شكل سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة حكومة جديدة، بالائتلاف مع حزب الخلاص الوطني وحزب العمل القومي، وعندما شعر بعجز حكومته الائتلافية طلب من الجمعية الوطنية إجراء انتخابات نيابية جديدة، قبل موعدها بأربعة أشهر أي في شهر حزيران ١٩٧٧ [٢]، وتفوق حزب الشعب الجمهوري بشكل نسبي على باقي الأحزاب بنتيجة هذه الانتخابات.

كلف أجاويد بتشكيل حكومة جديدة ، "وحدد مهمة حكومته بثلاثة أهداف :

١- وضع حد للعنف. ٢- تصحيح الوضع الاقتصادي وإرساءه على أسس متينة.

٣- اتباع سياسة خارجية نشطة تستهدف تسوية المشاكل الإقليمية العديدة المعلقة.

لكنه لم يكن من السهل حل المشاكل التي ورثتها حكومته، حيث كان وضعاً أشبه بالكارثة، وربما كان اخطر وضع مرت به البلاد منذ قيام الجمهورية في (١٩٢٣). فقد زاد

---

[١] بولنت أجاويد ، كان قيادي شاب في هذا الحزب ، وتمكن من انتزاع قيادته ، وأعطاه زخماً جديداً، وطبعه بطابع اشتراكي معتدل ، أما حليفه في الحكومة حزب الخلاص الوطني ، فهو حزب حديث النشأة ، تزعمه نجم الدين أربكان، والحزب ذو نزعة وميول دينية إسلامية. وتتلخص أهدافه في الغاء نظام العلمنة ، وإعلان الإسلام دينا رسميا للدولة، ولقيت شعاراته ودعواته آذاناً صاغية بين صفوف الفلاحين.

[٢] حصل حزب الشعب الجمهوري على ٢١٣ مقعداً بينما حصل حزب العدالة على ١٨٩ مقعداً، وحزب السلامة الوطني على ٢٤ مقعداً، وحزب العمل القومي على ستة عشر مقعداً، وحزب الثقة الجمهوري على ثلاثة مقاعد ، والحزب الديمقراطي على مقعد واحد ، وأربعة مقاعد للمستقلين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في عهد ديميريل وحلفاؤه بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ التضخم ، وتـــرك الوضـــع المـــالي لمؤسسات الدولة يتدهور بصورة لم يسبق لها مثيل من قبـــل، وأهمـــل التمويـــل الداخلـــي للاستثمارات لصالح سياسة الديون الخارجية قصيرة الأجل التي قادت تركيا إلى الإفلاس فـــي عام ١٩٧٧م" [١].

في تشرين الأول عام ١٩٧٩ جرت الانتخابات الفرعية ، وفاز حزب العدالة بفـــارق خمسة أصوات على حزب الشعب الجمهوري، وهذا ما ولد لدى أجاويد شعوراً بفقد الثقة مـــن قبل ناخبيه ، فقدم استقالة حكومته، كلف سليمان ديميريل على أثر ذلك بتشكيل حكومة جديدة من قبل الرئيس التركي فخري كوروتورك، وأعلن في ١٢ تشرين الثاني عن تشكيل حكومـــة أقليّة من ٢٩ وزيراً من الأعضاء البارزين في حزب العدالة[٢]، مع وعـــد مـــن الحزبيـــن (السلامة الوطني والعمل القومي) بمنحه الثقة رغم عدم مشاركتهما فـــي الحكـــم، وبـــالفعل، حصل ديميريل على الثقة اللازمة من الجمعية الوطنية لحمل أعباء الحكم بمفرده كي يضمـــن لنفسه حرية التحرك ، واتخاذ القرارات الهامة لمجابهة مشاكل البلاد، وفي طليعتها مشـــكلة موجة العنف والإرهاب بين اليسار واليمين ، ومشكلة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار [٣].

وكرد فعل على هذه الإشكالات والعنف ، فرضت الحكومة الأحكام العرفية في كانون الأول ١٩٧٨ على ثلاثة عشر إقليما، وفي عام ١٩٧٩ زاد عددها ليصبح تسعة عشر إقليمـــا ولم يبد أجاويد تعاوناً مع ديميريل في مجال اتخاذ إجراءات رقابية على الصحافة بذريعـــة أن ذلك سيؤثر على الحريات العامة في البلاد [٤].

---

[١] نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، منذ ١٩٤٥ ، صبرا للطباعة والنشر، ، ط١ ، ١٩٨٦، ص ٤٥

[٢] محمد السعيد إبراهيم، حكومة ديميريل وأبعاد الهدنة التركية ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٩ ، كانون الثاني ١٩٨٠، ص ١٦٥

[٣] مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه ، مرجع سابق، ص٣٢٣.

[٤] New York Times , Dec28 , 1979,P.3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي عام ١٩٨٠ وصلت رسالة علنية من الجيش الى الرئيس كوروتورك تليت علناً وتضمنت دعوة الأحزاب السياسية إلى التوحد لحل مشاكل البلاد وأن الجيش سيمارس حقه الدستوري في التدخل إذا لم تحل هذه المشاكل وكان ذلك مقدمة لانقلاب ١٩٨٠/٩/١٢م.

ونذكر أسباب انقلاب ١٩٨٠ وفق ما جاء في البيان العسكري رقم (١) للانقلابيين ، الذي أذيع صباح ١٩٨٠/٩/١٢ ، بالتوقيت المحلي التركي.

١-عجز الدولة وأجهزتها الرئيسية عن العمل.

٢-امتلاء الهيكل الدستوري بالتناقضات.

٣-تعنت الأحزاب السياسية في مواقفها وافتقارها إلى الإجماع الضروري. لحل مشكلات البلاد.

٤-وكنتيجة لما سبق ، ازدادت أنشطة القوى الانفصالية.

٥-وكذلك فقدان الأمن وتهديد ممتلكات المواطنين.

٦-ازدهار الرجعيين وأصحاب العقائد المنحرفة على حساب الأتاتوركية الكمالية، وقيام هؤلاء بالهجوم على كل جوانب المجتمع.

ومن قراءتنا لهذه الأسباب كما وردت نصل إلى النتائج التالية:

أن تبريرات هذا الانقلاب التي روج لها العديد من الكتاب والصحفيين، كالحد من إزهاق الأرواح، ومنع الإرهاب، ووضع حد للصراعات الحزبية، أو التخوف من انقلاب عسكري من جانب صغار الضباط [1]. لم تكن صحيحة، والصحيح في نظرنا هو أن الجيش وجد نفسه أمام معطيات جديدة تمثلت في بروز تيارات سياسية جديدة وهي التيار الإسلامي الذي مثله حزب الخلاص الوطني وتيار يساري متطرف (حزب العمل الوطني)، وطالما أن

---

[1] امثال (فيروز أحمد ، مصطفى الزين، الصحافة الغربية ، ...)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تلك الأحزاب ستدخل اللعبة السياسية عبر الانتخابات (الديمقراطية)، فإن منعها من العمل السياسي لا يكون إلا بإلصاق تهم الخيانة أو الإرهاب أو الرجعية بها، كما ذكر ذلك صراحة كنعان ايفرين في مؤتمر صحفي له في ١٩٨٠/٩/١٦ " من أنه لو لم يتم التدخل ، لكانت القوى السرية والخائنة قد تسللت إلى القوات المسلحة أيضا ، ومضت لتشيع الفرقة فيها خلال سنوات قليلة، " ثم أن الجيش بسلبيته أحيانا وبتخطيطه وافتعاله للأحداث ساهم بوجود قلاقل وأعمال عنف وغير ذلك ، كما حصل في مذبحة عيد العمال في ١٩٧٧/٥/١ التي راح ضحيتها (٣٦) قتيلاً[١] وكذلك تدريب فرق من الشباب الكوماندوز في معسكرات الجيش لمجابهة الخونة (الإسلاميين – اليساريين المتطرفين) على حد زعم الجيش[٢].

وبذلك تحقق للانقلابين العسكر ما يلي:

١. السيطرة على الفعاليات والمؤسسات والنقابات اليسارية وخاصة التنظيم النقابي (ديسك)، وهو التنظيم النقابي الوحيد في تركيا الذي يتسم بطابع سياسي.
٢. العودة إلى الأيديولوجية الكمالية بمبادئها الستة.
٣. وضع حد لتنامي الحركات الإسلامية وفكرة الإحياء الإسلامي، والتي أسماها كنعان ايفرين (الخطر المتنامي على الجمهورية الكمالية).
٤. إيجاد المناخ السياسي الملائم لتنفيذ السياسات الاقتصادية المقترحة عبر أبعاد الأحزاب السياسية ذات النزاعات المعادية لمبادئ العلمانية مثل (حزب العمل الوطني ، وحزب الخلاص الوطني)، وتم إقصاء الأول بحجة ، أنه مخالف للدستور ، والثاني بتهمة الخطر المتنامي والذي يؤثر على العلمانية).

---

[١] عوني عبد الرحمن السبعاوي، (محرر)، تركيا بين الصفوة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥

[٢] نفس المرجع السابق ، ص ٢٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- أزمة ١٩٩٧

تعتبر أزمة ١٩٩٧ ، انقلاباً قاده الجيش التركي ضد حزب الرفاه، الذي مثّل بـــروز الإسلام السياسي على الساحة السياسية التركية كعامل فاعل فيها، صحيح أن هذا الانقـــلاب حدث عام ١٩٩٧ ، لكن الصحيح أيضا هو أن هذا العمل يرتبط بمسألتين اثنتيـــن، وتشـــكل الأولى سبباً ومدخلاً للثانية، الإسلام كمسألة دينية في تركيا، ثم الإسلام السياســـي، وتعـــود المسألة الأولى في جذورها إلى فترة اعتماد العلمنة كبديل عن الإســـلام علـــى يـــد النخبـــة العلمانية بقيادة مصطفى كمال منذ عام ١٩٢٣ وحتى أيامنا هذه .

ولو تتبعنا في عجالة مقدمات بروز الإسلام السياسي في تركيا لوجدنا الأتي:

أوجد أتاتورك منذ أن ألغى الخلافة الإسلامية (١٩٢٢)، وحتى (١٩٣٨) الركـــائز الأساسية لمجتمع علماني ، أوروبي التوجه، واعتبر أن شرط قبول الغرب لتركيا هو التخلي عن الإسلام، وكرس ذلك في الدستور والقوانين والمؤسسات وبالتالي فهم اتاتورك أن العلمنة تعني استئصال الدين من المجتمع ، وبعد وفاته خلفه عصمت اينونو الذي عمل كسلفه علـــى محاربة الاتجاهات الدينية ، واستمرت بنفس النهج حامية الكمالية والعلمانيـــة فـــي تركيـــا، المؤسسة العسكرية ، إلى يومنا هذا .

وبدءاً من عام ١٩٤٥، عندما ظهر نظام تعدد الأحزاب ، نجد أن بعـــض الأحـــزاب وطمعاً في أصوات الناخبين ، قدمت تنازلات عن العلمانية المتشددة، وتساهلت في مواقفـــها مع الإسلام ، وحتى أن بعض النواب تجرأ صراحة بالطلب بتعليم الدين في المدارس، وكذلك بحرية العبادة.

وعندما جاء الحزب الديمقراطي لم يتخل عن مبادئ اتاتورك ، بل اجتهد فيها ، وكان أحد أسباب نجاحه في الانتخابات ، استغلال العامل الديني وظهوره بمظهر المتســـامح مـــع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشعب التركي في معتقداته وسمح بالأذان باللغة العربية، وببعض الدروس الدينية في المدارس، وبإذاعة بعض البرامج الدينية في الإذاعة ، لذلك سميت فترة حكم الحزب الديمقراطي بفترة (الإحياء الإسلامي) ، وعارض حزب الشعب الجمهوري، الذي تقوده صفوة من المدنيين والعسكر، التي كانت تحتقر الشعب [١]، تصرفات وممارسات الحزب الديمقراطي.

وعندما جاء انقلاب ١٩٦٠ ، والذي كان في جوهر أسبابه هو وضع حد للدور، الذي يمكن أن يلعبه الإسلام بعد عشرة سنوات من فترة تولي الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠) ، أدرك الانقلابيون دور الإسلام في الحياة اليومية، واستخدامه كأيديولوجية لسياسة الدولة ، من أجل دفع برامج إصلاحاتهم الراديكالية من جهة، ولإبقاء الدين بعيداً عن أيدي المحافظين والرجعيين وأحزابهم السياسية كما يسمونها.

ونستدل على صحة ما نقول، ما قاله الجنرال جمال جورسيل رئيس الدولة، خلال جولاته في الأقاليم التركية، مؤكداً على قدسية الدين وضرورة احترامه، وحمّل مسؤولية الموقف السلبي من الإسلام، لأولئك الذين شرحوا الإسلام بصورة سلبية، وكأن المطلوب تفسير القرآن والإسلام بما ينسجم وعلمانية اتاتورك !

ظهور الإسلام السياسي :

شكلت المرحلة الممتدة من عام ١٩٤٥ ولغاية عام ١٩٧٠ مقدمات ظهور الإسلام السياسي، وكما ذكرنا سابقاً كان السبب في ظهورها هو استغلال الإسلام من قبل الأحزاب السياسية كورقة انتخابية ، وليس لغاية تنميته .وكانت البدايات مع حزب النظام الوطني الذي

---

[١] عبد الكريم كامل، (محرر)، تركيا بين الصفوة ، مرجع سابق ، ص ١٣١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسسه نجم الدين أربكان [١] في ١٩٧٠/١/٢٦م، حيث أعلن صراحة أن هذا الحزب سيعتمد المبادئ الإسلامية وكانت مبادئه ترتكز على :

١-التشديد على أن الإسلام أساس ومصدر الحياة والنظام.

٢-الإسلام شرط تحرر كل دول العالم الثالث بما فيها تركيا.

٣-يتعارض الحزب مع المفهوم العلماني التقليدي للدولة.

وأشار في برنامجه إلى الرغبة في توطيد العلاقات مع الدول التي تعتبر قريبة من تركيا تاريخياً وثقافياً ، والمقصود هنا الدول الإسلامية والعربية.

لكنه أغلق عام ١٩٧١ بقرار من المحكمة الدستورية، على اعتبار أنه قد خرق قانون الأحزاب، الذي يقضي بالالتزام بمبادئ العلمانية الأتاتوركية، وباعتباره أول حزب إسلامي ترك أثرا كبيراً في الأناضول، لكونه أول حزب يعلن صراحة تبنيه الإسلام، وكذلك للقاعدة المناطقية الشعبية التي تركها.

وفي عام ١٩٧٢ ، أعلن عن تأسيس حزب جديد تحت اسم حزب السلامة الوطني وتزعمه سليمان عارف ايمري بالتنسيق مع أربكان ، وكان كسابقه قد تبنى الإسلام، لكنه لم ينتقد العلمانية، وحصل في انتخابات ١٩٧٣ على ٤٩ مقعداً ، (ثالث حزب بترتيب الأصوات في الانتخابات البرلمانية).

ودخل هذا الحزب في ١٩٧٤/١/٢٦ بائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري وشكل آنذاك بولنت أجاويد الحكومة، واستلم أربكان نائب رئيس الوزراء.

---

[١] نجم الدين أربكان : بدأ عمله السياسي من خلال جبهة الشرق الأعظم بزعامة نسيب فاضل، وانشق عنه فيما بعد ، وفي الستينات ، كان من النشطاء في حزب العدالة، عين أميناً عاماً لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية، عرف بميوله الإسلامية المعارضة للعلمانية الأتاتوركية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبين عامي ١٩٧٥-١٩٧٨ ائتلف مع حزب العدالة (سـليمان ديمـيريل) لتشـكيل حكومة جديدة ولمرتين (١٩٧٥-١٩٧٧)، (١٩٧٧-١٩٧٨) .

وبعد انقلاب ١٩٨٠ تمت محاكمة أربكان مع ٢٤ عضواً من حزبه، بتهمة تحقيـق مآرب سياسية عبر الدين، وذلك بالاستناد الى المادة ٣ [١]، من قانون العقوبات التركي.

وفي عام ١٩٨٣ أعلن عن تأسيس حزب الرفاه ، الذي يعتبر امتداد لحزب السـلامة الوطني، الذي حظر نشاطه بعد انقلاب ١٩٨٠/٩/١٢ ، وتسلم أربكان زعامته عـلم ١٩٨٧ ، وحصل الحزب في انتخابات عام ١٩٩١ ، على ١٧% من أصوات الناخبين.

برنامج حزب الرفاه :

يعتبر حزب الرفاه امتدادا لحزب السلامة الوطنـي " فـهو إسـلامي المنطلقـات والتوجهات، يدافع عن مجتمع تحكمه القيم الإسلامية ، وعن دور لتركيا منسجم مع ماضيـها الإسلامي"[٢] لكن ما يميز هذا الحزب عن غيره من الأحزاب الإسلامية في العالم العربـي – والإسلامي، هو أن زعيمه ليس رجل دين كالخميني في إيران ، (مثلاً).

ويقع برنامجه تحت عنوان النظام العادل ، وسمي بالعـادل دلالـة علـى الخلفيـة الإسلامية، والسبب في ذلك تخوفه من النظام التركي، حيث الدستور والقوانين التـي تمنـع استخدام عبارات لها طابع ديني، وسنعرض لبعض مواقف هذا الحزب من العلمانية والمسألة الكردية والسياسة الخارجية:

---

[١] تنص المادة ٦٣ – عقوبات على " كل من يحرض الشعب على أعمال مخلة بأمن الدولة، أو يدفع المواطنين إلى عصيان القوانين والأنظمة العلمانية بحجة أن النظام العلماني يسيء إلى المقدسات الدينية، يعاقب وفقاً للقوانين المرعية.

[٢] صحيفة الدستور، عمان، العدد ، ١٩٩٦/١٢/٢٨ ، ص ٢٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موقفه من العلمانية: العلمانية التي يدعو إليها الرفاه، هي ذات العلمانية المعتمدة في الغرب، والتي تعني عدم تدخل الدولة في شؤون الكنيسة، وكذلك عدم تدخل الكنيسة في شؤون الدولة ، والحرية في ممارسة الشعائر الدينية، وليس إلزام اتباع الديانات بترك دينهم.

وينتقد أربكان الديمقراطية المزيفة للكمالية، ووصفها بأنها نظام تسلط .[1] ودعا أربكان إلى اعتماد نظام اقتصادي عادل، بعيداً عن ضغوط الصهيونية والرأسمالية العالمية الذين تطال مؤامراتهم كل الدول الإسلامية ، والحل في نظره، هو إقامة السوق الإسلامية المشتركة كبديل للسوق الأوربية المشتركة ، أما موقفه من المسألة الكردية، فقد اعترف لهم بالحقوق الطبيعية ضمن الحدود الثقافية كالسماح لهم بالتحدث بلغتهم والتعليم أيضا بلغتهم ، وهو ضد تشكيل كيان سياسي أياً كان اسمه (فدرالي أو غيره) وحقيقة الأمر ، فالرفاه تعامل مع هذا الموضوع في الإطار السياسي واتفق مع العلمانيين الكماليين في اكثر من موقف .

أما موقف الحزب من السياسة الخارجية فقد أعلن جملة من الأهداف تتلخص بـ :

١-تشكيل منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية ، بين الدول والشعوب الإسلامية، بهدف جعل العالم الإسلامي كتلة واحدة.

٢-تشكيل منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية.

٣-تشكيل منظمة واتحاد السوق المشتركة للدول الإسلامية.

٤- إيجاد وحدة نقد مشتركة للدول الإسلامية (الدينار الإسلامي)

٥-تشكيل منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية .

وتبقى هذه الأهداف الخمسة في إطار الطموح النظري، ويمكن تحديد الخطوط الأساسية لسياسة الرفاه ، على الصعيد الخارجي كما يلي:

---

[1] محمد نور الدين ، قبعة وعمامة، مرجع سابق ، ص ٦٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-تقارب وتكامل مع العالم الإسلامي.

٢-معارضة التكامل مع أوربا.

٣-معارضة أي تقارب مع إسرائيل[١].

أربكان رئيساً للحكومة

في ٢٤ كانون الأول عام ١٩٩٥ ، خاض حزب الرفاه الانتخابات البرلمانية، حيث حصل بنتيجتها على ١٥٨ مقعداً (الأول)، بينما حزب الطريق القويم (١٣٥) مقعداً، وحزب الوطن الأم (١٣٣) مقعداً، وعلى الرغم من فوز الرفاه بالمركز الأول بين الأحزاب المتنافسة، لم يكلف الرئيس سليمان ديميريل زعيم حزب الرفاه بتشكيل الحكومة، خارقاً بذلك الأعراف السائدة في تركيا، فالمعروف أن من يفوز بأغلبية المقاعد النيابية ، يكلف بتشكيل الحكومة ، وعندما سئل ديميريل عن سبب عدم تكليف أربكان، أجاب بأن الدستور التركي لا يلزمه بذلك.

ولم تستطع تانسوتشيلر التي كلفت بتشكيل الحكومة الجديدة (حزب الطريق القويم) تشكيل الحكومة، وكلف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة، ورغم أن أربكان قد عدّل من شعاراته ومواقفه أثناء الحملة الانتخابية ، كتأكيده بأنه لا يرغب بإلغاء العلمانية، وأن اتفاقية الوحدة الجمركية ليست عبودية لأوربا [٢]، وتنازله أيضا عن رئاسة الحكومة[٣] لم يقبل يلماظ الائتلاف مع أربكان، ويبدو أن هناك اتفاقاً بين (يلماظ وتشيلر وديميريل والمؤسسة العسكرية) لإبعاد أربكان عن الحكم.

---

[١] المرجع السابق، ص٨١-٨٢

[٢] صحيفة الأسواق ، عمان ، العدد، ١٣/٧/١٩٩٦م.

[٣] صحيفة الرأي ، عمان، العدد ، ١٣/٧/١٩٩٦م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وشكلت أول حكومة بعد مداولات عديدة بين يلماظ وتشيلر في ١٩٩٦/٣/١٢ ، وأثار الرفاه لإفشال هذا الائتلاف قضايا الفساد والتجاوزات ضد تشيلر ويلمـــاظ [١]، لكـن هـذه الحكومة لم تستمر، وبعد مشاورات بين ديميريل وتشيلر ويلماظ وإسماعيل حقي رئيس هيئـة الأركان ، كلف أربكان بتشكيل الحكومة الجديدة بالائتلاف مع تانسو تشيلر [٢]، شريطة ترأسه الحكومة وتنازله عن الوزارات السيادية لحزب الطريق القويم (كالخارجية والدفاع) فكـانت حصته ٢٠ وزيراً وحصة تشيلر ١٧ وزيرا.

ويرى بعض المهتمين في الشأن التركي أن تشيلر لم تكن لتقبـــل فـــي مثـل هـذه المشاركة مع أربكان، لولا رغبتها في التخلص، مما أثـــير ضدهـا مـــن عمليـات فســاد وتجاوزات[٣].

إجراءات أربكان كرئيس للحكومة التركية وأزمة ١٩٩٧

على صعيد الممارسات السياسية العملية لأربكان بوصفه زعيمـاً لحـزب الرفـاه ورئيساً للحكومة، نجد أنه ومنذ استلامه رئاسة الحكومـة فـي ١٩٩٦/٦/٢٩، بقيـت تلـك الشعارات والمبادئ والأهداف جانباً، واعتمد أربكان سياسة تجانب أو تتعارض أو تلغي مـا طرحه من أهداف وبرامج.

صحيح أن بعض تلك البرامج تحتاج إلى مقومات وظروف وشروط لتحقيقها ، ولكن هناك بعض المسائل التنفيذية العملية، يمكن لرئيس حكومة، أن يبادر إلى تنفيذها، وليس هـذا كلامنا فقط، بل حتى كلام قسم كبير ممن أعطوه أصواتهم من حزبـــه أو قـادة الحركـات الإسلامية، وحتى السياسيين في العالم الإسلامي يطرحون نفس التســاؤل، وعلـى صعيـد

---

[١] صحيفة الحياة ، لندن، العدد، ١٩٩٦/٥/١٧ ، ص ١٧

[٢] المرجع السابق

[٣] يوسف الجهماني، حزب الرفاه، مرجع سابق ، ص ٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الممارسة العملية نورد بعض التناقضات مع الشعارات والبرامج التي أعلنها أربكان قبل توليه رئاسة الحكومة:

١-كان أربكان من اشد معارضي التحالف التركي الإسرائيلي، وأعلن صراحة أنه سيلغي هذا الاتفاق فيما لو تسلم الحكومة ، لكنه وبعد استلامه ، أيد كل الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الإسرائيلي، معتبراً أن هذا التحالف ضرورياً لتركيا، وقد فوجئ السفير الإسرائيلي في أنقرة (تسفي البيلج) عندما دعاه وزير شؤون البيئة من حزب الرفاه (ضياء الدين توكار) الى لقائه في مكتبه، وتم الاتفاق بين الجانبين على التنسيق واستمرار التعاون بين تركيا وإسرائيل في شؤون البيئة [١].

٢- عارض أربكان عملية (بروفايد كومفورد) (قوة المطرقة الغربية)، المستندة في تشكيلها إلى قرار الأمم المتحدة، القاضي بأن تقوم قوة جوية أمريكية، فرنسية ، بريطانية ، مقرها قاعدة انجلرليك العسكرية في جنوب تركيا ، بتأمين مساعدات للأكراد في شمال العراق وحمايتهم من القوات العراقية، معتبراً أن هذه القوات هدفها تأمين المناخ الملائم لإقامة دولة كردية مستقلة.

٣-وبعد تسلمه الحكومة، قال: سنستشير كبار المسؤولين في الجيش، ونستمع الى وجهة نظرهم ومعلوم أن الجيش، يؤيد عملية بروفايد كونفورد، وبعد ذلك نجد أن من أنجح قرار التمديد هو نواب حزب الرفاه في البرلمان [٢].

---

[١] صحيفة السفير ، بيروت ، العدد : ١٩٩٦/١٠/٢٩ ، ص ٢٩

[٢] صحيفة الدستور، عمان، الأردن، العدد ، ١٩٩٦/٧/١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤-رفض أربكان اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوربي التي وقعت في ١٩٩٦/١/١، قبل توليه منصب رئاسة الحكومة بستّة شهر ، وبعد استلامه ، أعلن صراحة، مواصلة السعي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، واحترام اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوربا.[١]

٥-أبدى تحفظاته على العلمانية والارتباط بالغرب ، وتحرير الاقتصاد ، وكان قد وعد بتحرير البوسنة والشيشان والقدس ، وإقامة اتحاد إسلامي من كازاخستان إلى المغرب بدلاً من الاتحاد الجمركي الأوربي، وأعلن تأييده لاقتصاد تشرف عليه الدولة ، وإحلال الدينار الإسلامي محل الليرة التركية، بينما وردت الإجابات على لسان أربكان في مؤتمر صحفي مؤكداً احترام المبادئ العلمانية (الكمالية) والمعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا ، متحفظاً على تلك التي تتناقض مع الأمن القومي لبلاده.[٢]

٦-وعلى أثر توقيع البروتوكول مع تشيلر في ١٩٩٦/٦/٢٩ ، توجه إلى ضريح اتاتورك وكتب في سجل التشريفات " إنني مملوء محبة وإيماناً وعزيمة على تعزيز الجمهورية التركية التي أسستها" [٣]

٧-وعلى صعيد المسألة الكردية أعلن أربكان بعد تسلمه رئاسة الحكومة " أن مكافحة الدولة لإرهاب الانفصاليين سيستمر بكل عنف . [٤]

٨- وفي ١٩٩٧/١/٩، هددت حكومة أربكان ، حكومة كليريدس القبرصية اليونانية بضربة عسكرية، فيما لو نشرت بالفعل الصواريخ الروسية التي تم التعاقد على شرائها من روسيا (أرض جو ، إس - ٣٠٠) ، وكرد فعل تركي، اتخذت حكومة أربكان قراراً

---

(١) صحيفة الدستور، عمان، الأردن، العدد ، ١٩٩٦/٦/٣٠

(٢) المرجع السابق

(٣) صحيفة الحياة ، لندن، العدد، ١٩٩٦/٦/٣٠م.

(٤) صحيفة الدستور ، عمان،الأردن، مرجع سابق، العدد، ١٩٩٦/٦/٣٠م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ببناء مطارين عسكريين تركيين في قبرص التركية ، وذلك بالتعاون مع خبراء عسكريين إسرائيليين. [١]

وبالمقابل فقد سجل عليه العسكر والنخبة المدنية العلمانية، ممارسات اعتبرت انتهاكاً للعلمانية، وذريعة للصدام معه ومنها:

١-اتخاذه بعض الإجراءات والقوانين، التي منعت لفترة طويلة من الزمن كارتداء الحجاب وتسهيل السفر للحج براً، وبناء المساجد (في تقسيم في استانبول) . واستضافة رؤساء الطرق الصوفية في حفل إفطار في ١١/ رمضان من عام ١٩٩٧م[٢]، والاحتفال بيوم القدس في بلدة سينجان، وخاصة عندما دعى السفير الإيراني تركيا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، باعتباره أحد المدعوين للاحتفال ، وكان لهذا التصريح أن ساهم بوجود أزمة دبلوماسية بين إيران وتركيا.[٣]

٢-زيارته لإيران في شهر آب ١٩٩٦ ، وكذلك زيارة رفسنجاني إلى تركيا بعد ذلك بقليل ، حيث اعتبرت هذه الزيارة تمرداً على القرار الأمريكي (داماتو) وكذلك تمرداً على قرار المؤسسة العسكرية التركية، لكن ليس في إطار الاقتصاد ، بل في المجال الدفاعي ، والسياسي ، فقد أعلن أربكان أن حكومته مستعدة لدرس عقد اتفاق للتعاون العسكري مع إيران، على غرار الاتفاق مع إسرائيل الذي أقره بنفسه، ووصف هذا التصريح بأنه محاولة لإرضاء قواعد حزبه، وحذرت المؤسسة العسكرية أربكان من التفكير بهذه الخطوة ، وصرح على

---

(١) صحيفة البلاد، عمان، الأردن، العدد ، ١٩٩٧/١/٢٩، ص ٢

(٢) The Economist Intelligence , Unite IU , Country Report , Turkey, 2nd quarter , 1997 , London , EIU, May , 1997 , P.10.

(٣) صحيفة الأسواق ، عمان، الأردن، العدد ، ١٩٩٧/٣/٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأثر مصدر عسكري رفيع المستوى في هيئة الأركـــان التركيـــة قـــائلاً :" أي تكنولوجيا يمكننا أن نحصل عليها من إيران؟ ، على العكس، إننا نعتقد أن اتفاقنا مع إيران سيعرقل انتقال التكنولوجيا إلى بلدنا من دول محددة " ورفضت تشـيلر ذلك صراحة معلنة أنها ستقف ضد هذا التعاون [١].

٣-زيارته إلى مصر وليبيا على رأس وفد كبير ضم حوالي (٧٠٠) شخص، من رســميين ورجال أعمال وإعلاميين، وقبل وصوله إلى ليبيا، كان الرئيس الليبي، قد صرح، بـــأن تركيا تتعاون مع العدو الإسرائيلي، وتقف ضد الأكراد، وانتقد سياسة تركيا الخارجيـــة وأعلن تأييده لإنشاء دولة كردية مستقلة، وانتقد أيضـــا التقـــارب الـــتركي الأطلســـي، وانضمام تركيا لهذا الحلف، وأثارت تصريحات القذافي، والتي تزافقت مع زيارة أربكان الكثير من الإشكالات لأربكان، وطالبه العديد من الشخصيات العلمانية البارزة الاســـتقالة من منصبه ، وأعلن أربكان لتهدئة منتقديه من الغرب أن زيارته إلى ليبيا لم تكن ضـــد حلفاء تركيا الغربيين.

٤-أعلن أربكان أيضاً أنه يولي شخصياً أهمية خاصة للتعاون الثلاثي بين تركيـــا وإيـــران وسوريا، وهذا ما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية [٢].

٥-دعوته لإقامة مجموعة الدول الثمانية الإســـلامية ، وكـــان أربكـــان قـــد افتتـــح فـــي ١٩٩٦/١٢/٤، اجتماعا وزارياً لسبع دول إسلامية، بهدف دعم التعاون الاقتصادي فيمـــا بينها وهي (إيران ، باكستان، نيجيريا ، بنغلادش، ماليزيا ، إندونيسيا، تركيا) [٣].

---

(١) صحيفة السبيل ، عمان، الأردن، العدد ، ٣٠٠٢٤ / ١٩٩٦/١٢

(٢) صحيفة الحياة، العدد، ١٩٩٦/٥/١٧

(٣) صحيفة القدس العربي، لندن، العدد، ١٩٩٦/٤/٨ ، ص ٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويضاف إلى هذه الممارسات عوامل أخرى غير مباشرة، ثابتة في علاقة الرفاه مع الجيش والقوى العلمانية المدنية الأخرى ونورد منها:

١-النزاع التاريخي بينه وبين العسكر، ومحاولته (أي أربكان) رد اعتباره أمام الجيش، وإثارة موضوع علاقة العسكر بالمافيا في قضيّة (صوصورلق)[١].

٢-بروز أصحاب رؤوس أموال من الإسلاميين ، ومطالبتهم بوضع حد لتدخل الجيش، وحل مجلس الأمن القومي.

أمام تلك الإجراءات والمواقف ، تدخل العسكر ويساندهم النخبة العلمانية المدنية للإطاحة بحكومة أربكان عن طريق تدخل عسكري.

رد فعل المؤسسة العسكرية والنخبة المدنية على أربكان

تداعت رموز المؤسسة العسكرية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٢ ، لاجتماع في مقر قيادة القوى البحرية ، وتسرب عن الاجتماع أن إسماعيل حقي قره داي ، رئيس هيئة الأركان قد قال : " إن الأخطار تتعاظم، فيما وظيفة الجيش واضحة، وهي حماية تركيا من الأخطار الداخلية والخارجية " وترافق ذلك مع تصريحات لديميريل رئيس الجمهورية تؤكد أن المؤسسة العسكرية قلقة وغير مرتاحة، ناصحاً بالاستفادة من تجارب الماضي، التي قام بها الجيش (١٩٦٠، ١٩٧١ ، ١٩٨٠)[٢].

وفي ٢٥ شباط أعلن مسؤول عسكري كبير، أن نشاطات الإسلاميين في تركيا تشكل خطراً أكبر من تلك التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني الانفصالي ، وأكد أيضا القائد

---

(١) صحيفة الأسواق ، عمان، الأردن، العدد ، ١٩٩٧/٣/٦

(٢) يوسف الجهماني ، حزب الرفاه، مصدر سابق ، ص ١١٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأعلى للقوات البحرية، الأميرال غوفين اركايا : بأن نشاطات الأصوليين تشكل خطراً على الجمهورية العلمانية الديمقراطية والتعددية ودولة القانون " وأن على مجلس الأمن القومي أن يطلب من الحكومة، اتخاذ التدابير الضرورية، للتصدي للتهديد المحتمل ضد الدولة، وأن النشاطات الأصولية الدينية، أصبحت المشكلة الرئيسية في تركيا، وأن التهديد الذي يشكله حزب العمال، اصبح الآن في المرتبة الثانية، وتقدمت عليه حركة التطرف الديني " [١]

وفي مكان آخر حذر رئيس هيئة الأركان إسماعيل حقي " من أي محاولة لتغيير النظام الديمقراطي العلماني في تركيا، وجر البلاد إلى ظلام القرون الوسطى " .

وقال أيضا: "لا يمكن القيام بأي تنازل عن مبادئ كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣، واعتبر أن قيام ١,٥ مليون شخص بزيارة ضريح أتاتورك في العاشر من تشرين الثاني الماضي في ذكرى وفاته، يظهر بوضوح تمسك الشعب التركي بذكراه " [٢].

وكان بولند أجاويد قد التقى أربكان في آذار ١٩٩٧ ، ونصحه بتقديم استقالته . واعتبر يلماظ أن رئيس الوزراء " يبدو وكأنه لا يفهم ما يجري " وقال أيضا " عندما سألتقيه سأطلب منه تقديم استقالة حكومته. " وتنفيذاً للانقلاب ، قام العسكر باستخدام مجلس الأمن القومي، حيث اجتمع في ٢٨ شباط عام ١٩٩٧ ، وتقدم بـ ١٨ مطلباً إلى أربكان من أجل حل الأزمة القائمة، وتركزت معظم مطاليب الجيش على وضع حد لنشاط حزب الرفاه، والعودة إلى المبادئ العلمانية الأتاتوركية، ووقف دعوات تطبيق الشريعة الإسلامية، ومنع إقامة المسجد في حي تقسيم في أنقرة، وفرض قيود على ارتداء الملابس الدينية كالحجاب،

---

[١] صحيفة القدس العربي، لندن، العدد، ١٩٩٧/٢/٢٦

[٢] صحيفة الدستور، عمان، الأردن، العدد، ١٩٩٦/٢/٢٥ ، ص ٢٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتحريم العمل بصورة مطلقة ضد النظام العلماني، والتطبيق الكامل لجميع القوانين التي وردت في المادة (١٧٤) من الدستور، والتي تتعلق بعدم المساس بالإصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها ، وإحياء المادة (١٦٣) من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني [١].

رفض أربكان في البداية هذه المطالب معتبراً أنها تدخل في صلب عمل سياسات الحكومة، وأن سياسات الحكومة يضعها البرلمان وليس العسكر ومجلس الأمن القومي ،ولكنه قبل بها فيما بعد وأقال (١٦١) ضابطاً من مختلف الرتب ، قسم كبير منهم من ذوي الميول الإسلامية.[٢] وزاد مجلس الأمن القومي من ضغوطه على أربكان مطالباً إياه بعدم انتقاد هذه المؤسسة الشرعية الدستورية (مجلس الأمن القومي)، وحاول أربكان إيجاد ضغط شعبي على العسكر، عندما دعا إلى تظاهرة شعبية في ١٩٩٧/٥/١١، حضرها حوالي ٣٠٠ ألف من أنصاره، وبالمقابل نظم العسكر بالاتفاق مع الأحزاب العلمانية حشد كبير لزيارة ضريح اتاتورك المؤسس ، قدر بـ ١,٥ مليون زائر.

واستخدم العسكر المحكمة الدستورية للضغط على الرفاه ، حيث رفع الإدعاء العام في أيار دعوى أمام المحكمة الدستورية ، تضمنت اتهام الرفاه بإثارة حرب أهلية، وقيامه بأفعال وممارسات تؤثر على النظام العلماني التركي.

وفي ١٩٩٧/٥/٢٨ ، رضخ أربكان لمطالب العسكر ، وتقدم باستقالته والتي قبلها ديميريل في ١٩٩٧/٦/١٩ ، وكلف يلماظ بتشكيل حكومة جديدة لتكمل الإجراءات التي قام

---

[١] يوسف الجهماني ، حزب الرفاه، مرجع سابق ، ص ١١٨-١٢٠

[٢] صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ، ١٩٩٧/٦/١،ص٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بها العسكر ، معلناً ، أن حكومته لن تسمح للأصوليين بالعودة من جديد ولن تمنح الإسلاميين الراحة [١].

وأكد إسماعيل حقي رئيس هيئة الأركان في ١٩٩٧/٨/٢٩ ، أمام عرض عسكري أن الجيش يواصل أداء واجبه كضامن لسلامة الجمهورية التركية الديمقراطية العلمانية التي تركها اتاتورك أمانة في عنقه [٢].

وهكذا أسدل الستار عن أول حكومة يتزعمها إسلامي في تاريخ تركيا الحديث ، وتمكن الجيش من تحيق الانقلاب على هذه الحكومة.

ويثور التساؤل الآتي في معرض تقييم تدخل المؤسسة العسكرية في أزمة ١٩٩٧، لماذا لم تقم تلك المؤسسة بانقلاب عسكري واضح كما فعلت (عام ١٩٦٠ –١٩٧١ –١٩٨٠) في السابق؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من التركيز على النقاط التالية:

١-إن الواقع الجديد فرض على المؤسسة العسكرية عدم القيام بانقلاب واضح ومعلن على غرار الانقلابات العسكرية السابقة في تاريخ تركيا، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، حلفاء هذه المؤسسة الفاعلة في السياسة التركية، رفضت مثل هذا العمل، فالغرب ينظر إلى تجربة حزب الرفاه، على أنها المخرج من المخاوف، التي تساوره من وصول حركات إسلامية أصولية إلى الحكم في بعض البلدان الإسلامية، ولأن أربكان وصل بطريقة ديمقراطية إلى رئاسة الحكومة ، فكيف ستقدم تركيا نفسها

---

[١] جلال معوض،(محرر)،الأزمة السياسية التركية وإحتمالات تطورها، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، العدد،١٣١ ، ١٩٩٨ ، ص١١٥

[٢] صحيفة الحياة، لندن، العدد ، ١٩٩٧/٨/٣١، ص١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للرأي العام الأوربي والأمريكي على أنها نموذج ديمقراطي مستقر ، وهذا مـــا يمكـن تسميته بالعامل الخارجي.

٢-أما داخلياً: خوف المؤسسة العسكرية والنخبة العلمانية المدنية من رد الفعل الشعبي علـى هذا الانقلاب بسبب اتساع قاعدة حزب الرفاه الشعبيّة في المجتمع التركي.

٣-إن اعتماد أسلوب الضغط على أربكان للتخلي عن الحكم، هو اسلم طريقة لدرء المخاطر السياسية المستقبلية من هذا الحزب أو غيره من الأحزاب التي يمكن أن تلعب لعبته.

٤-هناك من يقول أن أربكان وصل إلى السلطة بمباركة أمريكيـــة، ونتيجـة مفاوضـات واتصالات سرية مع واشنطن، ذلك من خلال ما قام به أربكان حيث كشف عن مشروعه الإسلامي عندما قدم نفسه كخليفة للمسلمين وزعيم للأمة الإسلامية ، والغرض من ذلـك كما حدّد أصحاب هذا الرأي:

ليست تحرّكات أربكان فقط لإحياء فكرة الخلافة الإسلامية على الطريقة العثمانيّة، بل أن المشروع الأممي الجديد الذي دعى إليه أربكان، هو مشـــروع منـافس للمشـروع الإيراني، ولمشروع حسن الترابي (المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي) ، وبداهـــة سـيكون مشروع أربكان مقبولا لأنه يحظى بدعم دولي، وغربي، وإسلامي. وهذا ينسجم مع الـــدور المناط بتركيا في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهو خلق حـــروب مذهبيـة فـي المنطقة ، ونعتقد أن هذا الرأي يجانب الصواب لجهة تواطؤ أربكان مع الولايـــات المتحـدة الأمريكية، كما هو مشار إليه أعلاه، لكن لا نستبعد أن يكون هذا الرأي صحيح من جـــانب الولايات المتحدة والغرب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة:

مما تقدم نجد أن دور المؤسسة العسكرية برز واضحاً خلال هذه الفترة أيضا من تاريخ تركيا ، على أنه الحامي والمدافع العنيد عن مبادئ اتاتورك والعلمانية في تركيا والجدير هنا هو تحالف المؤسسة العسكرية مع النخبة المدنية العلمانية ضد الإسلام السياسي التي أفرزت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٧ ، نخبة إسلامية جديدة، تقوى وتبرز يوماً بعد يوم في تاريخ تركيا السياسي المعاصر.

خاتمة الفصل الثالث

مما تقدم نجد أن المؤسسة العسكرية التركية، تهمين على صناعة القرار السياسي (الداخلي والخارجي) في تركيا، وأن معظم السياسات الخارجية والقرارات المتعلقة بالأمن القومي توضع بإشراف الجيش، معتبراً نفسه أنه حام للعلمانية ولمبادئ أتاتورك، ولا شك أن توجهات النخبة المدنية تتفق في كثير من الحالات مع توجهات العسكر، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، مع تأكيدنا أن دور العسكر يتزايد في الحالات التي تمس فيها المبادئ الكمالية والتي يعتبرها العسكر خروجاً عن المبادئ العلمانية، وفيها مساس لتوجهات تركيا الغربية. أو في الحالات التي يشعر فيها العسكر بتهديد داخلي اثني أو عرقي أو طائفي، فإن أمامهم افتعال أزمات خارجية كالموقف الأخير الذي حصل عام ١٩٩٨ وفتح أزمة مع سوريا، فدائرة التحدي الخارجي من أجل تبرير الضبط الداخلي موجودة لدى استراتيجيات ومخططات العسكر الأتراك، ولابد أن نسلم هنا بأن اعتناق النخبة المدنية والعسكرية لقيم متشابهة والاتفاق العام فيما بينهم على أولويات السياسية الخارجية، لا ينفي التدخل والإشراف والرقابة التي يمارسها العسكر الأتراك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

دور الجيش في وضع السياسة الخارجية التركية

- مقدمة

- المبحث الأول :

أ- نظرية الأمن القومي .

ب- وضع الأهداف ورسم السياسات الخارجية.

ج- وسائل التنفيذ.

د- دراسة حالات تطبيقية للسياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي والدولي.

ه- دراسة خاصة عن دور المؤسسة العسكرية في صنع قرار السياسة الخارجية.

١. التحالف التركي – الإسرائيلي.

- خاتمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة :

تبين لنا أن المؤسسة العسكرية التركية تلعب دورا هاما في الحياة السياسية التركيـة، بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن هذا الدور قد استند إلى تراث عريق بعيد في تاريخ تركيا، وشكل عبر التاريخ مصدر اعتزاز للأتراك،وأتاح له بعد عام ١٩٢٣ وحتى الآن، "ممارسـة دور أساسي في رسم الخطوط العريضة ، وحتـى التفصيليـة للسياسـة التركيـة داخليـا وخارجيا"[١]

وانطلاقا من هذا، سنحاول دراسة دور تلك المؤسسة في وضع أهداف السياسـة الخارجيـة التركية، عبر تحديدنا لنظرية الأمن القومي، ضمن مفهوم صنّاع السياسة الخارجية التركيـة بالنسبة للبيئتين الإقليمية والدولية، ثم ننتقل لدراسة وسائل تنفيذ تلك السياسة، وأفردنا مسـألة هامة يتضح فيها جليا دور المؤسسة العسكرية التركية، وهو التحالف مع الكيان الصـهيوني، مع تأكيدنا أن مسألة الضبط والتأثير التي يمارسها العسكر لم تكن علنية في كل المواقف، بل مورست إما بشكل سري أو من وراء الكواليس، وظهرت بشكل علني في بعـض المواقـف كالتحالف التركي - الإسرائيلي.

وأن تأثير دور العسكر، لا يظهر بشكل واضح جلي في بعـض الأحيـان، بسـبب الانسجام الأيديولوجي العقيدي في توجهات النخبة المدنية والعسكرية في معظم الأحيان، هـذا إذا ما أضفنا دور مجلس الأمن القومي ووظائفه كما مر معنا في مبحث سابق.

---

[١] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول:

أ- نظرية أو مفهوم الأمن القومي التركي:

يعرف الأمن القومي بأنه تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية، ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومي في منأى عن أي تهديد خارجي، سواء أكان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطر، أم أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه في اللحظة التي يظهر فيها.[١]

ونعتقد أن مفهوم الأمن القومي يمثل الأهداف الاستراتيجية العليا، والتي تسعى الدولة لتحقيقها، من خلال ترتيب الظروف التي تساعدها على احتواء تلك التهديدات، التي تتعرض لها في المستقبل، ضمن قراءة للظروف السائدة محليا وإقليميا ودوليا، إضافة إلى المحافظة على الحاضر ودرء الأخطار القائمة.

وهدف الأمن القومي بالأساس هو المحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أية قوة خارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها، وقد اختلف الباحثون في تحديدهم لأهداف الأمن القومي، ومرد ذلك هو أن الشعور بالأمن يختلف من دولة لأخرى، وهو نسبي ومتغير بتغير وسائل تحقيقه واختلافها، لكن كمفهوم مجرد يمكن تلخيصه بأنه الدفاع عن وجود الدولة والحيلولة دون تقسيمها، وبناء الاقتصاد الوطني بما يضمن الرفاه، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ما هو إلا ترتيب الظروف التي تساعد على ذلك.

---

(١) لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى كتاب عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال هذه المقدمة نجد أن الدراسة المنهجية لمفهوم الأمن القومي التركي تقتضي البحث في محددات الأمن القومي التركي، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيه (الداخلية منها والخارجية) ثم الأهداف المعلنة لهذا المفهوم

وقد ذكرنا في العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، محددات الأمن القومي التركي، ولو أنها جاءت تحت عناوين أخرى: كالموقع الجيوستراتيجي، وعدد السكان، والتحالفات التركية مع الغرب، وتحدثنا أيضا بشيء من التفصيل عن البيئة الدولية، والتي يتشكل فيها الخطر والتهديد للأمن القومي التركي. بحيث تحولت فيها تركيا إلى منزلة البؤرة أو المركز الذي يحيط به من جوانبه الأربعة، أزمات تنعكس على وضعه، فروسيا والقوقاز من الشمال، والوطن العربي وإيران من الجنوب، وأرمينيا ودول آسيا الوسطى من الشرق، والبلقان واليونان في الغرب، وطبيعي أن يضاف إلى ذلك العوامل الداخلية التي تشكل خطرا على الأمن القومي التركي، كأزمة الهوية، والأزمات السياسية المتكررة، وبروز مشكلة التحدي الديني الثقافي، عبر ظاهرة الإسلام السياسي والمسألة الكردية، تلك العوامل جعلت صنّاع السياسة الأتراك يعون خطورة الأوضاع التي يمر بها الأمن القومي التركي، ودفعتهم بالتالي إلى رسم أهداف من شأن دراستها أن تؤمن لنا تصوراً أوليا عن الأهداف الاستراتيجية العليا لتركيا.

وأكثر ما يظهر فيه دور المؤسسة العسكرية في مجال مفهوم الأمن القومي، هو محاولتها العسكر وإلى جانبها النخبة المدنية العلمانية، إبراز هاجس الأمن الذي تعيشه تركيا، وتقديمه على غيره من الأسباب والعوامل والظروف الأخرى. وكمؤشر على ذلك سنرى لاحقا كيف سيحاول العسكر الارتباط مع الغرب والسعي لبناء قوة عسكرية كبيرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبنظرة أولية، يمكننا تحديد أهداف الأمن القومي التركي وفقا لما يلي: رغم أن تلك المبادئ والأهداف يمكن أن تتغير وتتطور بحسب الظروف التي تمر بها تركيا:

أولاً: الاستمرار بالارتباط العضوي مع الغرب، ويستتبع هذا بالضرورة الاستمرار بالنهج العلماني، والذي يرتكز إلى مبادئ المؤسس أتاتورك، وتأمين المساندة الدولية الغربية لها.

ثانيا: الحفاظ على سيادة وأمن تركيا، ونظرا لما لهذه المسألة من الأهمية، نجد أن هذا الهدف قد تحول إلى هاجس يتحدث عنه صناع السياسة الخارجية التركية، وخاصة الحديث دائما عن عدو مفترض، حيث كان في السابق الاتحاد السوفييتي، والآن روسيا، ثم في ما بعد دول الجوار الجنوبي وإيران ثم اليونان.

ثالثا: إيلاء مسألة الحدود الأمنة مكانة هامة في عملية وضع أهداف السياسة الخارجية.

رابعا: وضع حد للتحركات الكردية، والنزعات الكردية الانفصالية، وإن تطلب ذلك دخول قواتها إلى دولة أخرى كما حصل في شمال العراق.

خامسا: بناء قوة عسكرية ضخمة تساهم في تحقيق تفوق عسكري على جيرانها الإقليميين. ونجد لزاما علينا أن ندرس هذه الأخيرة بشيء من التفصيل.

تمتلك تركيا قوة عسكرة تقليدية (بالمعنى العسكري) ضخمة، ويبلغ عدد قواتها النظامية حوالي ٦٠٠,٠٠٠ جندي، وفي حالات الاحتياط حوالي مليون جندي. واعتبر العسكر والنخبة المدنية أن ارتباط تركيا العسكري عبر المعاهدات والاتفاقيات والتحالفات مع الغرب (الناتو) والولايات المتحدة الأمريكية بشكل عضوي ومتميز، هو ركن أساسي في الحفاظ على أمن وسيادة تركيا، ولذلك سعت النخبة العسكرية إلى تحسين وتطوير القوة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العسكرية التركية، والأسئلة التي تطرح حول هذا الأمر، لماذا التصميم التركي على توسيع حجم الجيش، وتحسين نوعيته؟ ألا يؤثر وجود هذا الكم من القوات المسلحة على النظام الإقليمي، وتبقى وظيفته موضع تساؤل؟ ثم ما هي الأخطار التي تهدد الأمن التركي حتى يتركز اهتمام النخبة العسكرية المهيمنة على صناعة القرار السياسي التركي على زيادة حجم ونوعية هذا الجيش؟

وقبل الإجابة على هذه الأسئلة، سنعرض لعدد وتركيبة القوات المسلحة التركية،[١] إذ تحتل المرتبة الثانية لحلف شمال الأطلسي، بعد الولايات المتحدة، وبفارق يزيد عن ربع مليون عنصر على أي من قوات الحلف الأخرى[٢]. هذا من حيث العدد أو الحجم. وتتصف القوات التركية بأنها تقليدية، إذ لا تمتلك وفق ما هو معلن أسلحة نووية، ونشير هنا إلى أن رئيس الجمهورية هو قائد عام للقوات المسلحة، لكن المهم هو أن مجلس الأمن القومي هو الذي يتولى مهام حل المشاكل المتعلقة بالسياسة العسكرية والدفاع عن البلاد، وتنظيم استخدام القوات المسلحة وإجراء التعبئة العامة.

وبالنسبة لما أثرناه من أسئلة، فإننا نجد أن البعض قد رأى في هذا التصميم التركي على توسيع حجم الجيش في الكم والنوع، بأنه يأتي في سياق سيطرة العسكر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية الهامة في تركيا، ويذهب قسم آخر إلى أبعد من ذلك، ليضيف أن من بين الأسباب غير المباشرة لبعض الانقلابات والتدخلات العسكرية في تركيا، كان عدم تلبية مطالب العسكر بتخصيص مبالغ كبير لتطوير هذا الجيش، بينما يرى آخرون:

---

[١] يرجى الرجوع إلى الملحق رقم: ٥

[٢] نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص ١٦٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن مسألة السيادة في تركيا حساسة للغاية ، وانطلاقا من مسألة السيادة والأمن، يسعى العسكر إلى بناء قوة عسكرية ضاربة[١].

بينما يرى آخرون أن هذه الترسانة كانت من صنع راسمي السياسة العالمية الكبار، والمقصود هنا إرادة ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، فالانضمام إلى حلف الناتو يفرض على تركيا شاءت أم أبت هذا العمل.

وترى النخبة العسكرية التركية أن واقع الارتباط مع الحلفاء الغربيين، يفرض مثل هذا العمل، أما النخبة المدنية فترى أن ضريبة تطوير الجيش التركي يجب أن يتحملها حلفاء تركيا الغربيين، لأنها كانت على حساب التنمية والاقتصاد التركي، ولأن وظيفة تركيا هي درء الأخطار عن مصالح الحلفاء في المنطقة، إضافة إلى الحفاظ على أمنها بالدرجة الأولى.

ونعتقد أن فهم النخبة العسكرية لمسألة الموقع، والمكانة الإقليمية والدولية لتركيا، وهاجس الأمن، يدفع بأولئك العسكر إلى العمل على تقوية الجيش التركي بما يمكنه من تحقيق الأهداف المرسومة، ولكي تحافظ تركيا على دور ريادي إقليمي مميز في النظام الإقليمي.

وتبرز على السطح الآن في تركيا مشكلة الإنفاق العسكري، والضريبة التي تدفعها تركيا من جراء ذلك، خاصة إذا تأكد ما قيل إن القادة العسكر ، وبعد دخول الهند وباكستان نادي القوى العظمى في مجال التسلح النووي، يسعون للدخول إلى هذا النادي.

فحجم الإنفاق العسكري وفق الإحصاءات عام ١٩٩٥، وصل إلى ٣٠% من الإنفاق الحكومي (٥١٨٠) ألف دولار أمريكي، وبين الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١، ازدادت نسبة الإنفاق العسكري إلى ٤%، بينما ولنفس الفترة، كانت نسبته لدى دول الناتو ٠,٦%، ووفق تقديرات

---

[١] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص ٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هيئة الأركان التركية، إن القوات المسلحة التركية بحاجة إلى شراء أسلحة، وتحديث للمعدات خلال ربع القرن القادم ما مقداره ١٥٠ مليار دولار أمريكي.[١]

ونعتقد أن حلفاء تركيا لا يسعون بجهد و برغبة أكيدة لتحديث هذه القوات، طالما أن قواعدها قائمة في تركيا، وطالما أن الخطر السوفياتي قد زال من الوجود في البيئة الدولية وبنسبة كبيرة، لذلك فتح العسكر أبوابهم باتجاه إسرائيل، والتي رأوا فيها مصدرا موثوقا ومضمونا لتحديث القوات التركية، بعيدا عن الانتقادات، والحظر، والمواقف التي يمارسها حلفاء تركيا التقليديين.

ب. وضع الأهداف ورسم السياسات

مقدمة :

عندما تسعى الدولة إلى تحقيق مصالحها أو حمايتها فإنها تعمد إلى اضفاء تغييرات محددة على مضامينها الواسعة المجردة ، وتتجسد هذه التغييرات في أهدافها السياسية الخارجية المحددة[٢]، ولتحديد مفهوم أهداف السياسة الخارجية والمقصود منها، لابد لنا من العودة إلى بعض الباحثين الذين عرفوا الهدف السياسي الخارجي، فمثلا: اسماعيل صبري مقلد يعرفه بأنه " وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه، من خلال تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة الوجود أو التحقيق المادي[٣] وتعرفه ودوده بدران على أنها تلك التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الخارجية[٤] .

---

[١] صحيفة العرب اليوم، عمان، الأردن، العدد، ١٩٩٧/١٢/٣١

[٢] مازن الرمضاني، تحليل السياسة الخارجية، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٢٣ .

[٣] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، منشورات دار السلاسل، الكويت، ط٣، ١٩٨٤، ص ١٢٨

[٤] ودوده بدران ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢ ، ص ٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإننا نتفق مع تعريف د . مقلد بالنسبة لهدف السياسة الخارجية، مع تأكيدنا على أن الظروف المستقبلية التي تسعى الدولة لتحقيقها في بيئتها الخارجية هي الأساس في مسألة الهدف السياسي الخارجي .

ومن نافلة القول فإننا نعتقد، أن الأهداف المعلنة لدولة ما، لا يعني بالضرورة أن تكون حقيقية، ومن الصعوبة بمكان معرفة الأهداف الحقيقية أو المتستر منها، ويكون الطريق لذلك هو الاستقراء، والاستخلاص، والاستنتاج أحيانا هو الوسيلة للتعرف على حقائق بعض تلك الأهداف ، ولذلك نلجأ في دراستنا لأهداف السياسة الخارجية التركية إلى دراسة سياسة تركيا الخارجية مع العديد من دول العالم لنتمكن من الوصول إلى حقيقة أهداف السياسة الخارجية التركية .

وإذا كانت الأهداف الاستراتيجية العليا تندرج ضمن ما يسمى الأمن القومي، فإن الأهداف الاستراتيجية المتوسطة، تعتبر أهداف مرحلية للسياسة الخارجية لبلد ما .

خلال مرحلة أتاتورك الممتدة من عام ١٩٢٣ ولغاية ١٩٣٨، كانت أهداف السياسة الخارجية تتجلى في:

١) تأمين السلامة الأقليمية لتركيا، وكانت هذه بمثابة هاجس لأتاتورك، وهي بذات الوقت محدد كبير للسياسة الخارجية التركية.

٢) شعار أتاتورك الذي أطلقه وهو سلام في الداخل وسلام في الخارج، والذي يعني عدم الاعتداء على الآخرين وعدم السماح لهم بذلك.

٣) عدم الانحياز، وكذلك عدم الدخول في تحالفات إقليمية أو دولية.

٤) اعتماد سياسة الغربنة وتأمين المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الخارج.

٥) التأكيد على الهوية التركية، ووضع حد لقيام دولة أرمنية أو كردية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا نجد أن هذه السياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك، قد تميزت بالواقعية من جهة، والانعزالية من جهة أخرى، فالواقعية فرضتها ظروف نشأة الجمهورية التركية، والانعزالية تمكن أتاتورك بموجبها من الانسحاب من تراث الإمبراطورية العثمانية، وجعل الدولة الجديدة، منعزلة نسبيا عن محيطها الإقليمي والدولي، مع الاتجاه نحو الغرب، دون ان تؤدي الغربنة إلى الإضرار بالمبادئ والأهداف التي سبق ذكرها، رغم أن أتاتورك خرج عن هذه المبادئ عام ١٩٢٠، عندما طالب بضم الموصل طمعا بالنفط الموجود فيها، ولقي طلبه الرفض من بريطانيا وتنازل عن مطلبه عام ١٩٢٦، بعد التوقيع على معاهدة مع بريطانيا والعراق.[١]

خلال الحرب الثانية:

وقفت تركيا موقف الحياد بين دول الحلفاء والمحور، واعتمدت سياسة التوازن بين الطرفين المتحاربين ويتلخص هدف تركيا في هذه المرحلة بـ:

١) عدم انجرارها إلى الحرب، والمحافظة على سلامة الدولة التركية.

٢) اتخاذ موقف الحياد بين القوى المتحاربة.

وترجمة لهذه الأهداف والسياسة الخارجية التركية، وقعت تركيا مع ألمانيا، معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء (١٩٤١/٦/١٨)، ومع فرنسا وبريطانيا، المعاهدة الثلاثية ١٩٣٩/١٠/١٩ [٢]

---

[١] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٠

[٢] صحيفة العرب اليوم، عمان، الأردن، العدد ١٩٩٧/١٢/٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستمرت توجهات تركيا نحو أوربا خلال هذه المرحلة، وكانت الترجمة العملية لهذه التوجهات بعد الحرب، مشاركتها النشطة في الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) والانضمام لحلف شمال الأطلسي في ١٩٥٢/٢/١٧ [١]

من الحرب الثانية وحتى ١٩٦٠

وخلال هذه المرحلة ، حددت تركيا أهدافها بـ:

١- تحقيق الأمن القومي
٢- الحصول على المساعدات الاقتصادية
٣- نشر نفوذها في المنطقة [٢]

وكانت سياسة تركيا الإقليمية امتدادا للسياسة الغربية، حيث انخرطت في أكثر من تحالف إقليمي ودولي (شمال الأطلسي، بغداد، السينتو) والملاحظ هنا هو أن هم النخبة السياسية في تركيا كان إرضاء الغرب، دون دراسة المصلحة القومية التركية من جراء اعتماد تلك السياسة الخارجية وتلك الأهداف.

المرحلة الممتدة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠

بقيت أهداف السياسة الخارجية التركية، كما رسمتها النخبة السياسية التركية خلال هذه المرحلة، والمتعلقة بالأمن القومي، واللحاق بالغرب قائمة، لكن الجديد هنا هو دخول عامل الربح والخسارة في عملية رسم السياسة الخارجية، واتخاذ الموقف السياسي، وتبعا للظرف القائم والمستجد، فمثلا حصل نوع من الفتور في توجه تركيا للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك موقفا متوازنا من الصراع العربي الإسرائيلي، لكن بنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، والتدخل السوفياتي بأفغانستان، جعل تركيا تعود لأحضان الغرب من

---

[١] نفس المرجع السابق

[٢] نفس المرجع السابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جديد نظرا لشعورها بتهديد أمنها القومي من جراء هذين الحدثين، ولعب العامل الاقتصادي دورا مهما في وضع أهداف السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة.

المرحلة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨

اعتمدت تركيا خلال هذه المرحلة سياسة خارجية مغايرة لبعض مبادئ وأهداف سياستها الخارجية التقليدية (الكمالية)، وتمثلت بالسماح لقوات التحالف باستخدام القواعد العسكرية الموجودة على أرضها ضد العراق، وتركز اهتمامها في منطقة الشرق الأوسط على أساس أن تلعب دورا إقليميا جديدا، من خلال تحالفها مع إسرائيل، وحاولت أن تنتهج نهجا مستقلا عن حلفائها تجاه دول وسط آسيا وما وراء القوقاز.

ومما تقدم نجد أهداف السياسة الخارجية التركية، ورسم سياساتها كان على أيدي النخبة العلمانية (المدنية والعسكرية)، فمنذ إعلان الجمهورية وحتى عام ١٩٥٠ كانت تلك السياسة (الحياد والانعزال) ضرورة لتركيا، وبعد عام ١٩٥٠ أصبحت تركيا جزءا من المنظومة الأطلسية، وسعت على الدوام لاثبات ولائها للغرب، إلا أن تبدل المعطيات وما فرضته البيئة الإقليمية، دفعت صناع هذه السياسة لصوغ سياسة تنسجم ومصالحها القومية، ولذلك نقول أن رسم السياسة الخارجية قد تحدد وفق لمستويات التالية:

١- على الصعيد المحلي: مواقف النخبة التركية العلمانية (المدنيين والعسكر) كانت غربية.

٢- على الصعيد الإقليمي: تتحدد بمستوى مساس بؤر التوتر بالأمن القومي والتركي.

٣- على الصعيد الدولي: موقع تركيا في التكتلات العالمية، فهي عضو في حلف شمال أطلسي وحليفة رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية.

ولتوضيح ما سبق من مفاهيم نظرية في السياسة الخارجية لابد لنا من عرض واقع سياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وإيران، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وروسيا، واليونان، وبالدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي في وسط آسيا وما وراء القوقاز، وذلك ضمن إطار ما يسمى الجانب العملي للسياسة الخارجية التركية، أو ما يسمى حالات تطبيقية للسياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي والدولي، بعد الحديث عن وسائل تنفيذ تلك السياسة.

ج- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

تنفذ الدول عادة سياستها الخارجية عبر وسائل ثلاث، وهي الوسيلة الدبلوماسية والوسيلة العسكرية، والوسيلة الاقتصادية، وسنحاول في هذا البحث أن ندرس الوسائل التي تنفذ بها تركيا سياستها الخارجية.

أولا: الوسيلة الدبلوماسية:

لا تتميز هذه الوسيلة أو الأداة في تركيا بمميزات نوعية تميزها عن غيرها من الدول الأخرى، وفي الفترة الأولى من حكم أتاتورك، لم يكن هناك سلكا دبلوماسيا مختصا. بل كانت الدبلوماسية نوعا من الارتجال في تنظيم الدبلوماسية التركية، وكان أول مبعوثي الحكومة الوطنية للخارج، عبارة عن لجنة للبحث الفني والعلمي، أرسلها المجلس الوطني لموسكو للاستعلام عن الأحداث الروسية.[1]

بعد ذلك وفي فترة استلام توفيق رشدي آرام، وزارة الخارجية التركية (١٩٢٥-١٩٣٦)، أنشأت الجمهورية سلكا خارجيا مهنيا، وأسندت السفارات لبعض القادة العسكريين، وفي فترة الجمهورية الأولى، اعتمد أتاتورك سياسة خارجية تضمنها الشعار الذي طرحه وهو، "سلام في الداخل وسلام في الخارج، "والذي يملي على تركيا اعتماد الوسيلة الدبلوماسية لا الوسائل العسكرية، للتكيف مع الوضع الجديد مع الأبعاد الصغيرة لدولتهم الجديدة، واستمر إينونو على نفس النهج والوسيلة، وفي فترة الحرب الباردة استمر خلفاء أتاتورك والنخبة العسكرية على تنفيذ السياسة الخارجية بالوسائل الدبلوماسية، والمتتبع لهذه المسألة يجد أن هناك مئات الاتفاقيات والمعاهدات والبرتوكولات التي وقعت خلال هذه الفترة، وكذلك الزيارات الرسمية المكثفة التي كانت تنشط بها الوفود التركية إلى معظم دول العالم.

أما في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد امتازت هذه الفترة عن سابقتها باعتماد الوسيلة الدبلوماسية بتنويع سياسي مع مختلف دول العالم، وبخروج نسبي عن سياسة حلفائها الغربيين.

---

(1) Edib, Halide. The Turkish Ordeal, New York: Century, 1928. P.p. 14,FF

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حتى في فترات تدخل العسكر عبر إنقلاباتهم (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧) لم تتغير السياسة الخارجية لتركيا ولم تتغير الوسائل المستخدمة أيضا، ويعزي البعض سبب الاستمرارية، بأن العسكر كانوا قد هيمنوا على السياسة الخارجية في فترات الانقلابات، وما يسبقها وما سيأتي بعدها، واتفقوا بالتالي على متابعة أهداف خارجية واحدة.

ويعطي الساسة الأتراك السياسة الخارجية الأولوية على السياسة الداخلية واستطاعوا في أكثر من مناسبة تطويع السياسة الداخلية وتقريبها بما ينسجم والسياسة الخارجية.

ونسوق أمثلة على ذلك:

أدرك أتاتورك أنه من الحكمة بمكان أن لا يعلن موقفا معارضا للروس، لذلك أوعز لبعض أصدقائه المقربين بالدعوة إلى الشيوعية، وبنفس الوقت أوعز لهم بأن يكون هناك مظاهرات ورقص علني ضد الشيوعية (داخل تركيا)، وفي هذه رسالة دبلوماسية إلى موسكو[١].

مثال آخر: لكسب تأييد الهند والعالم الإسلامي بشكل عام، دعى أتاتورك لمؤتمر إسلامي في شباط عام ١٩٢١ في (سيفاس) وهو المعروف بكرهه وسلبيته الكاملة تجاه الإسلام، وما أن تحقق له ما يريد، حتى ألغى الخلافة التي كان هدف المؤتمر تأييدها[٢].

ويمكن أن نضيف أمثلة أخرى على توقيت الأعمال الداخلية وفقا لمتطلبات السياسة الخارجية، عندما توترت العلاقات مع موسكو عام ١٩٤٤، تمت محاكمة دعاة الطورانية وفي هذه رسالة إلى موسكو، بعدم التدخل التركي في شؤون الدول المرتبطة مع تركيا ضمن إطار الطورانية، (دول وسط آسيا وما وراء القوقاز)[٣].

وفي مثال آخر أوعز إلى متظاهرين عام ١٩٤٦، بتحطيم مباني ثلاث صحف مواليه للشيوعية، وهي رسالة لموسكو تعبر عن قلق تركيا تجاهها، وعدم رضاها عن مواقف موسكو[٤].

وبإشراف الحكومة أيضا نظمت مظاهرات كبيرة ضد اليونانيين في استانبول وذلك من أجل التأثير على المفاوضات الجارية في بريطانيا مع اليونان بشأن قبرص[٥].

---

[١] مناهج السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، ترجمة حسن صعب، بإشراف روي مكريدس، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٦، ص٦٠٤

[٢] المرجع السابق، ص٦٠٤

[٣] المرجع السابق، ص٦٠٥

[٤] المرجع السابق، ص٦٠٥

[٥] المرجع السابق، ص٦٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعن طريق الدبلوماسية استطاع إينونو تطبيق سياسة الاستيلاء والتوسع عندما حصل على لواء اسكندرون من فرنسا عام ١٩٣٩، بموجب اتفاق بين البلدين مقتطعا هذا اللواء من سوريا.

ثانيا: الوسيلة العسكرية

إلى جانب الوسيلة الدبلوماسية استخدمت تركيا الوسيلة العسكرية، وإن كنا لم نلحظ هذه الوسيلة أبان فترة حكم أتاتورك، فإننا نجد أن هذه الوسيلة قد ظهرت بعد استلام خلفاؤه بفعل النفوذ المتزايد للعسكر في تركيا، ويمكن تحديد استخدام هذه الوسيلة في اتجاهات أربعة ، الأول: محاولة الساسة الأتراك وعلى رأسهم العسكر الارتباط الأمني والعسكري عبر تحالفات مختلفة أمنية وعسكرية، مما ساهم بوجود وسيلة ردع شبه دائمة، ضمنت من خلالها عدم تورط جيرانها وفي مقدمتهم روسيا من تهديد سلامة أراضيها وسيادتها (ضمن ما يسمى بمفهوم الردع)، الاتجاه الثاني: وزاد على ذلك السماح بأن تكون أراضي تركيا مركزا مهما للقواعد العسكرية الغربية، وبشكل مميز للولايات المتحدة الأمريكية. ومثلت هذه القواعد أيضا قوة ردع استخدمتها تركيا عبر تاريخها للمحافظة على سيادتها. أما الاتجاه الثالث، فقد تمثل في السعي لبناء قوة عسكرية ضخمة (تقليدية). والاتجاه الرابع تمثل باستخدام القوة العسكرية عمليا على الأرض ومن أمثلة ذلك : غزو شمال قبرص عام ١٩٧٤ بحجة حماية الأتراك في شمال قبرص، وكذلك تدخلها العسكري في شمال العراق بحجة القضاء على معاقل حزب العمال الكردستاني الكردي، وحشد قواتها على الحدود الشمالية السورية عام ١٩٥٧ بعد فشل حلف بغداد، وحشد قواتها على الحدود السورية ومحاولة تهديد سوريا عام ١٩٩٨، تحت ذريعة أن سوريا تدعم الإرهابيين الانفصاليين الأكراد، وانضمامها إلى قوات حلف شمال الأطلسي عندما أرسلت قواتها إلى كوريا. (١٩٥١-١٩٥٢). وكذلك تحالفها الأخير مع إسرائيل والذي يأخذ طابعا عسكريا بحتا، وهو وسيلة للضغط على الدول العربية، وبنفس الوقت وسيلة لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية لتركيا. وسندرس هذا الموضوع بالتفصيل لاحقا.

ثالثا: الوسيلة الاقتصادية:

لم تستخدمها تركيا بشكل واضح وعلني بسبب إمكاناتها الاقتصادية المحدودة، لكن وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أقامت تركيا العديد من المشاريع الحيوية الاقتصادية والخدمية في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي بهدف التغلغل داخل هذه الدول، وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، ونركز على السياسي منها، والتي اعتبرتها تركيا بديلا جديدا أمام تراجع الدعم الغربي لها، وبعد تراجع مكانتها في نظر الغرب بزوال الخطر الشيوعي،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأمثلة ذلك (الربط الهاتفي بشبكات الهاتف في هذه الجمهوريات مع شركة تركية عام ١٩٩٢) وتقديم قروض ميسرة لهذه الدول، ووقعت معها صفقات تجارية، لربطها اقتصاديا معها أيضا.

د. دراسة حالات تطبيقية للسياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي والدولي.

سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع الشرق الأوسط

أولا: خلال مرحلة أتاتورك:

تمت صياغة المبدأ الرئيسي في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، ضمن الإطار العام الذي ذكرناه، وهو السياسة المستندة إلى مبدأ الانعزال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتم صياغة هذه السياسة وفق المسلمة التالية: أن أي تدخل أو تورط تركي في الشرق الأوسط يضر بتوجهات تركيا الأوربية. وهو بالتالي أمر مرفوض أوروبيا وأمريكيا.

ثانيا: خلال فترة الحرب الباردة:

و يرى أحد الباحثين في الشأن التركي: أن سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص قد تميزت بما يلي:[١]

١. تجنب تركيا التورط في الخلافات العربية – العربية، والصراع العربي–الإسرائيلي، وغير ذلك من الصراعات الإقليمية، كالحرب العراقية الإيرانية.
٢. سعت الحكومات التركية بدرجات متفاوتة من النجاح، لإقامة علاقات سياسية، ودبلوماسية ودية - وإن لم تكن وثيقة مع جميع الدول العربية وإيران وإسرائيل، وكانت سوريا الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة، إذ أنها تشعر (أي سوريا) بالغبن جراء احتلال تركية لإقليم لواء اسكندرون، الذي اقتطعته فرنسا سنة ١٩٣٩ من سوريا وقدمته هدية لتركيا.
٣. حافظت تركيا على موقف انكفائي قائم على عدم التدخل تجاه العالم العربي، باستثناء مشاركتها في حلف بغداد (١٩٥٥ - ١٩٥٧ – ١٩٥٨).
٤. انتقلت تركيا بالتدريج بعد اعترافها بإسرائيل سنة ١٩٤٩، (وتركيا هي البلد الوحيد ذو الأكثرية الإسلامية الذي قام بذلك في حينه) إلى موقف أكثر تأييدا للفلسطينيين بعد حرب ١٩٦٧،[٢] ويعود هذا التحول إلى سببين:

---

[١] صبري سباري، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ٢٩

[٢] نعتقد أن الصحيح عدوان حزيران، ١٩٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول: الضغوط السياسية الداخلية، بما فيها دور الإسلام المتعاظم في السياسة الانتخابية.

الثاني: يعود إلى رغبة انقرة في علاقات سياسية أفضل مع العالم العربي، في وقت شهدت فيه علاقات تركيا بالغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية برودا، بشأن القضية القبرصية.[١]

٥. الاقتصاد والتجارة ووزنهما في سياسة تركيا الشرق أوسطية، بعد أزمة النفط خلال عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤.[٢]

ويرى باحث آخر،[٣] أن تركيا قد طورت علاقاتها نحو المنطقة بصورة عامة مستندة إلى مبادئ سبعة، طبعا ومن مقارنتها مع المبادئ التي أوردها صبري سياري السابقة، نجد أن هناك تطابقا في هذه المبادئ، باستثناء مبدأ جديد أضافه روبنس وهو فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي، حتى لا تفهم أنها عملية للناتو.

ويرى الباحث التركي بيليج كريس وهو أستاذ جامعي[٤]، أن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط تتصف بما يلي:

١) السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط هي امتداد للسياسة التركية الموالية للغرب، وكان من أهدافها، تحقيق الأمن القومي التركي، والحصول على المساعدات الاقتصادية، ونشر نفوذها في المنطقة (وهذا خلال الأربعينات).

٢) خلال الخمسينات، ما سعت تركيا إلى تحقيقه في الشرق الأوسط، لم يكن هدفه الحصول على صداقة دول المنطقة، فهذه مسألة لم تكن تهم الأتراك كثيرا.

٣) لم يدرك الأتراك أهمية دور العالم الثالث، وبخاصة دول الشرق الأوسط، وكان الهدف الأساسي هو تعزيز صورة تركيا لدى الغرب.

٤) في الستينات الملامح الجديدة للسياسة التركية كانت تقتضي تعاونا أقل مع الولايات المتحدة، وموقفا أكثر توازنا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مهيئة الظروف لكي تنأى بنفسها عن سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

٥) إدخال عامل الربح والخسارة في بناء المواقف السياسية، وهذه السياسة تنفيذا لواحد من المبادئ الكمالية الرئيسية في السياسة الخارجية، ألا وهو البراغماتية.

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ٢٩

[٢] نرى ان العامل الاقتصادي كان له الدور الأهم في ذلك إضافة إلى المواقف الاوروبية السلبية من تركيا آنذاك.

[٣] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٨٣

[٤] صحيفة العرب اليوم، عمان، العدد، ١٩٩٧/١٢/٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط وفي العلاقات ما بين الدول الأخرى.

٧) التعامل على قدم المساواة مع دول المنطقة.

٨) الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل، والدعم السياسي للقضية العربية.

٩) المحافظة على الروابط مع الغرب فيما يتعلق بتأثيرها على علاقة تركيا مع دول الشرق الأوسط والعكس صحيح إضافة إلى تطوير العلاقات الثنائية.[١]

ويرى باحث آخر في الشأن التركي: أنه وخلال مرحلة الستينات والسبعينات، تميزت بتقارب سياسي تركي مع العالم العربي، مظهرا أثر العامل الاقتصادي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط والعالم العربي على وجه التحديد.[٢]

و يرى أيضا باحث آخر: أن تركيا قد نظرت إلى علاقاتها مع البلدان العربية كاستمرار للسياسة التي اتبعتها، في تلك الفترة عندما كانت تتعامل مع مشكلات المنطقة من خلال بريطانيا وفرنسا، أكثر من تعاملها مع العرب (خلال الخمسينات)، أما في فترة السبعينات، ونتيجة تصدع علاقاتها مع الغرب، حصل نوعا من التقارب بين تركيا والعالم العربي، وفي الثمانينات استطاعت تركيا أن تهيئ نفسها لكي تأخذ دورا إقليميا نشيطا مستقلا عن سياسة حلفائها[٣] مبرزا أثر العامل الاقتصادي أيضا.

ومما تقدم نجد أن سياسة تركيا الشرق أوسطية كانت تتحد وفق معايير وأهداف تنسجم مع توجهات حلفائها الغربيين ومنفذة للمهام المرسومة لها.

ثالثا: سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة:

برزت معطيات جديدة في الشرق الأوسط ساهمت برسم سياسة تركية جديدة، ومن هذه المعطيات:

١) الغزو العراقي للكويت في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠:

وانطلاقا من هذا المعطى فقد انتهجت تركيا سياسة أكثر فاعلية في العالم العربي، ومثل الموقف التركي الداعم لقوات التحالف ضد العراق نهجا جديدا بعيدا عن سياستها المعهودة، المرتكزة على عدم التدخل في الصراعات والحروب الداخلية، الاقليمية.

---

[١] نفس المرجع السابق

[٢] دور تركيا الاقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الجزء الأول، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٧.

[٣] نبيل حيدري، السياسة التركية الخارجية، مرجع سابق، ص ١٠٥ – ١٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى صبري سياري[١]، أن هذا الموقف كان بالاتفاق بين تورغوت أوزال والجيش التركي، وعارض هذا الموقف مجموعة من النخبة السياسية المدنية، بينما يرى فيليب روبنس[٢]، أن المؤسسة العسكرية كانت قد عارضت أوزال في موقفه من أزمة الخليج الثانية، وتحفظت على دور يمكن أن يوكل لتركيا وهو التدخل العسكري وخوض حرب مع العراق نيابة عن قوات التحالف.

ويؤكد هذه الفكرة د. ميشال نوفل[٣]، "إن معارضة القيادة العسكرية حالت دون تنفيذ رغبة الرئيس أوزال في إرسال قوات إلى الخليج لتكريس الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، لكن أوزال بدا مصمما على أن تلعب تركيا دورا أكثر نشاطا وإيجابية في منطقة الشرق الأوسط" واتفقت آراء الباحثين السابق ذكرهم، أن تركيا في موقفها المنسجم مع قوات التحالف تكون قد خرجت عن مبدأ أساسي شكل موجها للسياسة الخارجية التركية على مدار ستة عقود من الزمن، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.

"وقد عارض هذه الفكرة التي تبناها الكتاب والباحثين السابقين، أحد مخططي السياسة الخارجية التركية، حميد باطو "إن السياسة التركية خلال أزمة الخليج، لم تشكل انحرافا عن بعض الممارسات للسياسة التركية التقليدية، ويوافقه الرأي الباحث اندرو مانجو الذي يرى أن هذا الانحراف إنما هو في أذهان الصحفيين والدارسين الذين يسعون لإثبات طروحات يفترضونها، لكنه لا ينفي حدوث بعض التغيير."[٤]

وإننا نعتقد أن موقف المؤسسة العسكرية لم يكن موقفا ضد قوات التحالف، بل كان ينطلق من بعد آخر وهو إمكانية تطور وضع الأكراد في شمال العراق في ظل استراتيجية غربية، لضرب العراق وتقسيمه، إضافة إلى شعور تركيا بأن عدم التعاون مع الحلفاء الغربيين سيعني عزلتها.

ولم يكتفي أوزال بالسماح لقوات التحالف باستخدام القواعد العسكرية الموجودة في تركيا لضرب العراق، بل أعلن وقف خطي النفط المارين في الأراضي التركية، وحقق أوزال من خلال موقف تركيا هذا مكاسب عديدة منها، الحصول على مكاسب عسكرية من خلال دعم امريكي (٨ بليون دولار و ١٠٠٠ دبابة، و ٧٠ ناقلة جند)، وكذلك إبراز أهمية تركيا بالنسبة لحلفائها، واثبات ولائها، وكذلك طمع أوزال بضغط الولايات المتحدة على أوربا لقبول تركيا كعضو في الاتحاد، إضافة إلى ضرب قوة العراق العسكرية التي كانت تقلق

---

[١] صبري سياري، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد، ٣١، مرجع سابق، ص ٣١

[٢] فيليب روبنس،تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٨٣

[٣] ميشال نوفل، دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية، مرجع سابق، ص ٢٧

[٤] صحيفة العرب اليوم، مرجع سابق، العدد، ١٩٩٧/١٢/٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تركيا، ولكنها لم تحقق المكاسب المرجوة من خلال تلك المواقف مع الحلفاء، بل العكس كانت خسارتها جراء حصار العراق وفق تقديرات الأوساط التركية بـ ٢٠ مليار خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤. [١]

٢) تطور المسألة الكردية

حيث حاول الأكراد خلال هذه الفترة تأسيس كيان كردي جديد شمال العراق، واستغل حزب العمال الكردستاني الفراغ الأمني الموجود في شمال العراق، لممارسة نشاطاته، مما دفع بتركيا لتعلن رفضها لتقسيم العراق، على اعتبار أن هذا الكيان سيؤثر على أمن وسلامة تركيا.

وهنا يبرز دور المؤسسة العسكرية جليا، من خلال تولي هذا الملف كاملا، حيث أقيمت منطقة أمنية داخل العراق ، ويعتقد الكثيرون أن رد فعل تلك المؤسسة بالتدخل شمال العراق، كان لإجهاض مبادرة طرحها اربكان لمعالجة هذه المسألة، حيث دخلت المؤسسة العسكرية في هذا الموضوع باستقلالية تامة.[٢]

٣) مفاوضات التسوية السلمية بين العرب واسرائيل، ومحاولة تركيا التقارب مع اسرائيل ضمن منظومة من التحالفات والاتفاقيات.

٤) محاولة تركيا لأخذ دور ضمن النظام الأمني الأمريكي الجديد تجاه المنطقة والمتمثل بـ:

أ- الحفاظ احتواء إيران والعراق

ب- السعي لتحقيق السلام بين إسرائيل والعرب (طبعا على حساب العرب)

ج- استمرار ضخ النفط للغرب وإيجاد عوامل الفرقة بين العرب.

د- محاولة الضغط على الأنظمة العربية الراديكالية (حسب المفهوم الأمريكي)، والتي تعارض سياسة أمريكا في المنطقة.

٥) الحديث علنا ولأول مرة عن أوضاع الأقلية التركمانية في شمال العراق، وأن هذه الأقلية في العراق مغبونة حقوقها، وينبغي العمل لإنصافها.[٣]

٦) قيام العسكر بتوتير العلاقات مع سوريا واتهامها باحتضان حزب PPK، وتهديد أمن تركيا، رغم نفي سوريا المتكرر على لسان مسؤوليها، استعدادها للتعاون مع تركيا في المجالات الأمنية، ورغم اعتبار سوريا وإعلانها صراحة أن نشاطات حزب العمال الكردستاني نشاطات إرهابية.

---

[١] صبري سياري، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد، ٣١، مرجع سابق، ص ٣١

[٢] معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا،مرجع سابق، ص ١٢٥ - ١٢٦

[٣] محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٢، ربيع ١٩٩١، ص ٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستطرادا نتحدث عن تطوير نوعي في مجال توجهات السياسة الخارجيـــة التركيـــة تجـــاه الشرق الأوسط والمتمثل بالأزمة مع سوريا عام ١٩٩٨، والتي أعدتها المؤسسة العســـكرية التركية، حيث نجد العديد من الملفات الساخنة بين سوريا وتركيا ونجملها بالآتي:

١. "ملف لواء اسكندرون
٢. ملف المياه (الفرات - دجله - العاصي - مشروع الغاب)
٣. الملف الأمني (المتعلق بحزب (P.P.K)
٤. ملف ضريح سليمان شاه[١].
٥. ملف التهريب والتجارة.
٦. ملف الموقف من القضية القبرصية واليونان .
٧. ملف التحالف التركي الإسرائيلي وأثره على سوريا." [٢]

واعتبرت هذه الملفات (رغم وجود معظمها منذ زمن بعيد)، مدخلا لأزمة بين البلدين تمثلت بأزمة تشرين الأول ١٩٩٨.

وبدأت تركيا بالتصعيد ضد سوريا حتى وصل الوضع إلى حشـــد قـــوات عســـكرية تركية على الحدود السورية – التركية، واطلاق المسؤولين الأتراك لتصريحات نارية كـــانت تتضمن قرارا تركيا بشن حرب ضد سوريا وضرب البنية التحتية السورية.

وبالتحليل الدقيق لهذا التصعيد وتأقيته نخلص إلى مجموعة من النتائج هي:

١) إن هذه الأزمة كانت خلفها المؤسسة العسكرية التركية، ودليل ذلك أن الأزمة الداخلية التركية آنذاك والتي تمثلت بالصراع الداخلي مع الإسلام السياسي الناشـــئ، والـــذي تمثل بصعود اربكان كزعيم إسلامي لمنصب رئاسة الحكومة وقيام تلـــك المؤسســـة بانقلاب ابيض عليه عام ١٩٩٧. وحوادث فضائح الفساد والمؤامرات مع قيـــاديين ومسؤولين كبار في الدولة التركية، كلها مجتمعة جعلت من افتعال هذه الأزمة مهربا من أزمة داخلية.
٢) انزعاج أنقرة من اتفاق جرى بين زعيمين كرديين برعايـــة واشـــنطن (الطالبـــاني، البرازاني)، والذي تضمن الإعلان عن قيام شبه كيان مستقل للأكراد شمال العـــراق، ولم تدع تركيا ولم تستشر، والمؤسسة العسكرية التركية تعي خطورة هـــذا الوضـــع

---

[١] وهو ضريح لأحد أجداد العثمانيين موجود داخل الأراضي السورية بعمق حوالي ١٥كم عن الحدود التركية، وترفض تركيا نقل هذا الضريح، وتصر على ابقائه داخل الأراضي السورية.

[٢] يوسف الجهماني ، تركيا و سوريا ، مرجع سابق ، ص ٧٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على تركيا، بل وهي من أكثر المتحمسين لمنع قيام كيان كردي مستقل على تخومها بما يمثله هذا الكيان من أخطار عليها.

٣) بدأت تلوح في الأفق بوادر لعودة العلاقات السورية العراقية. وهذا يعني خسارة تركيا لإيرادات سنوية كبيرة تأتي من خلال ضخ النفط العراقي عبر أراضيها، وكذلك تحول الطلب العراقي لكثير من احتياجاته إلى سوريا بدلا من تركيا.

٤) أوردت بعض المصادر أن خططا إسرائيلية في هذه المرحلة تضمنت، افتعال حروب صغيرة في المنطقة من شأنها نسف أي شكل من أشكال التضامن أو التقارب العربي العربي، أو العربي - التركي، وافتعال هذه الأزمة يصب في ذات الاتجاه.[١]

٥) ذكرت بعض المصادر أيضا أن إسرائيل كانت قد قدمت لتركيا نصائح، باستغلال الظروف القائمة خلال تلك الفترة للضغط على سوريا، وحل المسائل العالقة معها، عن طريق فرض تنازلات كبيرة عليها تمس القضايا المعلقة بين البلدين (كالمياه، واسكندرون . .)

٦) أعلن قائد القوات المسلحة التركية أن بلاده في حالة حرب غير معلنة مع جارتها سوريا، على اعتبار أن سوريا (والكلام لقائد القوات المسلحة التركية)، تدعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وفي تقرير[٢] قدم من قبل رئيس أركان القوات المسلحة التركية، إلى مجلس الأمن القومي التركي، صور فيه بأن الحرب مع سوريا تأخذ أهميتها الأن، من خلال الظروف المحيطة بسوريا ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وهذه الظروف ستضمن التفوق التركي على سوريا إذا ما أخذت تركيا بعين الاعتبار.

أ- التفوق الجوي التركي نتيجة امتلاكها لترسانة أسلحة جوية متطورة، وتحالفها مع إسرائيل، وتقديم هذه الأخيرة لتركيا، معلومات استخباراتية دقيقة عن أماكن تواجد القوات السورية ولا يستبعد التقرير اشتراك القوات الإسرائيلية مع القوات التركية، بهذه الحرب نتيجة الاتفاقيات المعقودة مع البلدين.

ب- تشكل المشاريع المائية التركية حاجزا طبيعيا في جنوب تركيا ، تمنع القوات السورية من التوغل في جنوب تركيا ، لضرب القوات التركية فيما إذا حصلت الحرب.

---

[١] هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية، العدد ٦، ط١، ١٩٩٦، ص ٨١.

[٢] يوسف الجهماني، تركيا وسوريا،مرجع سابق ، ص ٨٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ج- ليست هذه الخطة خارج الموافقة الأمريكية، فضرب سوريا سيأتي هذه المرة عن طريق تركيا وليس إسرائيل حليفة أمريكا التقليدية والعزيزة على قلبها.

وللتدليل على دور المؤسسة العسكرية في هذه الأزمة، فقد صرح رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ بأنه لا يمكن الخروج من الخط الذي قرره مجلس الأمن القومي في اجتماعه الأخير، وبدء سيل من التصريحات السياسية التي وترت الأجواء مع سوريا، وأوجدت مناخا قاب قوسين أو أدنى من البدء بحرب شاملة ضد سوريا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الموقف السوري المتزن والهادئ والعقلاني، كان قد منع هذه الأزمة من التصاعد والانفجار.

وتطرق وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى هذه الأزمة قائلا: "إن هنالك مشكلات داخلية في تركيا وإسرائيل، هي السبب في ادعاءات أنقرة بأن دمشق تدعم متمردين اكراد ضد تركيا، وأشار إلى أن هنالك بعض المسؤولين الأتراك الذين لا يريدون إيجاد المناخ الطبيعي وحسن الجوار بين البلدين المتجاورين، وأضاف "نحن في سوريا نرفض التهديدات التركية وأكدنا رغبتنا الصادقة في إيجاد حلول دبلوماسية، لحل المشكلات العالقة بين البلدين وفي مقدمتها المشكلة الأمنية"[١]

ويكفي أن نشير هنا إلى دور المؤسسة العسكرية في بلورة هذه السياسة الخارجية تجاه سوريا أنه وفي التقرير الدوري لرئاسة الأركان تحدد الدول الخطرة عسكريا على تركيا، فيذكر عادة (اليونان، سوريا، ايران، العراق، روسيا)[٢]

وهكذا نجد أن الجيش التركي لعب دورا بارزا خلال هذه المرحلة في رسم سياسة تركيا الخارجية وفي تحديد أهدافها وفق منظوره، وكثر الحديث عن الأمن التركي وارتباطه العضوي بمنطقة الشرق الأوسط، وافتعال أزمات ومواقف من شأنها أن تزيد التورط التركي في منطقة الشرق الأوسط كمبدأ سياسي ثابت.

سياسة تركيا تجاه ايران

"تستند العلاقات التركية والإيرانية المعاصرة حاليا إلى هذا التاريخ الطويل من الصراع في سبيل الهيمنة الإقليمية. ثم ان ما تبقى من الإمبراطوريتين السابقتين، ما يزال في الوقت الحاضر يبذل نفوذا إقليميا كبيرا ويترك أثره في العلاقات المعاصرة، والتركي والفارسي معا يحسان بالتفوق في المنطقة، مما يضعهما في وضع تنافسي أكيد."[٣]

---

[١] يوسف الجهماني، تركيا وسوريا، مرجع سابق، ص (١٠٩-١١٠)

[٢] نفس المرجع السابق، ص ١٠٩

[٣] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وانطلاقا من هذه المقدمة التاريخية فقد بقيت تركيا وإيران ورثيتا الإمبراطوريتين - العثمانية والفارسية ضمن إطار علاقة متوازنة طبيعية، وفرت استقرارا أمنيا وسياسيا في المنطقة، وهذا ما دفع الدولتان لإقامة تحالفات استراتيجية كان أولها (ميثاق سعد آباد ١٩٣٧، وحلف بغداد ١٩٥٥، وما عرف لاحقا منظمة المعاهدة المركزية السينتو).

والتقت إيران وتركيا في فترة الحرب الباردة في نقطة مشتركة ضمن المنظور الأمني الأطلسي - الأمريكي، فإيران الشاه كان لها وظيفة أمنية وسياسية قبالة الاتحاد السوفياتي وفي منطقة الشرق الأوسط، ولتركيا وظيفة أيضا أمنية وسياسية قبالة الاتحاد السوفياتي.

وبقي الحال كذلك إلى أن قامت الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، ونتيجة تخوف تركيا من هذه الثورة وقلقها من دور إيراني جديد في المنطقة نتيجة تبدل سياسة إيران الخارجية بسقوط الشاه. انتقلت العلاقات التركية - الإيرانية إلى علاقات شديدة البرودة قياسا لما كانت عليه قبل قيام الثورة.

فالثورة الإسلامية الإيرانية، تنظر إلى تركيا على أنها شبيهه بالنموذج الذي حاول شاه إيران بنائه في إيران، والشاه كان شديد الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية وتبنى القيم والثقافة الغربية بحماس، ورغم تخوف تركيا من الثورة الإسلامية الإيرانية فقد تعاملت معها بحكمة، فهي لم تعارض الثورة الإسلامية، ولم تحاول الضغط عليها أو التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر بإيران، لكن هذا الموقف كان يخفي حقيقة واضحة، وهي موقف النخبة التركية العلمانية وموقف المؤسسة العسكرية اللتين اعتبرتا أن الثورة الإسلامية الإيرانية خطرا إقليميا جديدا يحسب له الحساب ويجب التعامل معه بحذر ويعطي أولوية ضمن أولويات العسكر في رسم السياسة الخارجية لتركيا.

وحسنا فعل بولنت أجاويد، عندما اعترف بالثورة عند قيامها، وأكد هذه الحكمة سليمان ديميريل عندما رفض طلب الحليف الأمريكي بممارسة ضغوط اقتصادية (كالعقوبات الاقتصادية) على إيران ولم تسمح المؤسسة العسكرية باستخدام القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا من أجل احتلال مبنى السفارة الأمريكية في طهران، وفي هذه السياسة خروج عن التوجهات الأمريكية - الأطلسية تجاه إيران، لكن ما أراح تركيا هو نشوب الحرب العراقية الإيرانية الأولى ١٩٨٠، والتي أسهمت بشكل أو بآخر في أضعاف قوتين إقليميتين منافستين لها دون أن تتكلف تركيا بشيء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ووقفت تركيا على الحياد في هذه الحرب، وتحقق لها مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية، بل نجد أن تركيا شكلت مصدر تموين لإيران أثناء هذه الحرب، وكذلك بالنسبة للعراق.

وفي عام ١٩٨٤ وقع الجانبان اتفاقية يلتزم بموجبها كل طرف "بمنع أي نشاط يهدد أمن الطرف الآخر على أراضيه".

وحتى عام ١٩٩٠ كانت علاقات البلدين تتأرجح بين التأزم والركود تبعا لمواقف القادة الرسميين في البلدين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونسوق أمثلة على صحة ذلك:

رفض رئيس الوزراء الإيراني (مير حسين موسوي) أثناء زيارته لانقرة عام ١٩٨٧، أن يزور ضريح أتاتورك في أنقرة، مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية والصحافة التركية التي تتبنى نهج الكمالية.

وفي عام ١٩٨٨، رفضت السفارة الإيرانية تنكيس العلم في الذكرى الخمسين لوفاة أتاتورك كما تفعل في العادة البعثات الدبلوماسية في أنقرة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز مشكلة الدول التي استقلت من الاتحاد السوفياتي، برز عامل جديد ساهم بتوتير الأجواء بين البلدين، ودفع البلدان إلى التنافس على مكاسب يمكن أن تتحقق من خلال مد نفوذهما في هذه الدول.

ويضاف إلى هذا العامل عامل آخر له علاقة بالمحلي في السياسة الخارجية التركية وهو بروز الإسلام السياسي كظاهرة في تركيا، وتسلم نجم الدين، اربكان رئاسة الحكومة التركية عام ١٩٩٦.

ولعل أبرز دور علني للمؤسسة العسكرية التركية كان قد برز في موقفها من اربكان والضغط عليه لمنعه من إقامة اية علاقات سياسية أو اقتصادية مع طهران.

لذلك رفضت تلك المؤسسة فكرة التعاون العسكري التي طرحها اربكان مع ايران وكذلك الاتفاق الموقع مع إيران لشراء الغاز[1]، ونعتقد أن سبب هذا الرفض يكمن في التخوف من الإسلام السياسي، والانسجام بين توجهات المؤسسة العسكرية والتوجهات الأمريكية تجاه إيران ومحاولة تلك المؤسسة عدم الخروج عن توجهات حلفائها الغربيين.

وبكلمة واحدة بقيت المؤسسة العسكرية مهيمنة على السياسة الخارجية التركية تجاه إيران بشكل علني وواضح، على اعتبار أن الخطر المتوقع من إيران يأتي ضمن الأهداف الإستراتيجية العليا، التي هي من اختصاص تلك المؤسسة. وهناك عوامل لا تزال باقية بين البلدين، ومرشحة لأن يكون لها انعكاسات مستقبلية، إضافة إلى انعكاساتها الحالية.

١) العامل الأيديولوجي (علمانية تركيا، وإسلامية إيران)

٢) المهاجرين الإيرانيين الذي يقرب عددهم من ٨٠٠,٠٠٠ إيراني في تركيا وإمكانية تأثيرهم على المحلي في السياسة الخارجية التركية.

٣) العدد الكبير من الأتراك الناطقين باللغة التركية في إيران من الادربين الشيعة الذين دعوا للإنفصال عن الدولة الإيرانية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وبمجرد حصول ذلك ستتهم تركيا بتحريضهم حتى ولو كان الواقع غير ذلك.

---

[1] صحيفة القدس العربي، لندن، العدد ١٩٩٦/١٢/٢١، ص ٢١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) التنافس الشديد بين الدولتين في القوقاز وآسيا الصغرى.

٥) السعي للحصول على نفوذ أو دور في منطقة الشرق الأوسط.

٦) محاولة إيران إيجاد دول حليفة لها بالمعنى الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط قبالة التحالف التركي الإسرائيلي، مما يزيد حالة التوتر والتنافس بين البلدين.

٧) محاولة تركيا إظهار نفسها أنها حامية العلمانية، ومحاولة إيران إظهار نفسها بأنها داعية إسلامية وحامية الإسلام في العالم.

سياسة تركيا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

تعود العلاقات الأمريكية التركية إلى عام ١٨١٠، عندما قدمت الولايات المتحدة لتركيا مساعدات ومعونات اقتصادية وخبرات لإنشاء معاهد عسكرية ولإعداد الضباط وكانت آنذاك مصدرا للسلاح[١] بالنسبة لتركيا.

ونتيجة لارتباط السلطان وسلك الضباط المتأثر بأوربا، وخاصة ألمانيا، قطعت العلاقات مع واشنطن بسبب موقفها من ألمانيا إبان الحرب الأولى، ونتيجة اعتماد أتاتورك لمبدأ الحياد الإيجابي لم تكن علاقات تركيا مع الولايات المتحدة متميزة خلال حكم أتاتورك.

في فترة الحرب الباردة، وبعد تبني واشنطن سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي، وفي فترة حكم ترومان دخلت العلاقات بين أنقرة وواشنطن مرحلة جديدة حاسمة في التوجه الأمريكي نحو تركيا حيث وقف الرئيس ترومان قائلا:

"بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طلبت تركيا المساعدة المالية من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بغية إنجاز تحديث لازم للمحافظة على وحدة تركيا، هذه الوحدة ضرورية للحفاظ على النظام في الشرق الأوسط، وإذا كانت تركيا بحاجة إلى هذه المساعدات فإن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تزودها بها لأنها البلد الأوحد القادر على تقديم مثل هذه المساعدة."[٢]

والمقصود هنا هو جعل تركيا ضمن منظومة الغرب ضد الاتحاد السوفياتي، وتقديم كافة أشكال الدعم للازم لها (المال والسلاح)، وشمل برنامج المساعدات (مشروع مارشال)، تركيا وحصلت بموجبه على مساعدات مالية وعسكرية، ونتيجة تخوف تركيا من الخطر السوفياتي طالبت الحليف الأمريكي بالموافقة على ادخالها ضمن حلف شمال الأطلسي، وتحقق ذلك عام ١٩٥٢.

---

(1) Henze B. Paul, Turkey, the Alliance and the Middle East Problems and Opportunities in Historical Perspective, Working Papers (no. 36). The Wilson Center: International Security Studies Program, Washington, D.C., Dec. 1981. Pp. 3-4

(2) Kilic, Altemur, Turkey and The World, Public Affairs Press, Washington, D.C., 1959. Pp 137-138

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعملت تركيا على الانخراط في الترتيبات الأمنية وفق المخططات الأمريكية الأوربية بغية ربط منطقة الشرق الأوسط بالغرب.

وعكست الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، واقع السياسة الخارجية التركية خلال تلك المرحلة، وحتى عام ١٩٥٤ كان قد وقع الجانبان حوالي مائة اتفاقية تقريبا لا يعرف تفاصيلها، وبخاصة اتفاقية التسهيلات العسكرية، وكان للمؤسسة العسكرية دور متميز في توقيع هذه الاتفاقيات، وهناك حوالي ٢٦ قاعدة عسكرية أمريكية على الأراضي التركية.

- قواعد جوية
- قواعد صواريخ استراتيجية
- وتسهيلات للاتصالات الإلكترونية
- ومنشآت ضرورية للتخديم على العناصر الأمريكية العاملة في تلك القواعد.

وتقدر مساحة الأراضي التي تشغلها هذه القواعد ٣٢ مليون م٢. وإضافة لذلك، قدمت تركيا امتيازات كبيرة للأمريكيين مثل، الامتيازات القضائية، خدمات البريد الخاصة، مراكز التسوق المعفاة من الضرائب، من شأن هذه الامتيازات تقديم تسهيلات كبيرة لعمل تلك القواعد، وتتفوق تركيا على نظرائها في الأطلسي من حيث تقديم تسهيلات أكبر للقوات الأمريكية.[١]

في الستينات برزت القضية القبرصية وأزمة الصواريخ الكوبية، ونتيجة الموقف السلبي الأمريكي من تركيا. كان رد فعل المؤسسة العسكرية التركية، المطالبة بإعادة النظر في وضع القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، ونتيجة لموقفها (أي المؤسسة العسكرية) كان أن تسلمت الحكومة التركية القاعدة الجوية المشتركة سيفلي (ازمير)، وتخفيض عدد العسكريين الامريكيين من ٢٧ ألف عسكري إلى ٦٤٠٠ عسكري.

وبلغت ذروة التأزم في العلاقات الأمريكية التركية، اعلان الكونغرس عام ١٩٧٤ فرض حظر الأسلحة على تركيا، (أبان الموقف السلبي من القضية القبرصية والمنسجم مع الموقف الأوربي) وقد بنت الولايات المتحدة موقفها مستندة على أن تركيا تمادت في المنطقة وخرجت عن الأدوار المرسومة لها.

وفي نهاية السبعينات بعد التدخل السوفياتي في افغانستان، وسقوط نظام الشاه، أعيد لتركيا موقعها ضمن المخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وتم التوقيع على اتفاقية سميت (باتفاقية التعاون الدفاعي الاقتصادي)، وتلتزم بموجبها الولايات المتحدة بتقديم ٩٣٤

---

[١] نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص ١٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٥. واستغلت تركيا هذه الاتفاقية لتحسن من وضع قواتها المسلحة[١] وتقتضي الموضوعية تسجيل المواقف التالية للسياسة الخارجية التركية في فترة السبعينات:

١) رفض تركيا التعاون مع واشنطن عام ١٩٧٣ عندما أقامت واشنطن جسرا جويا مع إسرائيل في (عهد نيكسون).

٢) رفض التعاون مع الولايات المتحدة، لتحرير الرهائن في طهران ١٩٨٠ (في عهد كارتر)

٣) رفضت التعاون مع القوات الأمريكية المتدخلة في بيروت (١٩٨٢ - ١٩٨٤)، (في عهد ريغان).

٤) لم تسمح باستخدام القواعد العسكرية والمطارات العسكرية في جنوب تركيا، في صراع إقليمي كالصراع العربي الإسرائيلي.

ونعتقد أن الموقف التركي هذا جاء نتيجة سلبية الموقف الأوربي الأمريكي من تركيا بعد الأزمة القبرصية.

على عكس مرحلة الستينات فقد حشدت قواتها على الحدود السورية، لمنع التيار الوحدوي الناشئ بين سوريا ومصر عام ١٩٥٧، وسمحت للقوات الأمريكية بالانطلاق من قاعدة انجرليك جنوب تركيا لانزالها في بيروت عام ١٩٥٨، واشتركت بعمليات منسقة مع حلف شمال الأطلسي لاحتواء الاتحاد السوفياتي، وشاركت في الجهود العسكرية ضمن مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ وذلك تحت ما سمي في ذلك الوقت "الأنشطة المخربة في الشرق الاوسط"[٢]

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، توقع الكثيرون من المهتمين بالشأن التركي أن تتراجع مكانة تركيا وموقعها ضمن استراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط، وجاء الغزو العراقي للكويت ليعيد لتركيا موقعها الذي كان أبان الحرب الباردة ولو نسبيا، ولذلك أعلنت تركيا انحيازها إلى جانب دول التحالف باستخدام المنشآت العسكرية التركية، ومن جديد أثبتت تركيا ولائها للغرب وللولايات المتحدة على وجه التحديد لان تأييد قوات التحالف هو في جوهرة تأييد للولايات المتحدة المهيمنة على هذا العمل من ألفه إلى يائه. وجاءت المصالح الأمريكية في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي لتعطي دورا آخر لتركيا في علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية، حيث تعتبر واشنطن أن تركيا

---

[١] المرجع السابق، ص ١٦٥

[٢] The Middle East and North Africa (London, Oxford publications, 1982) p. 812

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإسرائيل هما ضمانتا استمرار نفوذها في هذه الجمهوريات (على المدى المنظور كما قلنا سابقا).

وفي معرض دراستنا لدور المؤسسة العسكرية في سياسة تركيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لابد لنا من توضيح كيف ينظر الأمريكان لهذه المؤسسة، وهل أمريكا مرتاحة للانقلابات العسكرية وتدخل الجيش؟ وبالمقابل ما هو موقف المؤسسة العسكرية التركية من الولايات المتحدة الأمريكية؟

الولايات المتحدة والمؤسسة العسكرية التركية

ترى الولايات المتحدة في الجنرالات الأتراك امتدادا للعلمنة وتوجهات أتاتورك، "وتعتبر القوات المسلحة بمثابة الحارس القانوني للديمقراطية التركية، ولكن قد تضطر إذا بدا أن الدولة مستهدفة من قبل المتطرفين أو تواجه الفوضى، ففي ثلاث مناسبات بما فيها محاولتي انقلاب، تدخلت القوات العسكرية لاستعادة النظام، ثم عادت إلى ثكناتها، ويرى المتتبع أن الجيش التركي معزز بتقاليد عريقة وبأنه يقدم خدمات كبيرة، ويعتبر الجيش الرائد للتعبئة الاجتماعية، ومصدرا لتقديم الخبراء في قيادة الأمة، إضافة إلى أنه يتمتع بقدر كبير من الهيبة، وتأييد العامة الواسع، ويتمتع بسمعة بأنه جيش محترف، ونظامي ويحترم الحكم المدني، ولا يميل إلى تأييد الأحزاب، وهي صورة زرعت منذ عام ١٩٠٨، عندما قامت حركة الضباط الثوار بقيادة مصطفى كمال أتاتورك المعروفة بحركة تركيا الفتاة، والتي فرضت على السلطات إعادة الدستور الذي أدى إلى تأسيس الجمهورية التركية."[1] وساهمت الولايات المتحدة في التأثير على تربية وإعداد الضباط الأتراك، ويقال أن الضباط الذين ساهموا في انقلاب ١٩٦٠/٥/٢٧، كانوا في عداد من أوفدوا في الخمسينات لتلقي تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة لما تقدم ذكره فإن المؤسسة العسكرية وبتدخلاتها التي درسناها على شاكلة انقلابات عسكرية في تاريخ تركيا (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠،١٩٩٧) لم تخرج عن الإطار العام أو المبادئ الأساسية الثابتة في السياسة الخارجية التركية، والتي اعتبرت امتدادا لسياسة حلفائها الغربيين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نستذكر أنه وفي يوم الانقلاب الذي حدث عام ١٩٨٠، استدعي ممثلو السلك الدبلوماسي المقيمين في أنقرة، إلى وزارة الخارجية، وأبلغهم ي-توركمين السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية آنذاك، بأنه لا تجري أية

---

[1] مجلة، Joint Force، تتناول شؤون الدفاع في الولايات المتحدة، وهي مجلة عسكرية محترفة، تصدر عن جامعة الدفاع الوطني، National Defense university، بالإشتراك مع المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، The institute for national studies، ويشرف عليها مباشرة رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكي في وزارة الدفاع، وتكمن أهمية هذه المجلة بأنها تعكس وجهة نظر الساسة الأمريكان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعديلات على سياسة تركية الخارجية، وأن تركيا تحافظ على إخلاصها للاتفاقيات والمعاهدات المعقودة سابقا، وأثناء ذلك أبلغ سفراء الدول الغربية الكبرى، بأن "تركيا تعير اهتماما خاصا لعلاقتها بحلف الناتو" إلا أن تركيا تنتظر من هذا الاتحاد دعما مماثلا لإخلاصها له."[١]

"وفي تصريح لكنعان ايفرين في السادس عشر من ايلول عام ١٩٨٠، أشار إلى أن تركيا ستتابع تنفيذ واجباتها والتزاماتها بجميع المعاهدات، على أساس العلاقات المتكافئة، والتي تعتبر طرفا فيها." وستتابع المحافظة على علاقاتها بحلف الناتو وبمجلس الاقتصاد الأوربي وبالاتحاد الأوربي، وسوف تسعى لتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الدول الغربية الأخرى."[٢]

ومن نافلة القول، أن الإعلام الغربي ذكر معلقا على الانقلاب الذي حصل في تركيا عام ١٩٨٠، بأن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالانقلاب العسكري. ونحن نتفق مع هذا الرأي.

"ويبدي السفير الأمريكي السابق في تركيا (ر. كومير) في تصريح له لمجلة يانكي، استغرابا من التخوفات المثارة في الغرب بخصوص مصير الديمقراطية التركية. ويبدو في الغرب كما يشير السفير ذاته، أنهم لا يعلمون أن العسكريين في تركيا يقومون، بحماية الديمقراطية، حيث قضوا على الفوضى وانعشوا الاقتصاد."[٣]

"ويؤكد الفكرة ذاتها السفير الأمريكي هيوب الذي عين في تركيا بعد الانقلاب، بأنه تم تذليل العقبات التي تواجه العلاقات بين أمريكا وتركيا، وهي اليوم ممتازة، كما قدر السفير عاليا سلوك الإدارة العسكرية، وأكد أن المساعدة الأمريكية لتركيا، تمثل المنزلة الثالثة من حيث الحجم، ونظرا لهذا كله أشير في الصحافة الأجنبية والتركية بأن علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أفضل مما كانت عليه خلال العقد الأخير."[٤]

"و في أيلول ١٩٨١قال ي-توركمين أمين عام وزارة الخارجية التركية، في معرض حديثه عن نتائج سياسة مجلس الأمن القومي الخارجية خلال عام "بلغ مستوى علاقاتنا بالولايات المتحدة الأمريكية مستوى نستطيع أن نقول عنه أنه مرض تماما، ولا تشوبه شائبة"[٥]، وكذلك مصدرا للمساعدات الإقتصادية والعسكرية

---

[١] فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، مرجع سابق، ص ٤١٣

[٢] المرجع السابق ص ٤١٤

[٣] نفس المرجع السابق، ص ٤١٥

[٤] نفس المرجع السابق، ص ٤١٥

[٥] نفس المرجع السابق، ص ٤١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينما رأت المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة مصدراً أساسياً للدعم السياسي والأمني العسكري، إضافة إلى إمكانية الضغط على أوربا لقبول تركيا عضواً كاملاً في أوربا.

وبعد الحرب الباردة، وبروز الإسلام السياسي كتيار قوي وفاعل في الحياة السياسية التركية، نلحظ تغييراً في الموقف الأمريكي تجاه تركيا بشكل عام والعسكر بشكل خاص. وساهمت المعطيات الجديدة التي فرضتها المرحلة تراجع مكانة تركيا ضمن الاستراتيجية الأمريكية والغربية، وكتحصيل حاصل سيتراجع الموقف من العسكر، فمن نظرة أمريكية تضمنت شهادة حسن سلوك بالعسكر وبإجراءاتهم وانهم حماة الديمقراطية إلى موقف مناقض في بعض جوانبه. وللوقوف على واقع ومستقبل العلاقات التركية-الأمريكي، نستعرض ما جاء في تقريرين استراتيجيين[1] صدرا عن معهد الدراسات الاستراتيجية الوطني في واشنطن-جامعة الدفاع الوطني، التي تمولها الإدارة الفدرالية المرتبطة بوزارة الدفاع الأمريكية، لأهميته من جهة، ولأنه يعكس وجهة نظر صانع السياسة الأمريكية تجاه تركيا من جهة أخرى، فقد ورد في التقريرين:

١) أن كثير من المراقبين والمحللين يرون أن جهود الجيش في وضع البرامج السياسية الداخلية والخارجية للبلاد بحاجة إلى تجديد، وهذه السياسة بعيدة عن واقع تركيا.

ومقابل تصريح رئيس الأركان العامة التركي في نيسان ١٩٩٧، بأن الخطر الذي يشكله الإسلاميون في تركيا أصبح التهديد الرئيسي للجمهورية ومخاطره، تتجاوز مخاطر حزب العمال الكردستاني والانفصاليين الأكراد، يرى المستشارون في مركز الدراسات الاستراتيجية أن تصريح الجنرال حول تهديدات للأمن القومي ما هي إلا معركة علاقات شخصية لا تعكس الحقائق من وجهة نظر أكثر المراقبين.

ولذلك يجب على المؤسسة العسكرية ترك حكومة الرفاه تسير في نهجها الطبيعي، حتى تسقط كما سقطت الأحزاب العلمانية من قبل، وأن النهاية الطبيعية للحزب الإسلامي وزواله يمكن أن تكون أكثر أماناً من تدخل الجيش، وإن انقلاباً عسكرياً على الرفاه فبرأي التقرير لن يحظى بالاجماع، كما أنه سيؤكد على أوهام إصلاحات أتاتورك.

---

[1] صحيفة الديلي نيوز ، انقرة، تركيا، العدد، ٢٩-١٩٩٧/٧/٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢) أن قيام الجيش بالتدخل بالحياة السياسية المدنية متوقعاً دعم الولايات المتحدة دون الأخذ بتحذيراتها، فإنه سيضع الديمقراطية الهشة في تركيا في خطر، لقد فسر الجنرالات الأتراك ما ورد على لسان الناطقين الرسميين باسم الولايات المتحدة حول التأكيد على النظام العلماني للدولة التركية على أنه دعم لهم.

٣) وبالمقابل أن شعور الجنرالات الأتراك هو عدم الارتياح من مواقف واشنطن وهذا الشعور يدفعهم لعدم الاعتماد عليها في المواضيع التي تهم تركيا. فالجنرالات غير مرتاحين للانتظار الطويل للحصول على الأسلحة وهم يرون أن ذلك يشكل تهديداً للعلاقات بين البلدين، وأن تركيا لا تشارك أمريكا في موقفها المطمئن تجاه روسيا والقوقاز وسوريا والانتقادات الأوربية لتركيا بشأن تجاهلها حقوق الإنسان.

٤) هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وتركيا في مدى المصالح الاستراتيجية حول ضرورة وجود حكومات مستقرة في القوقاز ووسط آسيا تعزز المساهمة الاقتصادية والعلاقات التجارية معها، والتعاون في القضايا العالمية مثل الارهاب، مكافحة المخدرات، مراقبة النشاطات العراقية والكردية في شمال العراق.

وبالمقابل هناك نقاط موضع اختلاف وهي:

١. حظر تسليم الأسلحة والتي يوليها ضباط الجيش التركي أهمية كبيرة ويعتبرون ذلك خطراً يضعف العلاقات مع الولايات المتحدة. ويدفعها للبحث عن مصدر آخر للسلاح.

٢. إجراءات واشنطن المختلفة، كمعارضة الكونغرس لمبيعات الأسلحة لتركيا وتخفيض عدد القوات الأمريكية وعدم ثقة الجيش التركي بالولايات المتحدة والغرب بالدفاع عن مصالح تركيا عندما لم يدرج في مخططاتهم وحساباتهم إمكانية هجوم عراقي على تركيا وموقف تلك الدول من هذه المسألة.

٣. مسألة توسيع الناتو وتركيز الحلفاء الأوربيين على أوربا الشرقية ووسط أوربا ومحاولة انضمام تلك الدول قبل تركيا، لأنه في نظر هؤلاء انتهت الأهمية الاستراتيجية لتركيا بانتهاء الحرب الباردة.

٤. الصعوبات التي توجه تركيا في انضمامها للاتحاد الأوربي وإعطاء الولايات المتحدة الأولوية في سياستها الخارجية لمسألة توسيع الناتو في وسط وشرق أوربا.

ومن خلال ما تقدم نجد لزاماً علينا تحديد بعض الاستنتاجات اللازمة:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) بنيت السياسة التركية تجاه الولايات المتحدة وفق فهم ومنظور المؤسسة العسكرية التركية ومن يواليها من النخبة المدنية العلمانية وكان دافع أولئك هو:

- كسب الدعم الأمريكي المادي والمعنوي (الاقتصادي والعسكري)
- تحقيق أمن تركيا من خلال ذاك الدعم، نتيجة هواجس تركيا الأمنية تجاه الغرب وروسيا.
- اكتساب الشرعية في تصرفاتهم وأفعالهم داخل تركيا وفي سياسة تركيا الخارجية ومواقفها من القضايا المختلفة إن على صعيد المنطقة أو العالم.

٢) تغير موقف الجنرالات الأتراك بعد انتهاء الحرب الباردة. نتيجة تغير مواقف الولايات المتحدة رغم انتهاج العسكر لمواقف خارجية تندرج بمجموعها ضمن إطار المنظور الأمني الأمريكي.

٣) وجدت الولايات المتحدة في المؤسسة العسكرية التركية أداة ناجعة في النظام السياسي التركي تستطيع من خلال توجهاتها (أي المؤسسة العسكرية) الإبقاء على تركيا كموقع متقدم يحفظ مصالحها في هذه المنطقة من العالم وخاصة قبالة روسيا إبان الحرب الباردة ولو نسبيا، وكانت تصف الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان مسؤوليها أولئك الضباط بحماة الديمقراطية والعلمنة.

٤) تغير هذا الموقف الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة، فحماة الديمقراطية بالأمس هم النخبة الشمولية الدكتاتورية التي تمنع تطبيق الديمقراطية في تركيا.

٥) إن هذا الموقف المتناقض بين حماة الديمقراطية بالأمس والدكتاتوريين اليوم مرده موافقة الولايات المتحدة على وجود إسلام سياسي في منطقة الشرق الأوسط على شاكلة حزب الرفاه وزعيمه نجم الدين اربكان، ومنع الأصولية والتطرف الإسلامي من الانتشار في هذه المنطقة من العالم وخاصة في منطقة الخليج وإيران والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، لأن انتشار الأصولية الدينية والتطرف الإسلامي تهديد لاستقرار المنطقة وتضرر المصالح الأمريكية.

٦) نرى انسجاما بين الموقف الأوربي والأمريكي في هذه النظرة للجيش التركي ودوره في الحياة السياسية التركية، رغم أن الولايات المتحدة كانت لا تتفق مع أوربا في نظرتها الآنفة الذكر إبان الحرب الباردة والحاجة إلى تركيا.

أو ليست السياسة الخارجية وعلاقات الدول تحددها وتتحكم بها مصالح تلك الدول. وأبيض البارحة أصبح أسود اليوم رغم عدم تغيير لونه ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياسة تركيا الخارجية تجاه اليونان والأزمة القبرصية

لم تكن الأزمة القبرصية والخلافات اليونانية التركية وليدة ١٩٧٤، بل تعود إلى مرحلة زمنية بعيدة وكان التنافس على أشده في البلقان، وكانت اليونان قد احتلت أجزاء من أراضي تركيا، واستطاع أتاتورك بحربه التي خاضها ضد الاحتلال الأوربي لبلاده أن يطرد القوات اليونانية، وفي ١٩٢٣/٧/٢٤ تم التوقيع على اتفاقية لوزان، لكن الاتفاقية لم تحل المشكلات المعلقة بين اليونان وتركيا.

وفي عام ١٩٣٠ وقع البلدان اتفاقية أنهت مشكلة الأقليات، وبنفس العام وقعت أنقرة معاهدة للحياد والوفاق والتحكيم مع اليونان ومثل تركيا (أتاتورك) واليونان (فينزيلوس).
وخلال هذه المرحلة كانت سياسة تركيا الخارجية تجاه اليونان جزء من سياستها بشكل عام والتي اتصفت بمبدأ الانعزال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

بعد الحرب الثانية

برزت المشكلة القبرصية خلال هذه المرحلة لتجعل البلدين أقرب ما يكونا إلى حالة حرب في اكثر من مرة، والتي مرت بمراحل مختلفة وعقد الجانبان عدة اتفاقيات ومعاهدات من شأنها حل هذه الأزمة كان أهمها اتفاق ١٩٦٠، الذي وقعه مندريس وكرافليس (رئيس الوزراء اليوناني). وتم الاتفاق على اعتبار قبرص جمهورية مستقلة، وعدم تقسيمها، وكفالة حقوق الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة، ومن أسباب موافقة تركيا على هذا الاتفاق.

١) أعطى الاتفاق حقوقا للطائفة التركية تفوق نسبتها العددية في قبرص، قياسا باليونانيين (١٩% من السكان (قبارصة أتراك) أي حوالي (١٠٤,٤٩٢) نسمة مقابل (٤٤١,٦٥٦) نسمة (قبارصة يونانيين).

٢) وفرت هذه التسوية لتركيا فرصة سانحة للعودة إلى المسرح البلقاني.[١]

ومع كل هذا، ترغب تركيا في أسوء الحالات الابقاء على قبرص بعيدة عن اليونان، ففي ضمها من قبل اليونان تطويقا بحريا لها وزيادة في نفوذ اليونان على حسابها. ولم تثمر المفاوضات بين البلدين عن تحقيق نتيجة تذكر إلى أن وصل العقيد إيونيدس إلى السلطة في اليونان (١٩٧٣) وكان منزعجا من تصرفات مكاريوس بسبب محاولة هذا الأخير جعل قبرص دولة غير منحازة، وكان هدف إيونيدس التدخل عسكريا لإزاحة مكاريوس، ولم يتحقق ذلك بفضل تدخل الولايات المتحدة.

---

[١] أحمد إبراهيم الأبرشي، "انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدودية،" السياسة الدولية: السنة ٦، العدد ٢٢، ت١، ١٩٧٠، ص ١٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ١٩٧٤/٧/١٥ أطيح بمكاريوس وجاء محله (نيكوس ساموس) وهو نصير مشروع إلحاق الجزيرة باليونان. وفي ١٩٧٤/٧/٢٠، احتلت القوات التركية حوالي ٤٠% من جزيرة قبرص. وبذلك تم الإعلان عن إقامة دولة قبرص التركية في شمال قبرص بزعامة (رؤوف دنكتاش). وفي ١٩٨٣/١/١٥ أعلن دنكتاش عن ولادة الجمهورية التركية لشمال قبرص.[١]

ويضاف إلى أن هناك أربع قضايا عالقة تساهم في تأزيم الخلافات بين اليونان وتركيا:

١) الجرف القاري ومحاولة تركيا التذرع بأن لبحر إيجة وضعا تميزا يتطلب معه حلا خاصا به، وذلك لتغطية تعدياتها على الجرف القاري للجزر اليونانية في عمليات التنقيب عن النفط (ولم تحل هذه المشكلة).

٢) في الخمسينات عهد باتفاق ثنائي إلى اليونان تولي المسؤولية التقنية للسيطرة على المجال الجوي في بحر إيجة، لكن بعد عام ١٩٧٤، رفضت ذلك وأعلنت أن الطائرات التي تقترب من الساحل التركي تتداخل مع الخط الذي تطالب به تركيا في الجرف القاري لبحر إيجة ، واضعا بذلك معظم الجزر اليونانية إلى الشرق منه.[٢]

٣) وتثير أنقرة نقطة أخرى عندما طالبت اليونان بأن تكون حدود مياهها الأقليمية ١٢ ميلا في بحر إيجة، مع العلم أن هناك مئات الجزر اليونانية تمتد حتى ساحل تركيا.

٤) عسكرة الجزر اليونانية الذي ترى فيه اليونان تحصينا لمواقعها الدفاعية، لكن تركيا تجد فيه تهديدا لأمنها لقرب تلك الجزر من أراضيها.[٣]

٥) الخلافات بين البلدين حول الأقلية المسلمة في تراقيا في اليونان، إذ تتهم تركيا اليونان بعدم تطبيق معاهدة لوزان ١٩٢٣، والقاضية باحترام معاملة الأقليات، فيما تثير اليونان قضية وضع بطريركية الروم الأرثوذكس في استانبول، والتي تعدها بمثابة روما الأورثوذوكس، وتطالب بإعطائها وضعا خاصا على غرار الفاتيكان.

---

[١] نزيرة الافندي، الطائفية وعدم الانحياز في قبرص "السياسة الدولية، السنة (٩)، العدد ٣٢، نيسان، ١٩٧٣، ص ١٦٧.

[٢] Coufoudakis, Van, Greek-Turkish Relation, 1973-1983: The View from Athens, International Security: vol. 9, no. 4, Spring 1983.

[٣] نفس المصدر السابق، ص ٢٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد الحرب الباردة، في عام ١٩٨٨ تقدم الرئيس القبرصي جورج فاسيليو بمقترحات لحل الأزمة بما يتفق ومقترحات الأمم المتحدة. لكن دنكتاش رفض هذه المقترحات.

وفي عام ١٩٩٣ وقعت كل من قبرص واليونان اتفاق دفاع مشترك يقضي بجعل قبرص جزءا من المجال الجوي اليوناني. واقامة مطار عسكري في بافوس غرب الجزيرة واقامة قاعدة بحرية.

ومما زاد سخونة الأجواء شراء قبرص لصواريخ روسية (أرض جو S-300). وفي مطلع عام ١٩٩٤ أعلن دنكتاش تعليق إجراءات الثقة والتفاوض مع نظرائه القبارصة اليونانيين.

وبغزو تركيا لجزيرة قبرص (والذي لم يكن ليتم لولا موافقة العسكر ل بولنت أجاويد) ومحاولة تقسيمها، خروجا تركيا عن المبادئ والثوابت المعهودة في سياستها الخارجية، وبررت تركيا غزوها لقبرص بحماية الجالية التركية الموجودة هناك، وهذا أمر صحيح ومسلم به، ونضيف شيئا آخر هو أنه في حقيقة الأمر تحتل قبرص مكانة استراتيجية هامة في نظر الأتراك. فهي لا تبعد إلا ٣٤ ميلا عن ساحل تركيا الشمالي، بينما تبعد ٦٨٣ ميلا عن اليونان ويعني هنا أن من يسيطر على الجزيرة ستقع بالمحصلة إنطاكية وإسكندريون ومرسين تحت رحمته، وبالتالي السيطرة على الموانئ التركية.

وقد كلف هذا الغزو تركيا أعباء سياسة واقتصادية واجتماعية لفترة طويلة من الزمن، فلم يعترف الاتحاد الأوربي بجمهورية قبرص التركية. وأدان هذا العمل إدانة شديدة، وشكل غزو قبرص نقطة حاسمة في التأثير على العلاقات التركية الأطلسية، وخاصة عندما بدأت اليونان بتحريض شركائها الأوربيين ضد تركيا، وعرقلت وتعرقل الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوربي.

وهكذا نجد أن سياسة تركيا تجاه اليونان مرت بالمراحل الآتية:

١) مرحلة الانعزال وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لليونان والانكفاء داخل حدود تركيا بين عامي ١٩٢٣ - ١٩٦٠.

٢) مرحلة التصعيد العسكري واستخدام القوة العسكرية لاحتلال شمال جزيرة قبرص (بدافع المصلحة الأمنية والسياسية) وهو رسالة لأتراك البلقان وغيرهم بأنه (متى تسمح الظروف يمكن مساعدتهم). وفي هذين الحدثين أو التوجيهين خروجا عن مبادئ أتاتورك أو العلمانية. من ١٩٦٠ وحتى الآن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياسة تركيا الخارجية تجاه أوربا الغربية

بديهي القول عند الحديث عن السياسة الخارجية التركية تجاه أوربا أن هذه السياسة رسمها وخطط لها العسكر بما يمتلكون من نفوذ كبير في هذا المجال في تركيا، وننطلق في فرضيتنا هذه من خلال معطيات واقعية أهمها:

١) ارتبط الإفتتان والإعجاب بأوربا وحضارتها وثقافتها بسلك الضباط، الذين نهلوا من الثقافة الغربية وتأثروا بها بدءا من جماعة الاتحاد والترقي إلى أتاتورك ثم من خلفه من بعده، فالغربنة هي مبدأ استندت إليه توجهات تركيا الخارجية وكذلك في الداخل، وهي هدف بأن معا تسعى تلك الفئة الوصول إليها.

٢) أدرك العسكر في تركيا المخاطر الأمنية التي تحيط بتركيا، فكان لزاما عليهم إضافة إلى الإعجاب بحضارة الغرب، الارتباط مع الغرب في المفهومين الأمني والسياسي (حلف شمال الأطلسي، الاتحاد الأوربي) .

٣) أدركت المؤسسة العسكرية في تركيا ، وإلى جانبها النخبة المدنية العلمانية، أن الرخاء التركي لابد وأن يتحقق عبر ربط تركيا بالاتحاد الأوربي ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية.

إن المعطيات المذكورة آنفا مثلت فهم العسكر الأتراك لمسألة الترابط العضوي مع أوربا، دون أن نتعرض لموقف أوربا من هذه المعطيات.

ولفهم حقيقة السياسة الخارجية التركية تجاه أوربا لابد من عرضها ضمن سياق تاريخي.

شكل فتح القسطنطينية (١٤٥٣)، وحصار فيينا (١٦٨٣) نقطة حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية - الأوربية والتي يمكن أن تنسحب إلى أيامنا هذه، فلم تنظر أوربا للعثمانيين على شاكلة احتلال أو استعمار، بقدر ما أعطي صبغة دينية.[١] وفي نهاية القرن التاسع عشر تفككت الإمبراطورية العثمانية، وكانت معظم الدول الأوربية قد عملت على اقتسام هذه الإمبراطورية وكانت معاهدة سيفر ١٩٢٠ ثم معاهدة لوزن ١٩٢٣.

ومنذ تلك الفترة وحتى أيامنا هذه كانت سياسة تركيا هي الغربنة ومحاولة الدخول إلى الجسم الأوربي، وكان من أعلام هذه النظرة سلك الضباط وعلى رأسهم أتاتورك.

وخلال فترة حكمه وحتى الحرب العالمية الثانية، تميزت سياسة تركيا بالانعزال وإيجاد نوعا من التوازن بين الدول الأوربية ومنع الانجرار إلى الحرب، وكان هاجس الساسة الأتراك خلال هذه المرحلة هو خلق دولة علمانية حديثة، أوربية التوجه.

---

[١] خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٢٢١-٢٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (الحرب الباردة):

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية بروز قطبين مختلفين في توجهاتهما وسياستهما، الكتلة الغربية (الأوربية - الأمريكية)، والكتلة الشيوعية. وبرز الاتحاد السوفياتي كقوة مهيمنة على شرق أوربا ومتاخمة لتركيا، فانضمت أمنيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وسعت على الصعد الأخرى للانخراط في المشروع الاقتصادي والاجتماعي الأوربي (السوق الأوربية المشتركة ١٩٥٨). واعتبرت تركيا بانضمامها إلى أوربا (أمنيا واقتصاديا وحضاريا) اكتمال مشروعها الحضاري، إضافتا لدرء الخطر الشيوعي.

وفي عام ١٩٦٣ تقدمت تركيا بطلب إلى المجموعة الأوربية للانضمام إليها عبر شراكة (حضارية - اقتصادية).

وحول مسألة الانضمام إلى أوربا برز في تركيا تياران:

الأول: يمثله العسكر والنخب المدنية العلمانية والتي طالبت بالتعجيل في الانضمام.

الثاني: الاقتصاديون الذين رأوا في الانضمام مشاكل سلبية على الاقتصاد التركي.

وساهمت العلاقات التناحرية مع اليونان في الإسراع بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوربية..

وكان العائق أمام تحقيق حلم تركيا في الانضمام للمجموعة الأوربية، اليونان التي قبلت عضوا كاملا في المجموعة الأوربية عام ١٩٨١. خاصة بعد احتلال شمال قبرص ، وهذا ما جعل بوابة دخولها لأوربا اليونان.

وكان رد فعل الأوربيين سلبيا وأدى ذلك إلى تأزم العلاقات مع تركيا، وبرزت مشكلة الانقلابات العسكرية (١٩٧١-١٩٨٠) ومشكلة تحرك الأكراد، وردود الفعل التركية تجاه هذه التحركات، لذلك لم تنظر أوربا بارتياح للانقلابات العسكرية التركية وانتهاك حقوق الأكراد.

وفي ١٩٨٧/٤/١٤ تقدمت تركيا بطلب العضوية الكاملة في المجموعة الأوربية إلا أن طلبها قد رفض.

ومثلت مرحلة الثمانينات، تحول جزئي في السياسة التركية تجاه أوربا نحو الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

بعد الحرب الباردة

برزت عدة معطيات على السطح، جعلت مكان وموقع تركيا في الاستراتيجية الأوربية يصاب بالخلل نسبيا، وجعلت أوربا ضمن أولوياتها السعي لضم دول أوربا الشرقية ضمن مظلتها طبعا على حساب تركيا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستمرت تركيا في إلحاحها الانضمام إلى المجموعة الأوربية رغم توقيع الجـــانبين علـــى معاهدة الوحدة الجمركية عام ١٩٩٦.

وبينما كانت ترى تركيا في انضمامها عاملا اقتصاديـــا، رأت أوربـــا أن موضـــوع العلاقات التركية – الأوربية يخرج عن مضمونه الاقتصادي والأمني، ليصبح مسألة تتعلـــق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأكراد وقضية الديمقراطية في تركيا، وبقيت موانـــع انضمام تركيا إلى المجموعة الأوربية قائمة على الأقل من وجهة نظر أوربا (عدم الاستقرار الاقتصادي، التضخم السكاني، قضايا الديمقراطية وحقـــوق الإنســـان، المســـألة القبرصيـــة والعلاقات مع اليونان، الاختلاف الحضاري، الدور المتميز والمتنامي للعسكر) ولابد لنا من القول أن خيار العسكر في تركيا كان مسألة الانضمام إلى المجموعة الأوربية، لكـــن هـــذا الخيار يصطدم بشروط الاتحاد الأوربي.

فإن اشتراط التطبيق الكامل للديمقراطية للحصول على عضوية الاتحـــاد الأوربـــي، يصطدم بالدور المركزي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وبالتالي بجملة قيود علـــى الحريات والدستور والقوانين."[1]

رغم أن العسكر وفي كل مناسبة وبعد كل انقلاب عسكري يؤكدون الالتزام بالمصالح الأوربية وكان خيارهم الأوربي خيارا استراتيجيا لا مجال لمناقشته، وهذا الموقـــف املتـــه ظروف داخلية وإقليمية، بحيث أصبح من الصعب على تركيا أن تلعـــب مســـتقلة مـــن دون الارتباط مع الولايات المتحدة وأوربا وكذلك من دون مساعدات أمريكية أوروبية.

أما أوربا فقد أبدت وفي أكثر من محفل نقدها اللاذع للعسكر وطروحاتهم في تركيـــا، وتقدم بعض النواب في الاتحاد الأوربي، بطلبات تضمنت ضرورة قطع العلاقات مع تركيـــا. ومن أمثلة هذه المواقف الأوربية، وذلك بعد انقلاب ١٩٨٠.عندما قام ل.فيلير مائير، عضـــو (البوند ستاغ) عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني بزيارة إلى تركيا، للاطلاع علـــى الأوضاع فيها، والتقى فيلير مائير بعض الشخصيات الرسمية وبولند أجاويد، مما دفع العسكر للقول بأنهم يرغبون بإنهاء التدخلات الأجنبية في شؤون تركيا الداخلية، وتم حصر دخول أي وفد أجنبي إلا عن طريق العسكر، وفي نيسان عام ١٩٨٥ وصف البرلمان الأوربي، النظـــام التركي بأنه (نظام الإرهاب الدموي)، وتعزز تقارير منظمة العفو الدولية ذلك حيـــث كـــانت تركياعام ١٩٩١ وفق تلك التقارير من الدول المتمتعة بنصف الحرية، أما في عـــام ١٩٩٢ تراجعت إلى الدول الأقل حرية، وفي عام ١٩٩٦ كانت في المرتبة ٦٦ من أصل ٨٨ دولـــة وصفت بأنها أقل حرية.

---

[1] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الجائرة. مرجع سابق، ص ٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعودة على بدء، يمكن أن نحدد بعض المعطيات الجديدة التي وضعت تركيا ضمن بيئة أمنية أكثر هشاشة من ذي قبل، مقابل عدم التعاطف معها في ظل المعطيات الجديدة.

١) تحرك الأكراد وخاصة في شمال العراق حيث ترى تركيا أن الولايات المتحدة وأوربا وبموجب عملية Provide Comfort قد ساهمتا في تعزيز أعمال حزب العمال الكردستاني PPK (الإرهابية) وبالمقابل فإن منطقة خط الطيران في شمال العراق (The No Fly Zone) يحافظ عليها بمعدات منتشرة في قاعدة (Incirlik) الجوية.

٢) إن انهيار يوغسلافيا قد ولد شريطا من دول البلقان التي انفصلت حديثا ومستقبلها غير مضمون، وتتأثر تركيا بشكل مباشر بعدم الاستقرار الحاصل في هذه المنطقة من العالم.

٣) في الشمال الشرقي حربا منخفضة المستوى بين أرمينيا وأذربيجان حول مقاطعة ناغورني كاراباخ.

٤) وترافق ذلك مع تحفظ روسيا على تدخلات تركيا في جورجيا وغيرها من الجمهوريات المستقلة وهددت روسيا أكثر من مرة بالتخلي عن القيود المفروضة على نشر القوات على جوانبها بموجب معاهدة Conventional Armed Forces In Europe .وخاصة عندما نشرت روسيا قواتها التي كانت موجودة في أوربا الشرقية في مناطق حدودية مع تركيا مما أوجد خللا في التوازن العسكري في منطقة القوقاز ويرى الأتراك في هذا خطرا على سيادتهم.

٥) وفي الغرب فإن العلاقات بين اليونان وتركيا قد ساءت إلى الحد الذي جعل فيه من المستحيل أمام الناتو إجراء تدريبات مفيدة في منطقة بحر إيجة، وذلك بسبب عدم الاتفاق على حدود النطاق البحري والجوي في تلك المنطقة.

٦) محاولة تركيا إقامة دولة في شمال قبرص وما ينعكس هذا من تأثير سلبي على علاقة تركيا باليونان وأوربا بشكل عام.

٧) من الشرق وعبر بحر قزوين دول آسيا الوسطى التي ترتبط مع تركيا برباط قومي وهذه الدول هي مجال حيوي للتنافس بين القوى العظمى في العالم، إضافة إلى محاولة دول الجوار أخذ دور فيها.

٨) خلافاتها المعلقة مع جيرانها في الجنوب والجنوب الشرقي (الحدود - المياه - إلخ).

ونعتقد أن السؤال الذي تطرحه أوربا الآن، إلى أي مدى يجب أن يذهب الاهتمام الأوربي بمستقبل تركيا، ثم ما هي الأخطار المحتملة على تركيا الآن، وما مدى تأثر المصالح الأمنية الأوربية بزوال التهديدات الأمنية لتركيا؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فبالرغم من أن حرب الخليج قدمت فيها تركيا صورة المؤيد والداعم والملتزم بحلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي، وهذا أمر يقدره الحلفاء التقليديين لها، لكن بنفس الوقت برز نشاط تركي جديد وغير مألوف، وتمثل بالمصالح التركية في شمال العراق، وهذا الموقف أزعج الأوربيين، الذين بدءوا يشعرون أن في سياسة تركيا وأطماعها مجذبة لتورط أوربا في نزاعات تنطوي على مصالح قليلة لأوربا، ونضيف إلى ذلك أن أوربا ليس متحمسة لأن تلعب دورا في منطقة الشرق الأوسط، وأمام ذلك تجد أوربا حجم العبء الأمني المكلف من جراء ارتباطها بتركيا في سياستها الجديدة التوسعية.

وتمثل الدعوة الطورانية التي أطلقت مؤخرا كبديل لتوجهات تركيا الأوربية، مصدر إزعاج لأوربا، لذلك وكرد فعل دفعت روسيا وألمانيا - أرمينيا لاحتياج أقليم ناغورني كاراباخ وانتزاعه من أذربيجان لإظهار ضعف وعجز تركيا عن لعب دور متميز في جمهوريات آسيا الوسطى.[1]

وهكذا نجد أن الساسة الأتراك لم يستوعبوا بعد المعطيات الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتعمل الآن الاستراتيجيتان الأمريكية والأطلسية على تبديل مهمة تركيا وفق المتغيرات الدولية وإدخالها في المعادلة العسكرية للصراع في الشرق الأوسط، ضمن مخطط إسرائيلي - أمريكي مشترك، صاحبته مساندة أمريكية قوية للمؤسسة العسكرية التركية على الاندفاع في علاقات قوية مع إسرائيل، وتوجه المؤسسة العسكرية التركية الآن وإلى جانبها النخبة المدنية العلمانية هو البحث عن مركز ثقل جديد ودورا أقليمي واضح بعد الموقف الأوربي السلبي منها، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الاعتماد على واشنطن، في وقت لا تميل فيه واشنطن إلى تشجيع هذا الاعتماد، ومع ذلك فإن وضع تركيا في الناتو هو مصدر قوة لها، لكن بنفس الوقت هو ما يعقد صلاتها مع دول خارج التحالف الغربي مثل ابتعادها عن الدول العربية والإسلامية، وإمكانية عزلها من الشرق الأوسط، مما يقلل من فاعليتها كجسر إلى مناطق متزايدة الحيوية على حدود الناتو (سيما وأن دول وسط آسيا وما وراء القوقاز تفضل التعامل مع شريك قوي اقتصاديا يساهم في تنميتها وليس مع اقتصاد يعاني من أكثر من مشكلة كالاقتصاد التركي).

ونعتقد أن خيارات تركيا الأمنية المستقبلية صعبة، والتحدي سيكون في اجتياز الطريق الذي يوسع صلاتها مع أوربا وروسيا والشرق الأوسط وآسيا مع الحفاظ بقدرتها على الحركة بين شركاء الأمن الغربيين، والذين هم خارج هذا النظام وعلى تركيا أن توازن خياراتها بحذر.

---

[1] خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن "٢١" مرجع سابق، ص ٢٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دور العسكر في السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا

تحتل روسيا مكانة هامة في السياسة الخارجية التركية، وكذلك في نظر أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وسنحاول رصد العلاقات التركية الروسية خلال مرحلة زمنية انقضت ضمن أبرز محطات هذه العلاقة.

ففي فترة حكم أتاتورك، نهج أتاتورك منهجا استطاع من خلاله عدم اثارة هذا الجار القوي بإمكاناته وأطماعه، حيث وقع أتاتورك مع روسيا عام ١٩٢١ معاهدة صداقة وتعاون وكان السوفيات قد انطلقوا في ذلك من أن تركيا تمثل بالنسبة لهم مركز اتصال مهم للبحرية السوفياتية بباقي المناطق وخاصة البحر المتوسط، كذلك محاولة تحييد تركيا في سياساتها الدفاعية.

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢١ ولغاية عام ١٩٣٤ تطورت العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ وكان من نتيجتها أن قدمت موسكو لتركيا قروضا ومساعدات عسكرية بلغت حوالي ٨ مليون دولار، وكذلك خبراء لإقامة مشاريع صناعية في تركيا.

ولم تكن العلاقات السياسية، بنفس مستوى العلاقات الاقتصادية وكان دليل ذلك فشل الجانبان في ابرام معاهدة تحالف بينهما.[١]

وفي عام ١٩٤٥، أعلن الاتحاد السوفياتي عن عدم رغبته في تجديد معاهدة الحياد التي تم التوقيع عليها عام ١٩٢٥ والتي كانت قد جددت عام ١٩٣٥.

وفوق ذلك طالب السوفيات بإعادة النظر في معاهدة مونترو بشأن المضائق، وانعكس هذا على علاقات البلدين السياسية والاقتصادية.

ومقابل ذلك كان رد فعل الأتراك هو الارتباط مع دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ضمن تحالفات عسكرية سياسية، ونتيجة ذلك ازداد التواجد العسكري الغربي في تركيا.[٢]

ففي حين وجدت تركيا في التحالف مع الغرب مصدرا لقوتها تجاه الخطر السوفياتي المحتمل، وجدت أوربا (الأطلسي) في تركيا مركزا متقدما لها متاخما للاتحاد السوفياتي وعلى حدوده الجنوبية.

ولابد من ذكر الملاحظة التالية هنا أنه كلما ابتعد الحلفاء الغربيون عن أنقرة، كلما ازدادت العلاقات التركية السوفياتية دفئا والعكس صحيح.

---

[١] جلال معوض،(محرر)، الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولية، السنة ٧، العدد ٢٤، نيسان ١٩٧١، ص ١١٧.

[٢] نفس المرجع السابق،ص١١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ففي فترة التباعد التركي - الأوربي جراء الأزمة القبرصية تحسنت العلاقات السوفياتية التركية، وهذا ما دفع ديميريل للقول عام ١٩٦٥ "إن تركيا ترغب دوما في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي"[١]

وفي فترة الستينات والسبعينات نجد أن تركيا كانت قد سلكت مسلكا مستقلا نسبيا عن شركائها الغربيين مما ساهم في تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، ومن ذلك نجد تمويل السوفيات لمشاريع صناعية كبيرة في تركيا عام ١٩٦٧ والقروض التي قدرت بـ ٧٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧٥، والإعلان عن بروتوكول يتضمن تقديم اربعة مليارات دولار لعشرين مشروعا تركيا، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أثيرت عدة تساؤلات عن مستقبل العلاقات التركية الروسية وعن دور تركيا في نظر حلفائها الغربيين.

ويتبين أن التهديد السوفياتي لتركيا من زاوية واقعية، لم تكن له انعكاسات سلبية فحسب على المصالح التركية: ذلك أن التهديد عينه أتاح لتركيا تطوير علاقات أوثق مع أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية طول أل ٤٠ سنة الماضية، واستنادا إلى وجهة النظر هذه، نجد أن بعض العناصر في الدولة التركية وعلى رأسهم العسكر تبدي اسفها لتقلص التهديد السوفياتي إذا كان سيؤدي فعلا إلى إضعاف منظمة حلف شمال الأطلسي والدور الخاص في إطارها. وهناك في المقابل عناصر أخرى ترى أن غياب التهديد السوفياتي من شأنه أن يزيد السياسة الخارجية مرونة ويوسع دائرة الخيارات في ظل اعتماد أقل على القوة الغربية.[٢]

ويفترض البعض أن لا مصلحة لروسيا الآن بزعزعة الاستقرار الداخلي في تركيا على اعتبار أن الحرب الباردة مع حلفاء تركيا قد انتهت ولا مجال للضغط على أعداء البارحة من خلال تركيا.

بيد أنه من العبث افتراض أن روسيا لن تكون لها مصالح في تركيا، أقله لاعتبارات تتعلق بالأهمية الحيوية للجوار الجيوسياسي، وغني عن القول أن عوامل مثل سيطرة تركيا على ممرات البحر الأسود (البوسفور والدردنيل) ووجودها الكبير في هذا الحوض المائي، تقيم مصالح مشتركة بين الجانبين، من جهة أخرى، إن اتفاقات الحد من التسلح بين موسكو وحلف شمال الأطلسي، لا تريح تركيا بقدر ما تفعل لأوربا: (وحدات رئيسية في القوات المسلحة الروسية، انتقلت إلى شرق الأورال، مما يخفف الضغط عن الغرب، فيما يرفع

---

[١] نبيل حيدري، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص ١٤٩

[٢] ميشال نوفل، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سابق، ص ٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

احتمالاته على تركيا)، لذلك سيكون على تركيا أن تراقب عن كثب تحولات القوة الروسية خلال العقود المقبلة، بصرف النظر عن التقدم الذي قد تسجله العلاقات الروسية الأوربية.[١]

لكن الجديد في هذه المرحلة هو سياسة تركيا تجاه الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، والتي أقحمت وستقحم تركيا في التورط مع روسيا التي ترى أن التمدد التركي تجاه هذه الدول، هو إحياء لنزعة طورانية جديدة تشكل خطرا غير مباشر على روسيا، وتعتبر سياسة تركيا ذات الطابع التركي خروجا عن سياستها التقليدية الكمالية، ولعل قراءة لبعض المواقف الروسية العملية من تركيا تجعلنا نقر بأن روسيا منزعجة من سياسة تركيا تجاه هذه الدول. (الانقلاب على حكومة التشي بيك في باكو هو ضربة روسية للاستراتيجية التركية الجديدة تتعدى مفاعيلها أذربيجان إلى دول آسيا الوسطى." مساندة الأرمن فالحرب مع الأذربين وردع أية ضغوط عسكرية تركية على الحدود المشتركة مع أرمينيا"[٢]

ويبرز البروفسور جاريث وينيرو[٣] في كتاباته عن معادلة التوازن الصعبة مع موسكو والغرب، أن المافيا والعسكر قد ساهموا في التأثير على السياسة الخارجية التركية تجاه الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي سابقا، ويدلل وينيرو على حادث السيارة الذي وقع على مقربة من بلدة صوصورلوك في ٣ نوفمبر ١٩٩٦م، حيث قتل في هذا الحادث عبدالله عاطل، وهو متطرف يميني مرتبط بالمافيا التركية ومطلوب للبوليس الدولي، كما قتل إلى جانبه في الحادث واحد من كبار الضباط الأتراك، وجرح في الحادث سعدات بوجاك، النائب في البرلمان وعميد عشيرة كردية، كان "عاطل"، يحمل جوازا تركيا رسميا، ممهورا بأختام كبار المسؤولين في وزارة الداخلية التركية، وقد نشرت الصحافة التركية أن عاطل كان متورطا في اطلاق النار في أثينا عام ١٩٨٨ على يعقوبيان، رئيس منظمة أرمنية مسلحة تدعى (أسالا)، ونشرت قصصا أخرى عن تورط عاطل في المحاولة الانقلابية عام ١٩٩٥ ضد الرئيس الأذربيجاني حيدر عالييف، ويبدو أن البروفيسور فيرمان ديمركول وهو مستشار تركي للرئيس عالييف كان أيضا متورطا في المحاولة إلى جانب قائد شرطة أذربيجان، وأشارت المصادر إلى أن المخابرات التركية كانت متواطئة في هذا المجال، ويبدو أن الاستخبارات التركية تقوم بأنشطة تجسسية في ما وراء القوقاز وشمال القوقاز، ولطالما زعم الروس أن ضباط أمن أتراك في الشيشان وداغستان تحت غطاء الصحافة.[٤]

---

[١] المرجع السابق، ص ٢٢ - ٢٣ - ٢٤

[٢] المرجع السابق، ص ٢٤

[٣] صحيفة العرب اليوم، عمان، الأردن، العدد ٦، ١٩٩٨/١/٢

[٤] نفس المرجع السابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان المؤسسة العسكرية متحمسة لإقامة علاقات قوية مع هذه الدول المستقلة حديثا وخاصة تلك التي ترتبط مع تركيا في إطار الطورانية، لذلك دعت تركيا إلى قمة تضم تلك الدول.

ومع دخول العام ١٩٩٦، أصاب الحماس التركي تجاه تلك الدول المستقلة الفتور، نتيجة الحساسية التي ظهرت من قبل روسيا وإيران تجاه هذه المسألة، ولا يتحمس العسكر الأتراك تجاه منطقة آسيا الوسطى بقدر حماسهم تجاه القوقاز لإدراك العسكر الأتراك أن زعماء آسيا الوسطى يفضلون البقاء تحت المظلة الروسية ليتمكنوا من وضع حد للإسلام السياسي والحركات الإسلامية والأصولية الناشئة في هذه الدول.

"ويضيف البروفيسور وينرو "تساور العسكرتاريا[١] التركية شكوك حيال السياسة الروسية في ما وراء القوقاز، وبخلاف الكثير من حلفائهم الغربيين، يبقى العسكر الأتراك قلقين دائما حيال ما يسمونه الاختراق الروسي لما وراء القوقاز، فقد شك هؤلاء العسكر في الدعم العسكري غير المباشر الذي قدمته روسيا لأرمينيا خلال أزمة ناغورني كاراباخ، وظهرت الخلافات التركية الروسية إلى العلن في شهر أيار من عام ١٩٩٢، عندما بدأت القوات التركية بمناورات عسكرية، حيث شعرت بأن وحدات أرمنية قد تهاجم منطقة (ناخيشفان) الاذربيجانية والتي تتمتع بالحكم الذاتي، عندها أعلن قائد القوات الروسية المارشال إيغفيني شابو شنيكوف أن التدخل العسكري التركي، قد يؤدي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة."[٢]

ويبرز العسكر حذرهم من مجموعات إسلامية نشطة في تركيا تقدم الدعم المالي والمادي واللوجستي لحركات اسلامية متطرفة في تلك الدول. وقلق العسكر الأتراك هو تجنب تقديم ذريعة لموسكو من أجل اللعب بأوراق ضد تركيا كدعم الأكراد مثلا.

ومن ذلك عارضت المؤسسة العسكرية أربكان بشدة ظن عندما طرح أقامه (ناتو) إسلامي وسوق إسلامية مشتركة، وأبعد من ذلك قطع الطريق على إيران وطموحها في جعل منطقة القوقاز وآسيا الصغرى سوقا إسلامية.

وهكذا نجد أن العسكر الأتراك قد بلوروا توجهاتهم تجاه روسيا في السياسة الخارجية التركية. فهم : حذرون من النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات المستقلة، وتساورهم الشكوك حيال سياسة روسيا، ويتعاملون بحذر شديد مع هذه المسألة خوفا من الدخول في خلافات معها.

وبنفس الوقت يسعون إلى إضعاف الهيمنة الروسية المتزايدة في الجمهوريات المستقلة من خلال تأمين دعم غربي - أمريكي لتركيا في هذا الإطار، سيما وأن الولايات

---

[١] المقصود هنا: المؤسسة العسكرية، والكلمة مأخوذة كما وردت في المصدر

[٢] صحيفة العرب اليوم، مرجع سابق، العدد، ١٩٩٨/١/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتحدة الأمريكية ترى في وجود تركيا، وازدياد نفوذها ضمانة لمصالحها في المنطقة، ولو بشكل نسبي، وعلى المدى المنظور. ومن ذلك تحاول تركيا أن تعمم نموذجها العلماني على هذه الدول. ويبرز على السطح التعاون (الإسرائيلي – التركي)، الذي يحقق في أحد جوانبه وأهدافه، احتلال موقع متقدم في هذه الجمهوريات المستقلة، بما يعود بالفائدة الاقتصادية والسياسية والأمنية، ويبعد بالتالي شبح انتشار الإسلام والحركات الأصولية الناشئة في تلك الجمهوريات، وبذات الوقت يقطع الطريق أمام إيران.

ومرة أخرى تلتقي توجهات السياسة الخارجية التركية المتمثلة بتوجهات المؤسسة العسكرية مع حلفائها التقليديين والجدد (أوربا، الولايات المتحدة - إسرائيل) وذلك لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية من الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي سابقا.

هـ دراسة خاصة عن دور المؤسسة العسكرية في صنع قرار السياسة الخارجية.

١. التحالف التركي - الإسرائيلي.

يتضمن البحث في هذا المجال ما يلي:

١) العلاقات التركية - الإسرائيلية.
٢) التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل والمقدمات التي سبقته.
٣) صانعو القرار في هذا التحالف البواعث والدوافع.
٤) انعكاساته.

العلاقات التركية - الإسرائيلية.

تبدو العلاقات بين تركيا وإسرائيل، من خلال الإشارة لبعض المواقف المعلنة من محطات بارزة في التاريخ المعاصر لتركيا والكيان الصهيوني، فقبل الإعلان عن ما يسمى بـ "دولة إسرائيل" عارضت تركيا قرار تقسيم فلسطين[١] متفقة في موقفها مع الدول العربية ضد إسرائيل بينما صوتت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مع القرار.[٢]

ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد تركيا في تلك المرحلة على مبدأ أساسي ارتبط بمسيرتها من تاريخ إعلان الجمهورية، وحتى تلك الفترة وهو مبدأ حق تقرير المصير، لأن موقع الحلفاء أبان معاهدة سيفر، قد دفع الساسة الأتراك للوقوف ومن منطلق رد الفعل مع هذا القرار مع أغلبية عربية ضد إسرائيل.

---

[١] القرار المقصود هنا هو القرار ١٨١، وهو قرار قدمت مشروعه لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين حيث أيدت تركيا فيه منح فلسطين الاستقلال التام، وعارضت تقسيم فلسطين بموجب القرار المذكور من بين الدول الـ ١٣ التي صوتت ضده.

[٢] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعد تأسيس ما يسمى "بدولة إسرائيل" (١٥ أيار ١٩٤٨)، كان الموقف التركي يتصف بالبراغماتية آخذا بعين الاعتبار المصالح التركية، وخاصة من جهة ارتباطها بالمعسكر الغربي، فقد صوتت تركيا إلى جانب القرار (٣/١٩٤) الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين (١٩٤٨/١١/١١)، وكانت إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة في عضوية هذه اللجنة، وكان موقفها المؤيد لهذا القرار يعني تأييد إسرائيل. ويضاف إلى ذلك اعترافها بإسرائيل عام ١٩٤٩.

وكان المخطط الإسرائيلي هو محاولة إقامة تحالفات متينة مع دول إسلامية غير عربية، وبالتحديد المحيطة بدول المواجهة (إيران، باكستان، أفغانستان، تركيا) وذلك من أجل الضغط على الدول العربية، وكانت تركيا هدفا من أهداف هذا المخطط الذي أقره بن غوريون. ولامتصاص نقمة العرب كانت تركيا قد تقدمت بمشروع القرار (٣٠٢) والقاضي بإحداث هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

واعتمدت تركيا في إقامة علاقاتها مع إسرائيل منهج التدرج في إقامة هذه العلاقة، ففي ١٩٥٠/٣/٩ افتتحت تركيا سفارة لها في تل أبيب، وأرسلت سفيرها في عام ١٩٥٢.

وفي نهاية عام ١٩٥٨ تشكل ما سمي آنذاك منظمة (تريدنت)، وكان من أهداف هذه المنظمة مواجهة أفكار جمال عبد الناصر عندما طرح فكرة الوحدة العربية، وأيضا تبادل المعلومات الاستخباراتية من خلال عمليات منظمة ومدروسة بين أجهزة الأمن في الدول الثلاث (إيران، تركيا، إسرائيل).

وفي النصف الثاني من الخمسينات أعارت تركيا أهمية متزايدة لعلاقاتها الناشئة مع إسرائيل، ومرد ذلك بصورة جزئية إلى أن إسرائيل أثبتت التزامها بمكافحة الشيوعية. "وتبع ذلك قيام الرئيس الإسرائيلي وايزمان بزيارة سرية إلى تركيا كان بنتيجتها إقامة حلف سوي دعي آنذاك "بالمحيط" والهدف منه هو تطويق سوريا والعراق."[١]

وفي حزيران من عام ١٩٥٤ وجه رئيس الوزراء عدنان مندريس أثناء زيارته لواشنطن لوما إلى العرب، قال فيه: إن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة. وفي خطاب للرئيس عبد الناصر بعد شهرين من ذلك أعلن بكل وضوح أن تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية ممقوتة في العالم العربي.[٢]

---

[١] يوسف الجمهاني، تركيا وإسرائيل، ، مرجع سابق، ص ٥٤، وقد ورد اسم هذا الحلف عند فيليب روبنس، مرجع سابق، "الميثاق الإطاري"

[٢] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعندما أنشأ حلف بغداد والذي يعتبر جزءا من مخطط أمريكي – بريطاني لتطويق المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، ولضرب حركات التحرر الوطني الناشئة في الوطن العربي أنذاك، ومركز هذا الحلف المؤثر هو تركيا.

وأعلن مندريس أن بنود المساعدات العسكرية في ميثاق حلف بغداد سيكون لصالح القضية الفلسطينية وهو يقصد من هذا الإعلان ضم الدول العربية إلى هذا الحلف المرتبط مع الحلف الأطلسي، ورغم معرفة إسرائيل بحقيقة هذا الحلف، لكنها أعلنت امتعاضها لمجرد القول ظاهريا أن الميثاق سيكون لصالح القضية الفلسطينية، رغم أنه في حقيقته ليس كذلك.

وفي ١٩٥٦/١٠/٢٩ كان العدوان الثلاثي على مصر، وأعلنت تركيا عن أسفها لهذا العدوان، وكان موقفها منسجما مع الموقف الأمريكي، ولم يكن نتيجة دراسة دبلوماسية معمقة لدى صناع القرار في تركيا، حتى أنه صور فيما بعد بأنه خطأ (أي عدم الموافقة على هذا العدوان)، وسحبت تركيا سفيرها من إسرائيل كإجراء يعبر عن عدم موافقتها على هذا العدوان.

وعندما شنت إسرائيل عدوانها المشؤوم على الدول العربية (سوريا، مصر، الأردن) في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ نددت تركيا بهذا العدوان صراحة على لسان وزير خارجيتها إحسان صبري، وتبع ذلك خطوة نوعية في تاريخ تركيا وهي التنديد بإسرائيل عندما قامت هذه الأخيرة بحرق المسجد الأقصى في ١٩٦٩/٨/٢١ وأخذت عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٦.

وتتالى الأحداث وتغزو تركيا شمال قبرص عام ١٩٧٤، أي بعد عام تقريبا من حرب تشرين التحريرية. فأيدت تركيا القرار (٢٤٢) والقرار رقم (٣٣٧٩) الصادرين عن مجلس الأمن الدولي في تلك المرحلة، وبمقدورنا القول هنا أن هذا الموقف، جاء نتيجة الموقف الأوربي السلبي من تركيا بعد غزوها لشمال قبرص، وكذلك أزمة النفط وانعكاساتها على تركيا، وأكثر من ذلك فقد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٧٥. وحري بنا القول أن نهج تركيا هنا كان نهجا واقعيا حياديا، رغم أنه في صف العرب، فهو بالمحصلة قول حق أريد به حق، ووقفه حق في موضع حق، وتوجت تلك المواقف الإيجابية والقريبة من العرب بالتصويت إلى جانب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية (١٩٧٥). ويمكننا إضافة موقف آخر غير منحاز لإسرائيل وهو سحب القائم بالأعمال التركي من تل أبيب عندما ضمت إسرائيل القدس الشرقية، ويبدو أن المعطيات المحلية والدولية خلال فترة السبعينات، جعلت من تركيا تتخذ المواقف الإيجابية من القضية العربية في صراع العرب مع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إسرائيل. وجاءت فترة الثمانينات لتشهد جملة مواقف إيجابية تجاه إسرائيل. فبعد انقلاب ١٩٨٠ اتخذت المؤسسة العسكرية عدة خطوات تقرب تركيا من إسرائيل وللتدليل على دور المؤسسة العسكرية في التقارب مع إسرائيل نشير هنا إلى بعض الأدلة والوقائع:

١- بعد انقلاب ١٩٨٠، اقترح وزير خارجية تركيا أيليتر تركمان على مجلس الأمن القومي، قطع العلاقات مع إسرائيل. ولاقى اقتراحه الرفض من قبل الخمسة الكبار في المجلس، وبفضل إلحاح تركمان على الجنرال ايفرين، استطاع هذا الأخير الضغط على أعضاء المجلس من أجل تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في إسرائيل إلى سكرتير ثان.

٢- أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، قامت تركيا بترتيب عملية هجرة (٣٠ ألف يهودي - إيراني (إلى الكيان الصهيوني)، و حينها أكد وزير الخارجية التركي، "حكمت تشيتين" أن هذه العملية كانت وليدة اتفاق تم بين جهازي المخابرات في البلدين (الموساد و الميت) من وراء ظهر حكومتها.[١]

٣- امتنعت تركيا عن التصويت على مشروع قرار إسرائيل بضم الجولان عام ١٩٨٢.

٤- إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل في إسرائيل بهدف تقليل اعتماد إسرائيل على العمالة الفلسطينية (٣٠٠٠ عامل).[٢]

وقد وفرت اتفاقيات السلام الموقعة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، لسياسة إيجابية لتركيا تجاه الشرق الأوسط وبالتحديد تجاه العرب، مناخا ملائما وتغطية لسياسة اكثر علانية وإيجابية تجاه إسرائيل، إضافة إلى التقارب اليوناني البلغاري مع إسرائيل والذي يضر بمصالحها. وحاول تورغوت أوزال (١٩٨٤ - ١٩٩٣) أن ينحو بسياسة متوازنة لتركيا في الشرق الأوسط واضعا مصالح تركيا في المقدمة، وكانت أولى زيارة علنية لرئيس إسوائيلي إلى تركيا عام ١٩٩٢ في تموز.

وما أغرى تركيا على الانخراط في معادلة الشرق الأوسط هو الطروحات الإسرائيلية ومفاهيمها وكذلك مفاهيم أمريكا عن نظام شرق أوسطي جديد تكون تركيا فاعلة فيه. لذلك "فإن القوة العسكرية التركية تبحث عن عقد قران جديد مع إسرائيل، يحقق لهم حلم العودة إلى سحر الشرق ودفئه. فهي تعد جزءا مهما من استراتيجية حلف شمال الأطلسي، والدور التركي ينطلق من مفهوم إعادة تشكيل المنطقة على فكرة الشرق الأوسط وليس العالم

---

[١] يوسف الحمداني، تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٥٩

[٢] نفس المرجع السابق، ص ٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربي، ولهذا اختارت لها شريكا يتلاءم مع أهدافها ومعاديا للعرب، وهذا المخطط يستهدف إلغاء الكيان العربي وتجميده، وغاية إسرائيل هنا تحقيق حلم الصهيونية في "إسرائيل الكبرى" والعرب مشغولون.[١]

وترافق هذا النهج التركي الجديد تجاه إسرائيل بتهيئة الرأي العام التركي، فلا غرابة أن نجد الصحافة التركية التي كانت تكتب عن اليهود أبشع الكتابات وتنعتهم بأبشع النعوت. نراها تكتب اليوم عن دور اليهود في بناء تركيا وتضحياتهم واخلاصهم لتركيا.

وكانت فترة التسعينات مليئة بالتواصل، ولوفود والزيارات بين مسؤولي البلدين، ففي عام ١٩٩٣ زار وزير الخارجية الإسرائيلي بيريز تركيا، وطرح مسألة تزويد إسرائيل بالمياه التركية، وفي عام ١٩٩٣ تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين، تضمنت إقامة مجلس تجاري ثنائي لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، وفي عام ١٩٩٤ زار الرئيسي الإسرائيلي حاييم وايزمان تركيا. وفي عام ١٩٩٤ زارت تانسو تشيلر رئيسة وزراء تركيا آنذاك تل أبيب ووقعت مع الجانب الإسرائيلي، عدة اتفاقيات سياحية وتجارية وعسكرية، وفي عام ١٩٩٥ زار بولنت أجاويد رئيس الوزراء التركي آنذاك إسرائيل، وأعلن هناك أن تركيا بحاجة إلى إسرائيل الآمنة، وإسرائيل بحاجة إلى تركيا الآمنة"[٢] وتوج هذه المرحلة سليمان دميريل الرئيس التركي الأسبق عندما زار إسرائيل في آذار ١٩٩٦، ووقع مع الجانب الإسرائيلي أربعة اتفاقيات هي اتفاقية التجارة الحرة، ومنع الاندراج الضريبي، وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، والتعاون العلمي والتقني والصناعي.

وبرز في الحياة السياسية التركية، جديد وغير متوقع وهو وصول زعيم حزب إسلامي إلى رئاسة الحكومة التركية، والذي أعلن صرحه أنه سيقيم علاقات وثيقة مع الدول الإسلامية وأعلن أيضا مجموعة من المواقف، والتوجهات السياسية التي تنسف بشكل أو بآخر ما تم التوصل إليه من نتائج كبيرة من التعاون التركي الإسرائيلي، وفي مختلف المجالات.

وسبق وأن أشرنا في موضع آخر (أزمة ١٩٩٧) كيف فرضت المؤسسة العسكرية على أربكان ما لا يرغب.

ولتوضيح دور المؤسسة العسكرية في إلزام أربكان بالتعامل مع إسرائيل الصديقة والحليف كما يسمونها "العسكر" في أكثر من موقف سنعرض الآتي:

---

[١] نفس المرجع السابق، ص ٦١

[٢] نفس المرجع السابق، ص ٦٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) اعتبرت المؤسسة العسكرية أن احتفالات يوم القدس في ١٩٩٧/٢/٤ في مدينة سنجان التركية خروجا عن توجهاتها، وكان رد فعلها سحق هذه الظاهرة وانزال الدبابات إلى شوارع المدينة.

٢) الزم أربكان باستقبال وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي عام ١٩٩٧.

٣) أعلن أربكان في ١٩٩٧/٥/١٣، عن تأجيل المناورات التي أعلن عنها بين (تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة) وكان رد المؤسسة العسكرية أن هذه المناورات لن تؤجل وأيدت هذا الكلام تانسو تشيلر صراحة في ١٩٩٧/٥/١٤.

٤) في ٦ أيلول ١٩٩٨ قام مسعود يلماظ بزيارة إلى كل من الأردن وإسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وذلك للبحث في تحويل نظام التعاون التركي – الإسرائيلي الراهن إلى نظام أمن أقليمي، وتأسيس تعاون عسكري مع الأردن أيضا، وفي معرض زيارته صرح أن الحلف الثلاثي (التركي – الإسرائيلي – الأردني)، قيد الإعلان، وأنه يجري التخطيط بين هذه الأطراف لمناورات بحرية (إنسانية) جديرة في المتوسط.[١] رغم أن الرد الرسمي الأردني الذي جاء على لسان عبدالله النسور بأن التنسيق بين الأردن وتركيا ليس موجها ضد دولة معينة أو شعب معين، وأن التنسيق هذا، يندرج تحت عنوان مكافحة الإرهاب والتضييق على محاولات تهريب العقاقير الخطرة.[٢]

٥) لم يستطع أربكان الإفلات من سطوة المؤسسة العسكرية في هذا الاتجاه، على إعتبار أنها صاحبة الدور الحاسم في هذا القرار السياسي الخارجي[٣].

التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي

تعود بدايات هذا التعاون إلى عام ١٩٥٨، عندما اتفقت تركيا وإسرائيل على إنشاء ما دعي آنذاك (الاتفاق الأطاري) وتضمن هذا الميثاق، تنظيم التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل وتبع ذلك التوقيع على ما سمي آنذاك (الرمح الثلاثي) عام ١٩٥٨، وهو عبارة عن تعاون أمني استخباراتي بين إيران وتركيا وإسرائيل.

وفي الثمانينات قدمت إسرائيل لتركيا معلوماتية استخباراتية، اعتبرتها تركيا أنها مهمة للغاية وتتعلق بالأكراد الانفصاليين، وقواعد الأرمن وكان ذلك أبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

---

[١] نفس المرجع السابق، ص ٦٩

[٢] صحيفة البلاد، عمان ، الأردن، العدد ١٩٩٦/١١/٢٧.

[٣] صحيفة الدستور ،عمان،الاردن، العدد ١٩٩٦/٧/١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن عام ١٩٩٣ وحتى الآن وقع الجانبان العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية[١]، ولم يقتصر الاتفاق على التدريب، وتزويد تركيا بالسلاح المتطور، وتحديث القوات التركية، بل تجاوز ذلك ليشمل تدريبات عملية على تدخلات تشمل لبنان وسوريا وشمال العراق، وعلى سبيل المثال:

أ- عام ١٩٩٤، كان هناك مخطط لاغتيال عبدالله أوجلان بالتعاون مع الموساد.

ب- عام ١٩٩٧، أشارت معلومات إيرانية أن عملاء لإسرائيل يقيمون مراكز تنصت في مدينة دهوك العراقية للتجسس على تركيا وإيران والعراق.

ج- ١٩٩٧/٦/١٠، وبالتنسيق مع ضباط إسرائيليين سعت تركيا لإقامة منطقة أمنية شمال العراق، على غرار الحزام الأمني سابقا (في جنوب لبنان).

د- ١٩٩٧/١٢/١٥، ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أنه تم أثناء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي الأخيرة لتركيا، تناول مسائل شتى، أهمها موضوع إقامة قاعدة للاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) في مدينة استانبول التركية، هدفها تجنيد الجواسيس ضد سوريا.

ه- ١٩٩٨/٣/٢، وبالاتفاق مع خبراء إسرائيليين، تم دراسة موقعين في شمال قبرص لبناء مطارين عسكريين.

و- تم الاتفاق بين الجانبين على بناء قمر صناعي، وعلق هذا الاتفاق من جانب إسرائيل مؤخرا.

---

[١] يرجى الرجوع إلى الملحق المرفق رقم ٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صانعوا القرار في هذا التحالف (الدوافع والبواعث)

إن بروز النزعة الإسلامية التي أخذت شكل تهديد أساسي في نموذج انتخابي ديمقراطي، والتي تمثلت بحزب الرفاه، وامتداد المشكلة الكردية، والتأكيد على الغربنة، عوامل جعلت من سياسات تركيا الداخلية والخارجية، تدار من خلال المعاني العميقة لانعدام الأمن أولا ثم الغربنة والعلمانية ثانيا ومحاربة الإسلام السياسي ثالثا، وترافق ذلك مع عدم دمج تركيا الإسلامية إلى النسيج الأوربي، وبروز مشاكل مع الاتحاد الأوربي تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك العملية السلمية، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل من قبل بعض الدول العربية، والذي سهل عليها التقارب مع إسرائيل تحت قاعدة أن لا تكون تركيا عربية أكثر من العرب أنفسهم، كلها عوامل دفعت النخبة العسكرية للتغلب على هذا الواقع الجديد وكان التحالف مع إسرائيل.

إضافة إلى نتائج حرب الخليج وازدياد تهديد الأكراد لتركيا من خللا الفراغ الأمني والسلطوي في شمال العراق. وانهيار الاتحاد السوفياتي وشعور تركيا بأن دورها في المنطقة قد يتهدد أو يتزعزع ضمن الاستراتيجيات الغربية (حلفاؤها طبعا). والنقد الغربي اللاذع لتركيا، جراء تعاملها مع حزب العمال الكردستاني والأكراد واتهام تركيا بانتهاك حقوق الإنسان. وينسجم هذا التحالف مع رغبة تركيا في الضغط على سوريا من أجل الحصول على تنازلات تخص (عدم المطالبة بالمياه، حل مسألة الاسكندرون ولجم المطالب السورية باللواء، عدم مساعدة حزب العمال الكردستاني، المتهمة سوريا بمساعدة عناصره. وكذلك الاستفادة من الفرقة والانقسامات والفرقة العربية ، وعدم امكانية التوحد العربي ضدها فيما لو أقدمت على التحالف مع إسرائيل.

إذن تأمل تركيا من إقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل بما يلي:

١. إكتساب مدخل خلفي إلى واشنطن عبر إسرائيل
٢. إمكانية الاستفادة من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لمقاومة ضغوط الأقليات اليونانية والأرمنية هناك.
٣. إظهار أوراق اعتمادها العلمانية لأوربا من خلال تحالفها مع إسرائيل.
٤. ضمان مصدر موثوق للتكنولوجيا العسكرية، لا يكون عرضه للانتقادات الأوربية وللحظر الأوربي أحيانا أخرى تحت ذرائع غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٥. إحراج حكومة أربكان من خلال تعريض قوتها الواهنة لكي توقف تحالفا قد أعلن أربكان صراحة أنه سيلغيه (وهذا عامل مؤقت).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦. تحويل السياسة الخارجية التركية، إلى كرة قدم سياسية والمدرب والرابح والـــهدافين هم سلفا العسكر ومن يواليهم من النخبة المدنية.

والمكاسب الإسرائيلية من هذا التحالف هي:

١- اختراق آسيا الوسطى من خلال تركيا، وتركيا بنفس الوقت بحاجة إلى دعم إســرائيل للحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز خطوط أنابيب نقل النفط مـــن بحر قزوين إلى الشواطئ التركية على المتوسط.

٢- نسف احتمالات قيام علاقات تركية – عربية طيبة، وبث عوامل الفرقة بين الجانبين.

٣- عزل تركيا عن العالم الإسلامي جراء موقفها من إسرائيل.

٤- إمكانية جمع معلومات عسكرية وغيرها عن الدول الثلاث (العراق، سوريا، إيــران) بطريقة شرعية، وإمكانية محاصرتها وردعها.

وهكذا نجد أن الجيش الذي هو جزء مكون للسياسة الخارجية التركية قد جعل مـــن هذا التحالف مع إسرائيل هدفا يسعى لتحقيقه، ويرى فيليب روبنس[١] أن هناك عوامل ثابتـــة تؤثر في سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل وهي:

١) إن التشابه الطبيعي بين النخبة التركية وإسرائيل، فعلى سبيل المثال، بن غوريـون درس في تركيا، وأتاتورك شخصية تاريخية لا تزال تتنزع بعض الإعجاب في إسرائيل.

٢) العون الذي تستطيع إسرائيل أن تقدمه لتركيا في ميادين تتمتع فيها بتفوق نسبي.

٣) وجود مجموعة يهودية في تركيا وإسرائيل، ففي تركيا حوالي ٢٤٠٠٠ يـــهودي وفـــي إسرائيل حوالي ١٢٠,٠٠٠ يهودي تركي، ومثلث تركيا محطة هامة الهروب اليهود إلى إسرائيل من دول مثل سوريا وإيران وبلغاريا والاتحاد السوفياتي.

انعكاسات هذا التحالف

"تسعى إسرائيل لزعزعة الأمن والاستقرار وتتوسع في الأراضي وتشرد السكان فـــي منطقة الشرق الأوسط، ويخطئ كثيرا من يقع ضحية التضليل الإسرائيلي، فيظهر أنه يحقـــق مكاسب من خلال التعاون الاقتصادي العسكري أو العلمي مع إسرائيل، لأن أي تعاون تقيمـــه إسرائيل موظف لخدمة أهدافها في التوسع والهيمنة."[٢] ويمثل هذا التحالف تـــهديدا للأمـــن القومي العربي ويمكن أن تحدد انعكاسات هذا التحالف بالنقاط التالية:

١. يعد إخلالا بالتوازن الأمني في منطقة الشرق الأوسط ويدفع بدول المنطقة إلـــى بنـــاء تحالفات جديدة.

---

[١] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[٢] يوسف الجهماني، تركيا واسرائيل، مرجع سابق، ص٨٠. من كلمة المغفور له الرئيس حافظ الأسد في ١٩٩٧/١١/١٠ في مؤتمر الإسلامي في طهران.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. تتحول تركيا بموجب هذا التحالف إلى قاعدة خلفية للطائرات الإسرائيلية ضد سوريا بالدرجة الأولى والعراق وإيران إذا لزم الأمر.
٣. زيادة الإنفاق العسكري في دول المنطقة جراء هذا التحالف وخاصة العراق، سوريا، وتحميل تبعة ذلك على باقي الدول العربية.
٤. تسعى إسرائيل عبر هذا التحالف لإيجاد وسيلة للضغط على سوريا من أجل تحقيق مكاسب سياسية على الأرض كالتنازل عن حقوقها المشروعة . . الخ.
٥. اللعب في ورقة المياه الاستراتيجية، وإدخال إسرائيل كعامل في هذه اللعبة.
٦. إمكانية تحول هذا الحلف إلى منظومة أمنية جديدة ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية وبداهة هي ضد العرب (أي المنظومة).

نشير هنا إلى ما ذكره وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ١٩٩٧/٦/٢١، "إن التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي، جاء لإنهاء عملية السلام والضغط على العرب لمصلحة إسرائيل، للتنازل عن حقوقه المشروعة.[١]

الخاتمة:

مما تقدم نجد أن المؤسسة العسكرية التركية تهمين على صناعة القرار السياسي (الداخلي والخارجي) في تركيا، وأن معظم السياسات الخارجية والقرارات المتعلقة بالأمن القومي توضع بإشراف الجيش، معتبرا نفسه أنه حام للعلمانية ولمبادئ أتاتورك، ولا شك أن توجهات النخبة المدنية تتفق في كثير من الحالات مع توجهات تلك المؤسسة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. مع تأكيدنا أن دور المؤسسة العسكرية يتزايد في الحالات التي تمس فيها المبادئ الكمالية والتي تعتبرها المؤسسة العسكرية خروجا عن المبادئ العلمانية وفيها مساس لتوجهات تركيا الغربية، أو في الحالات التي تشعر فيها تلك المؤسسة بتهديد داخلي إثني أو عرقي أو طائفي فإن أمامهم افتعال أزمات خارجية، كالموقف الأخير الذي حصل عام ١٩٩٨، وفتح أزمة مع سوريا، فدائرة التحدي الخارجي من أجل تسبرير الضبط الداخلي موجودة لدى استراتيجيات ومخططات العسكر الأتراك. ولابد أن نسلم هنا بأن اعتناق النخبة المدنية والعسكرية لقيم متشابهة والاتفاق العام فيما بينهم على أولويات السياسية الخارجية، لا ينفي التدخل والإشراف والرقابة التي يمارسها العسكر الأتراك.

---

[١] صحيفة الحياة، العدد، لندن، ٦، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص ٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

مستقبل دور الجيش المركزي في السياسة الخارجية التركية.

في دراستنا لمستقبل دور الجيش في السياسة الخارجية التركية بشكل خاص والتي تعتبر جزءا من دوره في الحياة السياسية في تركيا بشكل عام، سنعتمد على التنبؤ والتحليل والاستنتاج، وهذا ما سيحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب.

فتأثير الجيش التركي في السياسة الخارجية هو تحصيل حاصل لوجوده وتأثيره المميز في الحياة السياسية بشكل عام ،وهذا الارتباط طرديا لا عكسيا، أي يعني أنه كلما ازداد دور الجيش في الحياة السياسية العامة ازداد تأثيره في السياسة الخارجية. ولتحديد المستقبل لابد لنا من العودة قليلا إلى الوراء ثم الحاضر لنستشرف المستقبل.

فعلى مدى ستة عقود تقريبا كنا نلاحظ تراجع الكمالية شيئا فشيئا. وبمقابل هذا التراجع نجد بروز ظواهر ومعطيات جديدة، لم تكن مقبولة سابقا فلم يكن على سبيل المثال مقبولا أن نجد حزبا غير حزب الشعب الجمهوري هذا داخليا، ولم يكن مقبولا التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو التدخل العسكري كما حصل في شمال العراق وقبرص.

ولذلك نقول إن استمرار العسكر ومستقبلهم والمحافظة على دورهم السابق أو تقليصه لجهة ارتباط هذا المستقبل في تحديد الشكل والتطور يرتبط بجملة من العوامل الداخلية والخارجية:

فعلى صعيد العوامل الداخلية:

١) الدور الذي يلعبه الجيش من خلال الدستور والتشريعات القانونية وطالما أن الدستور والتشريعات القانونية تعطي للجيش دورا مهما في حماية أمن البلاد في الداخل والخارج، وطالما أن هناك ما يسمى بمجلس الأمن القومي الذي تكرس دوره دستوريا، فسيبقى دور الجيش في الداخل قائما، هذا إذا ما أضفنا المواد الأخرى من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنظمة والتشريعات التي تبرر للجيش حق التدخل مثل المادة (٣٥) من قانون المهام الداخلية التي تعطي للجيش حق التدخل إذا رأى الديمقراطية والجمهورية في خطر.

٢) ارتبط اسم الجيش وتعاظم دوره من خلال النظرة التي أعطيت له على أنه حامي البلاد ومخلصها، وتدخله يصبح أمرا مستساغا، ومقبولا لدى الرأي العام التركي طالما أن هناك أخطار، والداخل التركي مرشح لمثل هذا، وبالتالي انحسار دور الجيش مرتبط بانحسار هذه الأخطار مثل الحركات الانفصالية للأكراد، الانتفاضات الكردية في الداخل، الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، الصراع المذهبي والمرشح الذي يتطور بين (سني وعلوي) . . الخ، على الرغم من وجود بعض النداءات التي تنطلق بين الحينة والأخرى من بعض العلمانيين ورجال الأعمال والاقتصاديين والمفكرين والمثقفين، والتي تطالب جميعها بوضع حد لتدخل الجيش وحل مجلس الأمن القومي، وابتعاد الجيش عن السياسة.

٣) ويرتبط دور الجيش أيضا بتعاظم دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية التركية، لكن التجربة أثبتت أن النخبة المدنية والأحزاب السياسية تلتقي مع العسكر على أرضية العلمانية ضد الخطر القادم من الإسلام السياسي أو غيره من المسائل الأخرى كالأكراد وغيرهم.

٤) ويرتبط دور الجيش أيضا باستمرار مشكلة الهوية المطروحة الآن بقوة في تركيا (وهل تركيا أوربية - غربية أم مسلمة - شرقية).

٥) والارتباط المهم أيضا بدور الجيش هو مشكلة الاقليات القومية وقضية الديمقراطية التي تطالب بها تلك المؤسسة العسكرية من داخل تركيا ومن خارجها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العوامل الخارجية:

قلنا أن دور الجيش إرتبط بتحرير البلاد وتأسيس تركيا الحديثة العلمانية، ويزداد دور الجيش كلما ازدادت الأخطار الخارجية، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأزمة الخليج الثانية، برزت أمام تركيا جملة من الأزمات الخارجية، ويرتبط دور الجيش بتفاقم وتعاظم هذه الأزمات فالمكشوف خارجيا أمام المؤسسة العسكرية:

١. مشكلة الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي والتنافس مع إيران وروسيا وأوربا والولايات المتحدة.

٢. الموقف الأوربي من تركيا. وخاصة الانتقادات التي وجهتها أوربا لتركيا بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما يضعف من دور المؤسسة العسكرية.

٣. المصالح الأمريكية واستراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية للمنطقة، والارتباط التعاقدي بين المؤسسة العسكرية والسياسة الأمريكية تجاه تركيا والمنطقة بشكل عام.

٤. نظرة واشنطن للحركات الإسلامية، وقبولها الضمني للإسلام السياسي التركي ولو نسبيا ومرحليا (وهذا يتعارض مع نظرة المؤسسة العسكرية) .

٥. المشاكل المائية والحدودية مع دول الجوار.

٦. استمرارية المشكلة القبرصية والعلاقات المتأزمة مع اليونان.

٧. الموقف العربي من تركيا بعد تحالفها مع إسرائيل.

٨. الموقف الأوربي من قبول تركيا عضوا في النسيج الأوربي، ففي حال رفض أوربا قبول تركيا وهذا أمر متوقع ومرجح لعوامل سبق ذكرها (اقتصادية، سكانية، أمنية)، فإن العوامل الاقتصادية ستلعب دورا مهما في المصلحة القومية التركية، ويعني ذلك من جملة ما يعني، هل ستكون علاقاتها التجارية المباشرة والجديدة مع الولايات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتحدة، أم العرب، أم دول حوض البحر الأسود، أم روسيا، أم باقي دول منطقة الشرق الأوسط، وفي كل سؤال من تلك التساؤلات انعكاسات مهمة حيال حلفائها التقليديين وقد يحمل أبعادا ليست سياسية فقط، بل أمنية أحيانا أخرى.

كلها عوامل تجعل من دور المؤسسة العسكرية يتنامى ويبرز إلى السطح لأن من مصلحة العسكر وجود خطر خارجي أو داخلي دائم الاستمرار لنفوذهم.

وبناءا على ما تقدم يمكننا القول:

إن دور المؤسسة العسكرية في الداخل نعتقد أنه سيبقى العامل الحاسم، والمؤثر وتبقى المؤسسة العسكرية هي المهيمنة على السياسة الداخلية، وصناعة القرار في الداخل. لكن قد لا يكون مسموحا أن تمارس تلك المؤسسة ديكتاتوريتها وسطوتها بالطريقة المعهودة التي مارستها سابقا، أبان تدخلاتها الماضية، وما يؤكد صحة قولنا هو عدم قيامها بانقلاب عسكري واضح على غرار انقلاباتها السابقة (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠) عندما وصل اربكان إلى الحكم عام ١٩٩٦.

أما على صعيد السياسة الخارجية فإننا نعتقد أن دور المؤسسة العسكرية سيستمر أيضا في الهيمنة على صناعة القرار السياسي الخارجي التركي تحت ذرائع الأمن ومحاولة إثبات غربنة تركيا، وارتباطها العضوي مع الولايات المتحدة والغرب ومن ذلك نرى:

١. إمكانية الاستمرار بعلاقات وطيدة ومتميزة مع إسرائيل.
٢. إقامة علاقات مع بعض الدول العربية على أساس أمني واحيانا على اساس اقتصادي وذلك في ظل انقسام العرب وتشرذمهم.
٣. يقدم المؤسسة العسكرية في كثير من الحالات النواحي الأمنية، على النواحي الاقتصادية، لذلك فلا رهان على إمكانية تطور العلاقات العربية التركية بالشكل المطالب في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية. رغم أن العرب سوقا ونفطا وغازا حاجة لتركيا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملاحق

ملحق رقم (١)

- سواحل الأناضول (الجزء الآسيوي) ٦٤٨٠ كم
- سواحل تراقيا (الجزء الأوربي) ٦٨٦ كم
- الجزر الساحلية ١٠٦٧ كم

ولتركيا حدود برية مع ست دول تبلغ أطوالها حوالي ٢٧٥٣ كم .

- طول حدودها مع اليونان ٢١٢ كم
- طول حدودها مع بلغاريا ٢٦٩ كم
- طول حدودها مع سوريا ٨٧٧ كم
- طول حدودها مع الاتحاد السوفياتي ٦١٠ كم
- طول حدودها مع العراق ٣٣١ كم
- طول حدودها مع إيران ٤٥٤ كم

المصدر:

باسم عبد العزيز الساعاتي، (محرر)، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٢)

وتقسم تركيا إلى سبعة أقاليم طبيعية هي:

١-أقلم البحر الأسود

٢-إقليم مروه

٣-إقليم إيجة

٤-إقليم البحر المتوسط

٥-إقليم وسط الأناضول

٦-إقليم شرق الأناضول

٧-إقليم جنوب شرق الأناضول

المصدر:

باسم عبد العزيز الساعاتي، (محرر)، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٨

٥٣٥١٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)

اسم النهر	المسافة من – إلى	الطول (كم)
اراس	جبل بنكول- الحدود السوفياتية	٥٤٨
العاصي	حدود تركيا الجنوبية – البحر المتوسط	٩٧
مندرس الكبير	مندرس الكبير	٣٠٧
جيحان	جبل نورصق- البحر المتوسط	٥٠٩
جكرك	جبل نورصق- البحر المتوسط	٣٣١
جوره	جبل مسجد- البحر الأسود	٤٦٦
دجلة	بحيرة كولجك- الحدود العراقية	٥٢٣
دلجة	جبل حسن – قزل ارماق	٤٢٦
اركنة	حراي- مريج	٢٨١
الفرات	جبل دوملو- الحدود السورية مرادصو- الحدود السورية	٩٧١ ١٢٦٣
كديز	جبل مراد- بجرايجة	٤٠١
كرة دة	جبل بوزبتة- فليوس	٢٦٠

المصدر:

باسم عبد العزيز الساعاتي، (محرر)، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٤)

توزيع السكان حسب الولايات والمدن الكبرى

(الأرقام حسب إحصاء عام ١٩٧٠)

الولاية	عدد السكان	مركز الولاية
أدنة	١,٠٣٥,٠٠٠	ادنة
اديمان	٣٠٣,٥٠٠	اديمان
افيون قرة حصار	٥٤٢,١٠٠	افيون قرة حصار
اكري	٢٩٠,٣٠٠	قرة كيوجة(اكرى)
أماسية	٣٠٧,٠٠٠	اماسية
انقرة	٢,٤١,٧٠٠	انقرة
انطاكيا	٥٧٧,٣٠٠	انطالية
ارتفين	٢٢٥,٩٠٠	ارتفين
ايدين	٥٦٤,٨٠٠	ايدين
باليكيسير	٢٤٩,٧٠٠	باليكيسير
بيليجيك	١٣٨,٨٠٠	بيليجيك
بينكيول	١٧٧,٩٠٠	جبا فجور (بينكيول)
بتليس	١٨٥,٥٠٠	بتليس
بالو	٤٠٣,٨٠٠	بالو
بوردو	٢١٠,٣٠٠	بوردو
بورصة	٨٤٧,٩٠٠	بورصة
جناقلعة	٣٦٠,٨٠٠	جناقلعة
جانكيري	٣٦١,٤٠٠	جانكيري

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جوروم	٥١٨,٤٠٠	جوروم
دينيزلي	٥١١,٢٠٠	دينيزلي
ديار بكر	٥٨١,٢٠٠	ديار بكر
ادرنة	٣١٦,٢٠٠	ادرنة
اليازيك	٣٧٦,٩٠٠	اليازيك
ارزنجان	٢٧٦,١٠٠	ارزنجان
ارضروم	٦٨٥,٠٠٠	ارضروم
اسكي شهر	٤٥٩,٤٠٠	اسكي شهر
غازي عينتاب	٦٠٦,٥٠٠	غازي عينتاب
كيروسون	٥٤١,٧٠٠	كيروسون
كيوموشانة	٢٨٢,٢٠٠	كيوموشانة
هكاري	١٠٢,٣٠٠	هكاري
(اسكندرونة)	٥٩١,١٠٠	(اسكندرونة)
اسبارطة	٣٠٠,٠٠٠	اسبارطة
ايجيل	٥٩١,٠٠٠	ميرسين
استامبول	٣,٠١٩,٠٠٠	استامبول
ازمير	١,٤٢٧,٢٠٠	ازمير
قارص	٦٦٠,٠٠٠	قارص
قسطمولي	٤٤٦,٦٠٠	
قيصري	٥٩٨,٧٠٠	قيصري
كيركلريلي	٢٥٧,١٠٠	كيركلريلي
كير شهير	٢١٤,٩٠٠	كير شهير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كوجه ايلي	٣٨٥,٤٠٠	كوجه ايلي
قونية	١,٢٨٠,٢٠٠	قونية
كوتاهية	٤٤٠,٠٠٠	كوتاهية
ملاطية	٥١١,٠٠	ملاطية
مانيسة	٨٠٥,٦٠٠	مانيسة
مرعش	٥٢٩,٠٠٠	قهرمان مرعش
ماردين	٤٥٣,١٠٠	ماردين
موكله	٣٦٨,٨٠٠	موكله
موش	٢٣٤,٢٠٠	موش
نيفشهر	٢٢٩,٨٠٠	نيفشهر
نيكدي	٤٠٨,٠٠	نيكدي
اوردو	٦٠٨,٧٠٠	اوردو
ريزي	٣١٥,٧٠٠	ريزي
سقاريا	٤٥٩,٠٠٠	ادابازاري
سامسون	٨٢١,٢٠٠	سامسون
سعرت	٣٢٠,٧٠٠	سعرت
سينوب	٢٦٥,٦٠٠	سينوب
سيواس	٧٣١,٩٠٠	سيواس
تيكير داغ	٣٠٢,٩٠٠	تيكير داغ
توقات	٥٤٠,٨٠٠	توقات
طرابزون	٦٥٩,١٠٠	طرابزون
تونجيلي (درسيم)	١٥٧,٣٠٠	كالان (تونجيلي)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اورفة	٥٣٨,١٠٠	اورفة
اوشاك	٢٠٧,٥٠٠	اوشاك
وان	٣٢٥,٨٠٠	وان
يوزكات	٤٦٤,٤٠٠	يوزكات
زنكول داغ	٧٤٣,٧٠٠	زنكول داغ

المصدر:

تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٢٨٣ – ٢٨٤ – ٢٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تتشكل قيادة الأسطول البحري الحربي (قاعدة غيولدجوك) من الأسيطل الحربي (مقره غيولدجوك) ومن أسيطل الغواصات (مقره غيولدجوك) ومن أسيطل الزوارق الصاروخية والطوربيدات (مقره أوموريري) ومن أسيطل الألغام (مقره في مدينة غيولدجوك).

أما قيادة المنطقة البحرية الشمالية (قاعدة اسطانبول) فتتشكل من:

كتيبة قوارب الحراسة وقيادة مضيق البوسفور وقيادة مضيق الدردنيل وقيادة البحر الأسود. وتأتي قيادة المنطقة البحرية الجنوبية (قاعدة ازمير)، التي تتشكل من أسيطل الإنزال وقيادة بحر إيجة وقيادة البحر الأبيض المتوسط وقيادة أو أوزون أدا (الجزيرة الطويلة). وقيادة التدريب (كارامورسيل) تتشكل من مركز تدريب القوى البحرية ومركز تدريب السفن ومركز تدريب الغواصات والكليات البحرية.

أما عتاد القوى البرية فيتشكل من ١٧ غواصة، ٥ حاملات ألغام، ٥ فرقاطات ذات أسلحة صاروخية موجهة، (١١ فرقاطة، ٥ سفن حراسة، ٤٣ سفينة إنزال، ٧ سفن زراعلت ألغام، ٢٦ كاسحة ألغام وسفينتان للدورية و/٨٣/ زورقا حربيا (١٨ زورق صاروخي وواحد مدفعي، ٣ زوارق طوربيد، ٢١ زورق حراسة، ٢٣ قارب إنزال، ٧ زوارق كسح) و /١٠١/ سفينة مساعدة. ويبلغ عدد الطائرات البحرية المخصصة لحماية القواعد ٩ طائرات وثلاث حوامات مضادة للغواصات. ويبلغ عدد العناصر العاملة في طيران القوى البحرية/٩٠٠/ جندي. وتتألف مشاة البحرية من لواء مشاة يبلغ تعداده /٤٠٠٠/ جندي، يتألف من سرية مقر وثلاث كتائب مشاة بحرية وكتيبة مدفعية ووحدات تأمين.

تتألف القوى الجوية التركية تنظيميا من القيادات الجوية الأولى والثانية وقاعدة النقل الجوي الثانية عشرة المستقلة، وقيادة التدريب وقيادة المؤخرة.

تعتبر القاعدة هي القطعة الأساسية القتالية في القوى الجوية وتضم ما يلي:

١- من ٢-٣ سرب جوي.

٢- كتيبة صواريخ م/ط مخصصة لتغطية مطار القاعدة ضد العدو الجوي.

٣- وحدات التأمين القتالي والفني والمادي.

والسرب الجوي هو الوحدة الأساسية المقاتلة في القوى الجوية ويضم تشكيله: مقاتلات، قاذفات، طائرات سطع، ويدخل في قواته من ٢٠ إلى ٢٤ طائرة.

تضم القيادة التكتيكية الجوية الأولى (مقرها في مدينة اسكيشهر) ٤ قواعد جوية وهي:

ا. ق ج ١ (وتضم السربين ١١١ و ١١٢ ومؤلفة من طائرات فانتوم ، ف٤ي ، والسرب ١١٣، وطائراته من نوع ف٤، مقرها في مدينة اسكيشهر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. ق ج ٤ (انجي) وتضم السرب رقم ١٤١، مسلح بطائرات ف ١٦ وهو متمركز في مدينة مورتد.

٣. ق ج ٦، وتضم السرب ١٦١، والسرب ١٦٢، مسلحة بطائرات ف ١٦، ومتمركزة في مدينة بندرمة.

٤. ق ج ٩، وتضم السرب ١٩١،١٩٢، مسلحة بطائرات ف ١٦ ومقرها في مدينة باليكسر.

يدخل في قوام هذه القيادة التكتيكية الجوية قاعدة صواريخ م/ ط (نايك هيركوليس) (٨ أسراب و٧٢ قاعدة إطلاق) ومقرها مدينة علمدار وهي تغطي منطقة مضيق البحر الأسود والمراكز الإدارية والسياسية، لا سيما مدينة اسطانبول.

تتمركز القوى الجوية التكتيكية الثانية في مدينة دياربكر وتضم ٣ قواعد جوية.

١. ق ج ٥، تضم السربين المقاتلين ١٥١ و١٥٢ ومقرها مدينة ميرزفون.

٢- ق ج ٧- تضم السربين ١٧١ و ١٧٢ (من المقاتلات القاذفات ف ٤ ي، والسرب ١٧٣ للاستطلاع الجوي ومقرها في مدينة ايرهاتش.

٣. ق ج ٨. تضم السربين ١٨١. ١٨٢ ومقرها في مدينة دياربكر

مهمة هذه القوة هي تقديم الدعم الجوي المباشر للقوات البرية العاملة في اتجاهات القوقاز وإيران وسوريا وجزيرة قبرص.

تقع قاعدة النقل الجوي الثانية عشر المستقلة في مدينة ايركليت وهي تتألف من:

١- القيادة، ٢- الأركان، ٣- أربعة أسراب نقل، ٤- وحدات التأمين. تنحصر مهمة القاعدة في إنزال المظليين والأفراد والذخيرة الجوية والعتاد عند انتشار الأسراب القتالية و استخدامها للمطارات الاحتياطية وإيصال الوسائط المادية والفنية للقوات.

يدخل في تسليح هذه الأسراب طائرات النقل القديمة وحوامات من صنع أمريكي وألماني (سي ٣٠، سي ١٦٠، سي ٤٧، يو اتش ١٩ ، يوان. اد، أ. ب ٢٠٤ ب). وتتمركز قيادة تدريب القوى الجوية في مدينة ازمير وتضم:

١ . ق. ت. ج. ٢ تتألف من أسراب التدريب ١٢١، ١٢٢، ١٢٣ و١٢٤ وهي متمركزة في مدينة تشيغلي.

٢. ق. ت. ج. ٣ تتألف من أسراب التدريب ١٣١، ١٣٢، ١٣٣ وتقع في مدينة قونيه.

٣. لواء تدريب جوي ومقره في مدينة كوتاهية.

٤. منشآت التدريب العسكرية ووحدات خدمة القوى الجوية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما القوام الإجمالي لتسليح القوى الجوية التركية فهو:

١. ٢ سرب ف ١٦ (٤٠ طائرة) حاملات سلاح نووي.
٢. ٦ سرب ف ٤ي (١٤٤ طائرة) مقاتل قاذف.
٣. ٣ سرب ف ١٦ (٣٨ طائرة) مقاتل قاذف.
٤. سرب ف ١٠٤ ج وس (٢٤ طائرة) مقاتل قاذف.
٥. سرب استطلاع ف ٤ ي (٢١ طائرة).
٦. سرب استطلاع ف ٥ أ (٢٤طائرة).
٧. ٢ سرب مقاتل دفاع جوي ف ٤ ي (٣٩ طائرة).
٨. ٢ سرب مقاتل دفاع جوي ف ١٦ (٣٩ طائرة).
٩. ٣ سرب مقاتل دفاع جوي ف ٥ أ (٧٢ طائرة).
١٠. ٢ سرب تدريب ف ١٦ (٣٩ طائرة).
١١. سرب تدريب ف ٤ ي (٢٠ طائرة).
١٢. ٢ سرب مقاتل د/ ج ف ٥ أوب، ف ٥ أوب (٥٤ طائرة).
١٣. ٢٤٩ طائرة احتياط من جميع الأنواع.
١٤. ٤ سرب طائرات نقل (٦٦ طائرة).
١٥. ٦ طائرات ذات استخدام خاص.
١٦. ٤ سرب طائرات تدريب مختلفة مساعدة (١٩٣ طائرة).
١٧. ٢ كتيبة وسائط م/ط. مجموعة نايك هيركوليس (٧٢ قاعدة إطلاق).
١٨. ١٢ سرية مدفعية م/ ط "ارابيير (٧٠٤مدفع).
١٩. ٥٢ سرية مدفعية م/ ط "مختلفة" (٤١٦ مدفع).

وتخطط القيادة التركية حتى عام ٢٠٠٠ لكي لا يبقى في قوام قواها الجوية سوى نوعين من الطائرات هما ف ١٦ وف ٤. وتقوم تركيا الآن بشراء طائرات صهاريج للتزود بالوقود جوا من نوع ك س ١٣٥ وبوينغ ٧٠٧، وذلك من أمريكا لتحل محل الطائرات القديمة.

وستزداد فاعلية منظومة الدفاع الجوي نتيجة لدخول أحد نماذج مقاتلات ف ١٦ (في تسليح الدفاع الجوي، ومجموعة صواريخ م/ ط رابيرا وستينغر ومدفعية م/ ط عيار ٣٣ ملم (١ رليكون)، وطائرات الكشف الراداري البعيد ا لمدى ي ٢ سي ومحطات رادار متحركة حديثة (ولا يستبعد أن تحل منظومات باتريوت محل صواريخ نايك هيركوليس القديمة).

وتخطط القوى الجوية في بداية القرن لامتلاك نحو ٦٤٠ طائرة قتال وتدريب و٧٩ طائرة دعم قتالي و٢٥ حوامة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الخطة المستقبلية لبناء وتحديث القوات البرية فإنها ستأخذ بالاعتبار الآتي:

١- تجديد الدبابات، وذلك بتحديث قسم من الدبابات القديمة (م٤٨ -أ٢) بنموذج الدبابة (م-٤٨أ٥) واستبدال البقية بدبابات من طراز (ليوبارد وم٦٠).

٢- الزيادة الكبيرة في الإمكانيات النارية للقطعات والتشكيلات ، وذلك باستبدال الصواريخ التكتيكية غير الموجهة بصواريخ تكتيكية عملياتية موجهة طراز (لانس) وتحديث المدافع الذرية الداخلة في تسليح قواتها.

٣- رفع مستوى الإمكانيات الصاروخية م/ د للتشكيلات والقطعات، وذلك بتشكيل كتائب صواريخ م/ د موجهة من طراز (تاو) في جميع فيالق الجيش.

٤- تعزيز الدفاع الجوي للقوات: يتضمن تشكيل كتائب مدفعية م/ ط في جميع الفرق بدلا من بطاريات م/ ط وإدخال وحدات صواريخ م/ ط محمولة (ريد، آي، وستينجر) في قوام الكتائب البرية.

أما من حيث الاحتياط النووي في تركيا وتوجهات القيادة العسكرية بهذا الشأن، فإن تركيا رسميا تعارض إنتاج واستخدام السلاح النووي، في الوقت الذي يوجد فيه على أراضيها ما يقارب ٥٠٠ رأس نووي مع وسائط إيصالها وتأمينها المادي والفني. وان هذه الرؤوس مخزونة في المستودعات والمخابئ، وأهم مراكز تخزينها قواعد "انجيرليك، الكسير ازميت، اسكيشهير ميورتيد، تشيكمالي، أرضروم ". كما توجد ذخائر نووية في قواعد أورتاكي، شوركو، إزمير، فهناك ما يقارب من ٣٠٠ قنبلة ذرية. أما بقية الأسلحة النووية فهي عبارة عن صواريخ ذات رؤوس عملياتية تكتيكية. وجدير ذكره أن هذه الذخائر النووية تراقب وتحرس وتصان فنيا من قبل طواقم أمريكية فقط. ومن أجل هذه الغاية توجد على الأراضي التركية مجموعة المدفعية .٥٨ الأمريكية بغية تأمين هذه الذخائر النووية، وكذلك مجموعة المؤخرة ٧.

حتى نهاية ١٩٩٥، لم يكن باستطاعة الأتراك إيصال هذه الرؤوس النووية إلى أهدافها. لكن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ سمحت إدارة الرئيس كلينتون، وبغض النظر عن احتجاجات اللوبي اليوناني، بنقل ١٢٠ صاروخ تكتيكي من طراز"آتومز" إلى تركيا بأمدية تتراوح بين ٣٠- ١٦٥ كم.

والجدير ذكره أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أدرك الأتراك أن السلاح النووي الموجود على أراضيهم يمكن أن يستخدم ليس فقط ضد روسيا ورابطة الدول المستقلة، وإنما يمكن بواسطته إنزال ضربات بالدول المجاورة، بما فيها إيران وسوريا والعراق، وهذه الحالة محتملة في حال نجاح الدول العربية في أعمال قتالية ضد إسرائيل. أما فيما يتعلق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالإمكانيات التركية لإنتاج السلاح النووي، فتجدر العودة والإشارة إلى مقالة بقلم نائب وزير الدفاع اليوناني السابق، البروفيسور تيودوروس ستاتيس، كانت قد نشرتها صحيفة "تانيا"، التي تصدر في اليونان، جاء فيها أن تركيا استكملت كل العناصر الضرورية لإنتاج السلاح النووي، حيث تتوفر لديها مادة اليورانيوم والبنية التحتية اللازمة للطاقة الذرية والعلماء، الذين يمكن أن تستقدمهم من جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية سابقا. وقال ستاتيس أن تركيا تستطيع في اللحظة التي تقرر فيها، أن تصبح قوة نووية في مدة قصيرة. وهذا سيكون تطورا يخل تماما بموازين القوى الحالية، فيما لا تبدي أثينا أية ردة فعل. وادعى المسؤول اليوناني أن تركيا، وبمساعدة السعودية، اشترت سلاحا نوويا بقيمة ٣ مليارات دولار من إحدى الجمهوريات السوفياتية السابقة، وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية على علم بنشاطات تركيا في المجال النووي.

ويبدو أن تركيا في الآونة الأخيرة – بعد التجارب النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان، وما يقال عن تطوير إيران لبرنامجها النووي باتجاه تحويله لخدمة أهداف عسكرية بالإضافة إلى قدرة جارتها العراق المستمرة على إنتاج أسلحة غير تقليدية، قد حسمت أمرها واتخذت قرارها لصالح التقدم نحو المرحلة الإعدادية الأخيرة، قبل إنتاج القنبلة النووية.

وبحسب نشرة (تقرير أثينا ا لأسبوعي) ذكر المحلل اليوناني أليكساندروس قائلا في مقال له نشر في مجلة (الدفاع والديبلوماسية) العلمية الرصينة. عدد أيار (مايو) ١٩٩٨. أن المعلومات التي توافرت لدى المجلة من مصادر موثوقة تؤكد أن القيادة التركية قررت إنتاج (الماء الثقيل) محليا والبدء في تخصيب اليورانيوم الطبيعي في المفاعلات النووية التي تملكها، ولا سيما داخل محطة أكويو التي تقع قرب مدينة مرسين. ويذكر أن تخصيب اليورانيوم ينتج مادة البلوتونيوم، وأن إمكانات الاستغلال القصوى لهذه المادة بهدف تطوير القدرات الإنتاجية للمحطة تتطلب– استخدام الماء الثقيل، وبإمكان هذين العنصرين توفير العناصر الأساسية لتصنيع وإنتاج الأسلحة الذرية والنووية.

وكان الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم صرح في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٠ (إثر لقائه بنظيره التركي تورغوت أوزال "أن تركيا ستتمكن من إنتاج الطاقة أو الأسلحة النووية في غضون سنوات قليلة) .

المرجع: يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وسوريا، ط١ ، ١٩٩٩، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم ٦:

الاتفاقيات العسكرية التركية- الإسرائيلية "

في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٦ تم التوقيع على مشروع اتفاقية "تعاون وتدريب" عسكري مشترك بين تركيا وإسرائيل، تلاه اتفاق في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٦ واتفاقيات أخرى في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨.

وان ما وضح وترتب من معلومات حول الاتفاق من خلال التصريحات والمقابلات حتى الآن هو الآتي:

- تقوم الدولتان بتقييم الحوار الاستراتيجي بينهما والأخطار الإقليمية عليهما، سنوية أو منفردتين، مرتين كل عام.

- في مجال القوات الجوية:

١. السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى منفردة أو مشتركة (تدريب الطيارين الحربيين ٨ مرات في السنة في الأجواء التركية).

٢. تبادل المعلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية.

٣. السماح للطائرات (الإسرائيلية) باستخدام القواعد الجوية التركية وعلى الأخص (قونيه وانجرليك).

٤- تحديث إسرائيل ٥٤ طائرة حربية تركية من طراز ف٤ "بتكلفة تبلغ حوالي (٦٣٥) مليون دولار

- تحديث ٤٨ طائرة من نوع (إف.٥ س) من خلال تمويل مؤسسة إسرائيلية ستقافورية، بقيمة ٧٥ مليون دولار

٥- تزويد تركيا بأحدث منظومات الدفاعات المضادة للصواريخ: بطاريات الصواريخ- آرو الإسرائيلية الصنع، والقيام بالتصنيع المشترك لها مستقبلا في تركيا.

٦- القيام بالتصنيع المستقبلي المشترك للصاروخ "جو. جو الاسرائيلي (بوباي١ وبوباي ٢)، بصفقة تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

٧- مشروع مستقبلي مشترك لتصنيع طائرة إنذار مبكر، على غرار الأواكس " بتكلفة ٨٠٠ مليون دولار

٨- تزويد تركيا ب١٠ طائرات من دون طيار للاستطلاع.

- القوات البحرية:

١- زيارات متبادلة للقطع البحرية بينهما.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. تنفيذ مناورات بحرية مشتركة قد تشترك فيها وحدات بحرية أمريكيـــة. (وســتكون المناورات كما أعلن هذا العام قبالة الشواطئ السورية).

- القوات البرية:

١- تنفيذ مناورات برية مشتركة.

٢- مشروع صناعة دبابات قتالية حديثة بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي.

٣- مشروع تحديث دبابات (إم ٦٠) بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي.

٤- قيام إسرائيل بتزويد تركيا بأجهزة وأنظمة أمنية إلكترونية ونشرها علـــى الحـــدود التركية لمنع التسلل إلى داخل تركيا، من سوريا والعراق.

في مجال الاستخبارات:

١- تبادل المعلومات والخبرات.

٢- تبادل الوفود العسكرية لمراقبة المناورات التي يجريها كل طرف على حدة.

٣- الاستخدام المتبادل للأفلام العسكرية الوثائقية لكل طـــرف والتعـــاون التـــام بيـــن استوديوهات الأفلام والصور والوثائق العسكرية.

٤- بناء لشبكة إلكترونية تسمح بالتجسس ورصد التحركات والاستعدادات العســـكرية، على طول الحدود التركية مع كل من سوريا والعراق وإيران.

٥- وضع معلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الإلكترونيـــة تحت تصرف الجيش التركي، في مواجهته مع (حزب العمال الكردستاني).

٦- تبادل المعلومات في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية، والتعاون في مجالات التاريخ والمتاحف وحفظ الملفات العسكرية.

نص اتفاق التدريب الإسرائيلي - التركي

الأطراف:

شعورا بأهمية تطوير علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين الدولتين، إلـــى مراتـــب أعلى، وإيمانا بنفع التدريب العسكري لصالح كل من الطرفين. وقبولا بأن هذا النـــوع مـــن التعاون من شأنه زيادة وتدعيم العلاقات بين الطرفين ،توصل الطرفان إلى الاتفـــاق علـــى المسائل التالية:

الهدف:

هدف هذا الاتفاق تحقيق التعاون في ميدان التدريب العسكري بين البلدين.

المضمون:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يضم هذا الاتفاق المبادئ والقواعد المتعلقة بالمؤسسات التدريبية العسكرية، والوحدات العسكرية والأفراد الذين سيتدربون في هذه المؤسسات والتدريب في هذه الوحدات والمختصين من الطرفين الذين هم موضوع المعاهدة ومسؤوليات الطرفين وتعاونهما.

التعاريف:

"الدولة المرسلة"، هي التي ترسل موظفيها بالتبادل، والدولة المستقبلة هي الدولة التي تقبل أفراد التبادل.

السلطة المسؤولة:

أ. في تركيا:

السلطة المسؤولة من الجانب التركي هي هيئة الأركان التركية والسلطة المسؤولة في الجانب الإسرائيلي هي سفارة إسرائيل في أنقرة.

ب. في إسرائيل:

السلطة المسؤولة عن الجانب التركي هي السفارة التركية في تل أبيب، والسلطة المسؤولة عن الجانب الإسرائيلي هي وزارة الدفاع في إسرائيل.

"قائد المجموعة" أو"الفريق" هو أقدم المعنيين بالنسبة لقوانين البلد المرسل أفراد التبادل.

"الوحدة المضيفة" هي الوحدة التي تستضيف أفراد التبادل في الدول المستقبلة.

"وحدة التبادل" **هي الوحدة التي ترسل إلى الدولة المضيفة لتحقيق قصد هذا الاتفاق.**

مضمون التدريب:

ا- التعاون في التدريب يتضمن التالي:

أ. تحقيق التعاون على مستويات مختلفة، اعتمادا على أساس المبادلة في ميادين خبرة الأفراد.

ب. الزيارات المتبادلة بين الأكاديميات العسكرية والوحدات والمعسكرات.

ج- تطبيقات التدريب والمناورات.

د- إرسال مراقبين بهدف تتبع المناورات العسكرية لدى الطرفين.

هـ- تبادل الموظفين لتأمين المعلومات والتجارة خاصة في الميادين الاجتماعية والثقافية التي تشمل التاريخ العسكري، والمتاحف العسكرية، والأراشيف العسكرية أيضا.

و- الزيارات المتبادلة للسفن البحرية الحربية.

ز- الزيارات والجولات المتبادلة بين الفرق الرياضية العسكرية والمجموعات الفنية العسكرية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ح- التعاون بين معامل الأفلام والصور الفوتوغرافية العسكرية.

سيبذل الطرفان أقصى جهودهما في زيادة الزيارات المتبادلة لسفن الأسطول البحري والطائرات التابعة للقوات الجوية.

سيبذل الطرفان أقصى مجهودهما لزيادة الفعاليات الرياضية بين القوات المسلحة.

سرية معلومات الأمن المصنفة:

١- كل المعلومات المتبادلة بين طرفي الاتفاق، وكذلك الخبرات تخضع لأحكام الاتفاق الأمني السري الذي تم توقيعه في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤.

٢- يجب على أفراد التبادل مراعاة أسس السرية التامة ومراعاة القوانين الأمنية للدولة.

٣- يجب على أفراد التبادل الخضوع لنظم الأمن الذي تحدده الدولة المضيفة.

٤- على أفراد التبادل الخضوع لسرية المعلومات المصنفة والمعطاة لهم ويستمر هذا حتى بعد انتهاء التدريب.

٥- على أفراد التبادل عدم إقامة علاقات مع الصحافة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر

٦- الدولة المضيفة مسؤولة عن أمن أفراد التبادل.

حالة الطوارئ واختصار البعثة:

١- لن يشترك أفراد التبادل في المعارك التي تحدث بين الدولة المضيفة ودولة ثالثة، ولن يسمح باشتراكهم في عمل إذا كانوا في الدولة المضيفة.

٢- مع تذكر الآتي:

أ- على الدولة المضيفة اتخاذ الإجراءات السريعة والتسهيلات اللازمة في حالة إذا طلبت الدولة المرسلة عودة أفرادها المشتركين في التدريب.

ب- يستطيع أفراد التبادل ترك البلد برغبة الدولة المرسلة في حالات مثل الحرب، والنزاع المسلح، والتمردات الشعبية والأزمات الدولية.

المدة والانتهاء:

مدة هذا الاتفاق خمس سنوات ويتجدد هذا الاتفاق سنويا ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر بمذكرة قبل انتهاء مدة الاتفاق بتسعين يوما.

عن هيئة الأركان العامة بالجمهورية التركية مشويل بر مساعد رئيس هيئة الأركان العامة، وعن وزارة الدفاع بدولة إسرائيل ايفري اود المدير العام.

المرجع: يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل، ط١ ، ١٩٩٩، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم ٧

البنية العرقية والطائفية والقومية التركية

الأتراك الإذريون: يوجد منهم في تركيا حاليا حوالي (٤٠٠) ألف يعيش معظمهم شمال شرق تركيا ، ولغتهم التركية لكن مع فارق في اللهجة، وهاجرت تلك المجموعة من أذربيجان وناغورني كاراباخ خلال الفترة (١٩١٥-١٩٥٠).

القرغيز: عددهم في تركيا الآن حوالي (٣٠) ألفا هاجروا من جمهوريات آسيا الوسطى خلال الفترة من (١٩٢٠-١٩٨٣).

الأوزبك: وعددهم نحو (٥٠) ألف نسمة وتم إسكانهم في جنوب شرق تركيا ومنطقة لواء اسكندرون المحتلة والمقتطعة من الأراضي السورية، وهجرتهم كانت على فترات متعاقبة كان آخرها ١٩٨٣ من أفغانستان.

الكازاخ : عددهم في تركيا نحو (٧٠) ألف نسمة وأصولهم مهاجرين من آسيا الوسطى .

التتار : وعددهم في تركيا نحو (٣٠) ألف نسمة وأصولهم مهاجرين من آسيا الوسطى.

البلغار : وعددهم نحو مليون نسمة هاجروا من بلغاريا خلال الفترة الممتدة من (١٩٣٠-١٩٨٩) ومعظمهم مسلمين، ولغتهم البلغارية إلى جانب اللغة التركية.

أتراك البلقان: وعددهم وفق الإحصاءات الرسمية التركية حتى عام ١٩٩٠ حوالي (٦) مليون نسمة هاجروا من البلقان بدءا من عام ١٩١٥ ولغتهم (المقدونية – السلافية ، اليونانية ، الألبانية) إلى جانب اللغة التركية.

الأكراد

يأتي بعد الأتراك من حيث العدد الأكراد، وتشير الإحصاءات الرسمية التركية بأن عددهم بين (٥-٧) مليون كردي، بينما الإحصاء الأقرب إلى الدقة والذي تؤكده مختلف المصادر (محمد نور الدين في كتابه تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز المعلومات القومي السوري، مصطفى الزين في كتابه خلفاء أتاتورك ... الخ). بأن عددهم يتراوح بين (١٢-١٤) مليون نسمة .

ويتمركز الأكراد في جنوب شرق البلاد ويعتبر الأكراد الأتراك امتدادا لأكراد العراق وسوريا وإيران [١] إذ يقدر عددهم هناك حوالي (٣,٥) مليون كردي، وتبرز على خلفية هذه الأقلية العرقية ما يسمى بالمسألة الكردية في تركيا، والتي تحولت فيما بعد إلى أهم وأعصب الأحداث التي تهدد أمن واستقرار ووحدة تركيا الداخلية.

---

[١] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ،مرجع سابق، ص ٧٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا هي عدم اعتراف الدولة (الكمالية) بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي ، وبالتالي رفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقلة ثقافيا وسياسيا . [١]

ومهما يكن من أمر فإننا نجد أن المسألة الكردية أصبحت هاجس العسكر وإلى جانبها النخبة الكمالية المدنية، وأعطى للمسألة الكردية بعدا أمنيا واقتصاديا، كان مجال بحث لسياسة تركيا الخارجية تجاه ليس فقط أوربا بل ودول الجوار (سوريا ، العراق ، إيران).

العرب:

العرب في تركيا هم امتداد للقبائل العربية في شمال سوريا ويتمركزون في مدن (ادرنة ، ماردين، سيرث، ومرعش، وديار بكر وغازي عنتاب، أضنه، مرسين، أنطاكية، لواء اسكندرون) وجميعهم يعتنقون الإسلام وعددهم وفق الكاتب الصحفي حسني محلي في صحيفة القبس (١٩٩٥/٨/٢٦) مليون ونصف المليون نسمة، وذكر د. محمد نور الدين في كتابه تركيا الجمهورية الحائرة أن عددهم حوالي (٧٠٠,٠٠٠) نسمة حتى عام ١٩٩١ ، ولغتهم هي العربية ، وعدد سكان لواء اسكندرون حوالي مليون نسمة وهناك بعض العرب من السودان وليبيا الذين هاجروا إبان السلطنة العثمانية.

وما يجدر ذكره أن العرب لم يسعوا إلى إبراز هويتهم العرقية في تركيا كما فعل " الأكراد الذين أسسوا أحزابا تعبر بصورة غير مباشرة عن تطلعاتهم ، ووصلوا إلى البرلمان عبر تحالفاتهم الانتخابية مع أحزاب علمانية كبرى". [٢]

الأقليات العرقية الأخرى :

يضم المجتمع التركي بعض الأقليات العرقية الأخرى وفقا للتعداد الآتي:

- المسلمون المهاجرون من منطقة داغستان : وعددهم حوالي ٥٠ ألف نسمة هاجروا من منطقة القوقاز بعد ضمها من قبل روسيا في أواخر القرن التاسع عشر.
- الأوسيتيون : مجموعات عددها قليل، هاجرت من شمال منطقة القوقاز من بدايات حكم ستالين للاتحاد السوفياتي.
- الأرمن: وعددهم في تركيا الآن حوالي ٤٠ ألف نسمة يتمركزون في مدينة استانبول ويتكلمون اللغة الأرمينية، وينقسمون إلى ثلاثة مذاهب : (الغريغورة الأرثوذكسي، الكاثوليكي، والبروتستانتي). ويركز الأرمن على قضية أساسية وهي أن الأتراك احتلوا دولتهم التي كانت موجودة منذ آلاف السنين في شمال شرق تركيا، وخلال

---

[١] محمد نور الدين ، نفس مرجع السابق ، ص ٧١

[٢] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة، نفس المرجع السابق، ص ٧٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحرب الأولى قتل وشرد حوالي مليون ارمني على أيدي الأتراك، وسنرى فيما بعد كيف أن مسألة الأرمن تقلق تركيا وخاصة عندما تثار لدى حلفائها في الغرب، وكانت معاهدة لوزان قد اعترفت بحقهم في اكتساب وضع الأقلية وما لها من حقوق ولكن الأتراك رفضوا ذلك.

- الألبان : وعددهم حوالي (٢) مليون نسمة ولغتهم تسمى (الأرناؤوط) وهاجروا إلى تركيا من ألبانيا خلال الفترة ما بين ١٩٢٨-١٩٨٠ وهم من المسلمين.
- الروس : وعددهم (٥-١٠) آلاف نسمة ، هاجروا إلى تركيا بعد الثورة الشيوعية ، ١٩١٧م.
- البولنديون : وهم مسيحيون كاثوليك كانوا في قرية قريبة من استانبول وتدعى القرية البولندية وهي موجودة منذ فترة وجود الإمبراطورية العثمانية (١٨٣٩-١٨٤٢).
- الغجر : وعددهم حوالي مليون نسمة، ويتألفون من الغجر الأقباط، والغجر الرحل والغجر الأتراك، والغجر المجريون.
- الروم (اليونانيون) : وعددهم حوالي (٢٥) ألف نسمة وهم من بقايا القسطنطينية في العهد البيزنطي (يعتنقون المسيحية – الأرثوذكسية) .
- اليونان المسلمون: مجموعات هاجرت من قبرص وجزيرة كريت وعددهم حوالي (٢٠٠) ألف نسمة تقريبا.
- الألمان : وعددهم حوالي عشرة آلاف نسمة.
- الشراكسة : وهم من أهل جورجيا وداغستان من منطقة القوقاز، وعددهم حوالي ١,٥ مليون نسمة .
- الإنجازيين : وعددهم حوالي (٥٠٠) ألف نسمة ولغتهم الشركسية.
- الجورجيون: وأصولهم من جورجيا وعددهم حوالي (٢٠٠) ألف نسمة ودينهم الإسلام.
- اللاز : عددهم حوالي (٢-٣) مليون نسمة يقطنون في الشرق الساحلي في البحر الأسود ويعتقد أن أصولهم من شمال روسيا).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المصادر والمراجع

أ- قائمة الكتب باللغة العربية:

إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك ، مركز دراسات الوحدة ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٦.

إبراهيم خليل أحمد و آخرين، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

إبراهيم خليل الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠

أحمد نوري الغنيمي، الحركات الإسلامية الحديثة، تركيا حاضرها ومستقبلها، دار البشير، عمان، ١٩٩٣.

ارمسترونج هـ. س، الذئب الأغبر مصطفى كمال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٢.

الكتاب الإستراتيجي السنوي، مركز المعلومات القومي، دمشق، ١٩٩٩.

بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٣.

بيوتر موسييف، الاتحاد السوفياتي- تركيا، أكاديمية العلوم السوفياتية، ط١، موسكو، ١٩٨٣.

تاريخ القوات المسلحة التركية: الدور العثماني ، الحرب العثمانية الإيطالية ١٩١١- ١٩١٢، ترجمة محمد الأسطى، د. علي اعزازي، ، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة الدراسات المترجمة، ١٧، ط١، ١٩٨٨.

توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨- ١٩١٤، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالي، القاهرة، ١٩٦٠.

خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق، ١٩٩٦

خيرية قاسمية، وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

سليم صويص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمان، بدون تاريخ.

سمير صالحية، اثر تفكك الاتحاد السوفياتي على العالم الإسلامي نموذج تركيا، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩١

علي أومليل (محررا) ، العرب والأتراك،الاقتصاد والأمن الإقليمي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦

فتحي رضوان ، مصطفى كمال اتاتورك ، القاهرة ، دار ومطابع المستقبل بدون تاريخ

فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا،١٩٩٩.

فيليب روبنس، ترجمة ميخائيل نجم خوري، تركيا و الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار الجليل للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، ١٩٩٦.

لويد جنسن، ترجمة د. محمد بن أحمد مفتي، د. محمد السيد السليم، تفسير السياسة الخارجية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.

لينشو فيسكي، جورج محررا، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط ، ترجمة عادل مختار الهواري دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٧.

ماجد محمد، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، مطبعة الازجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

مازن إسماعيل الرمضاني، تحليل السياسة الخارجية، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ،

محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢، مكتبة النهضة ، ١٩٩٨.

محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ١٩٩٨.

محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية و صراع الخيارات الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت، ١٩٩٧.

محمد نور الدين، قبعة وعمامة، مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر، بيروت، ،ط١، ١٩٩٧.

مصطفى الزين، أتاتورك و خلفاؤه، دار الكلمة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

ميشال نوفل، محرراً، العرب والأتراك في عالم متغير، وجهة النظر العربية، ج ١، ١٩٩٣.

نبيل حيدري، دراسة في السياسة الخارجية التركية منذ عام ١٩٤٥، ط١، صبرا للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نديم البتكين، تركيا بوابة استراتيجية للإمبريالية العالمية، مطبعة الحقيقة برس، ١٩٨٧
نيلوفرغول، مهندسون اسلاميون ، وطالبات محجبات ، لندن ، دار الساقي، ١٩٩٤
هدى درويش ، الإسلاميون وتركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمى طونخاي، دار الأفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٩٩٦.
يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل، ط١، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩
يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وسوريا ط١، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩
يوسف إبراهيم الجهماني، سلسلة ملفات تركيا: ثرثرة فوق المياه، تركيا – سوريا – العراق، ط١، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- الدوريات العربية:

محمد السعيد إبراهيم، حكومة ديميريل وأبعاد الأزمة التركية، مجلة السياسة الدولية، السنة١٦، العدد٥٩، كانون الثاني، ١٩٨٠.

احمد إبراهيم الابراشي، انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدوية، مجلة السياسة الدولية، السنة٦، العدد ٢٢، تشرين الأول، ١٩٧٠.

نبية الأصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، السنة ٤١، العدد٥٢، نيسان، ١٩٧٨.

نزيرة الافندي، الطائفية وعدم الانحياز في قبرص، مجلة السياسة الدولية، السنة ٩، العدد٣٢، نيسان، ١٩٧٣.

محمود علي الداود، العلاقات العربية - التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، السنة٥، العدد٤٥، تشرين الثاني، ١٩٨٢.

سيم شاكماك، موقع تركيا في الحلف الأطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني، ١٩٨٢.

إبراهيم شحاته، المنظمات الدولية وتمويل التنمية في دول العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، السنة٧، العدد٢٣، كانون الثاني، ١٩٧١.

نجدة فتحي صفوة، موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، السنة٥، العدد٤٥، تشرين الثاني، ١٩٨٢.

حسن فؤاد، الأزمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، السنة٧، العدد٢٥، تموز، ١٩٧١.

كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفياتية - التركية، مجلة السياسة الدولية، السنة٧، العدد٢٤، نيسان، ١٩٧١.

النشرة الاستراتيجية، الاقتصاد التركي واحتمالات سداد الديون المتراكمة عليه، المجلد٤، العدد، ١٧، ٢٢، أيلول، ١٩٨٣.

وليام هيل، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية - العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة٥، العدد٤٥، تشرين الثاني، ١٩٨٢.

ارسين اوغلو، العلاقات العربية التركية إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد، ٢٤٢، التاريخ ١٩٩٩/٤.

شادى ارغوفنتش، الأمن التركي و الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد، ٢٥، شتاء ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طلال عتريس، الأزمة التركية السورية، مجلة شؤون الأوسط العـــدد، ٧٦، تشـرين الأول، ١٩٩٨.

محمد نور الدين، سياسة "حافة الهاوية" التركية، مجلة شؤون الأوسط، العدد، ٧٦، تشـــرين الأول.

مأمون كيوان، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي، مجلـــة شؤون الأوسط، العدد، ٧٦، تشرين الأول، ١٩٩٨.

د. سعد ناجي جواد، منعم حاهي حسني، الأمن التركي بين مهتمين، دراســـة فـــي مســتقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد، ١١٦، نيسان، ١٩٩٤ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام.

صبري سياري، تركيا و الشرق الأوسط في التسعينات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العـــدد ٣١، صيف ١٩٩٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

د. جلال عبد الله معوض و آخرين، تركيا: صدام الحضارات في بلد واحد، ملف مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٣١، كانون الثاني ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام.

عبد الكريم غرايبة ، العرب و تركيا و اليهود، مجلة الندوه، المجلد العاشر، العـــدد الأول ، كانون الثاني ١٩٩٩، دورية تعدها جمعية الشؤون الدولية- عمان.

أحمد تهامي أحمد، تركيا وتوسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٢، ١٩٩٧

أشاكر اليساوي، دور تركيا في إطار الاستراتيجية الأمريكية في الشـــرق الأوســط، مجلـة دراسات عربية، العدد ١١/ ١٩٩١.

أرشيف مجلة الفكر العسكري، دمشق ١٩٩٠- ١٩٩٧.

ملفات استراتيجية، العدد الثاني، التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي ومستقبل تركيا السياســـي، دار الكنوز الأدبية، بيروت،١٩٩٨ .

سيار الجميل، العرب و الأتراك، الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

مجلة السياسة الدولية، السنة ٧، العدد ٢٤، نيسان ١٩٧١،

محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، مجلسة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٢، ربيع ١٩٩١.

ودوده بدران ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢.

مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣١ ، يناير ١٩٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إبراهيم الداقوقي، الصحافة في تركيا ، بحث منشور، من منشورات مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ، ١٩٨٧

اورهان كولوغلو وآخرين، العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة، مركز دراسات الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٥.

تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، الحركة النقابية في تركيا، بحث منشور ، فيروز احمد ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١ ، كانون الأول ١٩٨٥.

دراسة نشرت أبرزت المجلة التي تتناول شؤون الدفاع في الولايات المتحدة، مجلة Joint Force كونها مجلة عسكرية محترفة تعبر عن جهة رسمية هي جامعة الدفاع الوطني National Defense university، بالاشتراك مع المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية The Institute for National Studies ويشرف عليه مباشرة رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكي في وزارة الدفاع.

ج- الصحف العربية:

صحيفة الأسواق ، عمان، الأردن، العدد ، ١٩٩٦/٧/١٣م.

صحيفة الأسواق ، عمان، الأردن، العدد، ١٩٩٧/٣/٦

صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ، ١٩٩٧/٦/١

صحيفة الاتحاد ، الإمارات ، العدد، ١٩٩٧/٦/١.

صحيفة البلاد، عمان – الأردن، العدد ١٩٩٦/١١/٢٧.

صحيفة البلاد، عمان، الأردن، العدد، العدد ، ١٩٩٧/١/٢٩

صحيفة الحياة ، لندن ، العدد ، ١٩٩٧/٨/٣١

صحيفة الحياة ، لندن، العدد، ١٩٩٦/٥/١٧م.

صحيفة الحياة ، لندن، العدد، ١٩٩٦/٦/٣٠م.

صحيفة الحياة، لندن، العدد ٦، ١٩٩٧/٦/٢٢

صحيفة الحياة، لندن، العدد، ١٩٩٦/٥/١٧

صحيفة الدستور، عمان، الأردن، العدد، ١٩٩٦/٢/٢٥ ،

صحيفة الدستور، عمان، الأردن، العدد، ١٩٩٦/١٢/٢٨م.

صحيفة الدستور، عمان، الأردن، العدد، ١٩٩٦/٦/٣٠م.

صحيفة الدستور،عمان، الأردن، العدد، ١٩٩٦/٧/١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صحيفة الرأي، عمان، الأردن، العدد، ١٣/٧/١٩٩٦م.

صحيفة السبيل ، عمان، الأردن، العدد، ٢٤،٣٠ / ١٢/١٩٩٦

صحيفة السفير، بيروت، لبنان، العدد ٢/٨/١٩٩٧

صحيفة السفير، بيروت، لبنان، العدد، ٢٩/١٠/١٩٩٦،

صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد ٥٩٧٢ ، الأربعاء ، ٥/٩/١٩٩٥

صحيفة العرب اليوم، عمان، الأردن، العدد ٣١/١٢/١٩٩٧.

صحيفة العرب اليوم، عمان، الأردن، العدد، ٢٩/١٢/١٩٩٧

صحيفة القبس، الكويت، العدد ٢٦/٨/١٩٩٥

صحيفة القدس العربي، لندن، العدد ٢١/١٢/١٩٩٦،

صحيفة القدس العربي، لندن، العدد، ٢٦/٢/١٩٩٧

صحيفة ديلي نيوز التركية، العددين الصادرين بتاريخ ٣٠،٢٩ /٣/١٩٩٧ (ملخص لتقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجي الوطني في واشنطن).

تقارير:

دراسات استراتيجية، تركيا: صعوبات وآفاق، المجلد الأول، العدد١٢، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع الإنكليزية

Ahmad, Feroz. *The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics: 1908-1914.* Oxford: Clarendon Press, 1969.

Alexandris, Alexis. *The Greek Minority of Istanbul and Greek-Turkish Relations: 1918-1974. Athens, 1983.*

Bilge, Suat. "The Cyprus Conflict and Turkey". in Kemal H. Karpat. (ed). *Turkey's Foreign Policy in Transition: 1950-1975.* Leiden E.J. Brill, 1975

Coufoudakis, Van. "Greek-Turkish Relation, 1973-1983: The View from Athens." *International Security*: vol. 9, no. 4, Spring 1983.

Edib, Halide. The Turkish Ordeal, New York: Century, 1928.

Eldridge, Robert Huyck. "Emigration and the Turkish Balance of Payment." *The Middle East Journal*: vol. 20, no. 3, Summer 1966.

Frey, Fredrick W. *The Turkish Political Elite.* Massachusetts Institute of Technology, Canbridge Massachusetts, 1965.

_____ "Patterns of Elite Politics in Turkey." In: George Lenzowski (ed.) *Political Elites in the Middle East*, Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public
Policy Research, 1979.

Gresh, Alain. "Turkish-Israeli-Syrian Relations & their Impact in the Middle East." *The Middle East Journal*: vol. 52, no. 2, 1998.

Henze B. Paul. "Turkey, the Alliance and the Middle East Problems and Opportunities in Historical Perspective." Working Papers (no. 36). The Wilson Center: International Security Studies Program, Washington, D.C., Dec. 1981.

Karaosmanglou, Ali L. "Turkey's Security and the Middle East." *Foreign Affairs*: Vol. 62, no. 1, Fall 1983.

Karpat, Kemal, H. "Socialism and the Labor Party of Turkey." *The Middle East Journal*: vol. 21 (1967).

Kilic, Altemur. *Turkey and The World.* Public Affairs Press, Washington, D.C., 1959.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey.* London: Oxford University Press,
1969.

Malik, Muthi. "Daring & Caution in Turkish Foreign Policy." *The Middle East Journal*: vol. 52, no. 1, 1998.

Nilufer, Gole. "Secularism & Islamism in Turkey: The Making of Elites & Courter-Elite." *The Middle East Journal*: vol. 51, no. 1, Winter 1997.

Nixon, Richard. *Seize the Moment*, New York: Simon & Schuster, 1992.

Szyliowicz, Joseph S. "Elites and Modernization in Turkey." in: Frank Tachau (ed.) *Political Elites and Political Development in the Middle East.* Schenkman Publishing Company Inc. Conbridge, Mass., 1975.

_____ "The Turkish Elections: 1965." *The Middle East Journal*: vol. 20, no. 4, Autumn 1966.

Wilson, Rodney. The Economics of the Middle East. London: The Macmillan Press, Ltd. 1979.

Ziya, Onis. "Turkey in the Post-Cold War Era in Search of Identity." The Middle East
Journal: vol. 49, no. 1, Winter 1995.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

"The role of the military institution in the Turkish foreign policy"

Done by:
Louai Al-Awjah

Supervised by:
Dr. Abdullah Al-Naqrash

This research discusses the role of the military institution in the Turkish foreign policy since 1923 through 1998, aiming to clarify the role of this institution together with the elite civil laicism and - lately- the Islamic elite in the Turkish foreign policy.

And in order to achieve this aim, this research took into consideration the influencing factors of both internal and external Turkish foreign policy.

This policy ascertains that the "Kamalic Ideology" tried to impose laicism and westernization as an alternative to Islamic religion, and as a basis for the social system, in a society which had been absorbing the Islamic ideology for more than seven centuries, and in a society characterized by "nationalistic -racialistic- and doctrinal "variousness.

Now, because of security, economic and ideological motives, Turkey chose to be part of Europe and a member of the American strategy.

The second chapter deals with the government and non-government bodies which lay the foundation for foreign policy in Turkey, where it has been found that the military institution was able to play a major role through the National Security Council.

The third chapter shows how the said military institution took advantages of historical legacy and other positive laws and constitutions, and how it could interfere four times throughout the history of turkey in order to keep the political system movement under its control (1960, 1971, 1980, 1997) in accordance with its interest.

In the forth chapter , this research showed the role of the military institution in making the foreign policy by forming the "Supreme Strategic Objectives" (National Security Theory) and the objectives of foreign policy, the study presented some workable cases derived from Turkish foreign regional and international policy.

The most emerging fact was the Turkish - Israeli Alliance, which was an example of the military role in making foreign policy decisions.

The fifth chapter dealt with the future role of the military institution in general and the foreign policy in particular.

It has been found that its future role is linked with the internal and external crises which could affect Turkey.

It has also been found that since 1945, the martial activities started to be visible and clear, the said institution considered itself the guardian of "Kamal Atatork legacy as if it were a sacred one.

Turkey chose to be an ally with west, and recently with Israel, leaving behind her good relations with the Arabs.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit